

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الأنظمة السياسية العربية في تطور التطرف لدى الجمهور العربي

إعداد

عميد عدي حسنين المصري

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

دور الأنظمة السياسية العربية في تطور التطرف لدى الجمهور العربي

إعداد

عميد عدي حسنين المصري

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/11/26م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً
.....

2. د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم / ممتحناً خارجياً
.....

3. د. نايف ابو خلف / ممتحناً داخلياً
.....

الإهداء

إلى نبع الحناك ومصدر التفاؤل والأمل في الحياة، إلى أصدق معاني الحب والتضحية،
إلى سبب سعادتي في الوجود أُمِّي وأبي أطيال الله في محمدٍما

إلى أختي الغالية

إلى سندي في الحياة ومصدر قوتي إخوتي

إلى أصدقائي وزملائي وكل من دعمني ووقف إلى جانبي طوال مسيرتي التعليمية وقدم لي
النصح والإرشاد

إلى شهداء الأمة العربية والإسلامية

إلى الشعوب المقهورة والمظلومة في أنحاء العالم

الشكر والتقدير

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

يَا رَبِّ، لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَتَّبِعِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ، وَعَظِيمِ سُلْطَانِكَ

لا يسعني في هذه اللحظات إلا بتقديم الشكر والحمد لله الذي وفقني في إنجاز عملي المتواضع، والذي أسأله أن يكون بداية خير لي في مسيرتي التعليمية والعملية، كما أتقدم بالشكر طعمي وقوتي في الحياة، أساتذتي الفاضل البروفيسور عبد الستار قاسم إمبراطور الفكر السياسي، الذي كان له الفضل الكبير في بناء أفكاري ومعتقداتي، ولا يمكن أن أنسى أساتذتي في قسم العلوم السياسية، وبرنامج التخطيط والتنمية السياسية، وأخص بالذكر من تتلمذت علي أيديهم، كما أن الشكر موصول لكل من أرشدني في مسيرتي التعليمية...

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الأنظمة السياسية العربية في تطور التطرف لدى الجمهور العربي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ك
	الفصل الأول: خطة ومفاهيم الدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	أهمية الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	5
5.1	مفاهيم الدراسة	6
6.1	أسئلة الدراسة	13
7.1	منهج الدراسة	13
8.1	حدود الدراسة	14
9.1	الدراسات السابقة	14
10.1	فرضية الدراسة	17
11.1	فصول الدراسة	17
	الفصل الثاني: نمط الحكم في النظام العربي والخلفية التي اعتمد عليها	19
1.2	قواعد بناء النظام العربي	20
2.2	الجذور الدينية والقبلية	21
1.2.2	الجذور الدينية	21
2.2.2	الجذور القبلية	24
3.2	الخصائص السياسية للأنظمة العربية	26
4.2	أزمة الشرعية في الدول العربية	28

الصفحة	الموضوع	الرقم
30	الفصل الثالث: الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية (تونس، ومصر، وسوريا، انموذجاً)	
31	تونس	1.3
31	فترة الحبيب بورقيبة 1957-1987	1.1.3
32	دولة بورقيبة الأمنية	1.1.1.3
34	الحياة السياسية في عهد بورقيبة	2.1.1.3
35	فترة زين العابدين بن علي 1987-2011	2.1.3
36	الفترة التحضيرية لتسلم بن علي الحكم	1.2.1.3
37	الديمقراطية من وجهة نظر بن علي ونظامه	2.2.1.3
38	سياسات بن علي بحق الأحزاب المعارضة	3.2.1.3
40	سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة في تونس	4.2.1.3
42	مصر	2.3
42	نشأة الدولة الحديثة على يد محمد علي باشا وأحفاده 1805-1952	1.2.3
44	فترة ما بعد تموز	2.2.3
45	الإجراءات الأولية التي اتخذها مجلس قيادة الثورة من أجل السيطرة على الحياة السياسية	1.2.2.3
46	سياسة عبد الناصر في القضاء على الأحزاب السياسية	2.2.2.3
49	جمال عبد الناصر والضباط الأحرار	3.2.2.3
50	التخلص من محمد نجيب	4.2.2.3
51	فترة جمال عبد الناصر 1956-1970	3.2.3
52	تفرّد عبد الناصر في الحكم وقمعه للمعارضة	1.3.2.3
53	الامتيازات الممنوحة لعبد الناصر بعد تعديل الدستور من أجل السيطرة على السلطة التشريعية	2.3.2.3
53	السيطرة على الصحافة ومجلس القضاء	3.3.2.3
55	فترة حكم أنور السادات لمصر من (1970-1981)	4.2.3
56	الانفتاح الاقتصادي في عصر السادات	1.4.2.3
59	الأحزاب السياسية والسادات	2.4.2.3
60	فترة حكم حسني مبارك لمصر (1981-2011)	5.2.3

الصفحة	الموضوع	الرقم
61	تحالف الثروة والسلطة	1.5.2.3
64	الانتخابات على مقياس حزب النظام	2.5.2.3
65	ممارسات الأجهزة الأمنية تجاه المواطن المصري	3.5.2.3
67	سوريا	3.3
67	مرحلة ما بعد الاستقلال 1946-1970	1.3.3
70	فترة حكم حافظ الأسد لسوريا (1970_2000)	2.3.3
72	سيطرة الجيش على السلطة	1.2.3.3
74	الأحزاب السياسية تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدمية	2.2.3.3
74	عودة الأزمات الداخلية ومحاولة الانقلاب	3.2.3.3
76	الترتيبات النهائية في فترة حكم حافظ الأسد	4.2.3.3
78	فترة حكم الرئيس بشار الأسد لسوريا 2000	3.3.3
78	إصلاحات بشار الأسد وسيطرة الحزب على السلطة	1.3.3.3
80	تقوية سلطة بشار في الجيش	2.3.3.3
81	تحرير الاقتصاد السوري وفساد السلطة	3.3.3.3
83	عودة التحالفات الخارجية للسيطرة على سوريا	4.3.3.3
86	الفصل الرابع: الجماعات المتطرفة	
87	الجزور التاريخية للتطرف التي اعتمدت عليه الجماعات الدينية الحديثة	1.4
87	الخوارج	1.1.4
91	جماعة المسلمين	2.1.4
91	نشأة الجماعة	1.2.1.4
92	أفكار الجماعة	2.2.1.4
94	الجماعة الإسلامية	3.1.4
94	التأسيس	1.3.1.4
95	الرؤية الفكرية التي توحدت عليها التنظيمات الثلاث	2.3.1.4
96	القاعدة	4.1.4
96	النشأة والتأسيس	1.4.1.4
98	الفلسفة الفكرية التي يعتمد عليها التنظيم	2.4.1.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
99	تنظيم القاعدة ونظريته إلى الحكام وشرائح المجتمع	3.4.1.4
100	نظرة تنظيم القاعدة إلى الحكام	4.4.1.4
101	نظرة تنظيم القاعدة إلى الفقهاء	5.4.1.4
101	نظرة تنظيم القاعدة إلى الجماعات الدينية الأخرى	6.4.1.4
10	نظرة تنظيم القاعدة إلى المسيحيين	7.4.1.4
1102	نظرة تنظيم القاعدة إلى نظام التعليم	8.4.1.4
102	منهج الردع	9.4.1.4
103	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)	5.1.4
104	نبذة عامة عن زعيم التنظيم	1.5.1.4
105	الظروف التي أحاطت بالعراق ومهدت لظهور تنظيم الدولة (العراق أولاً)	2.5.1.4
108	المنهج المتبع في تنظيم الدولة الإسلامية الذي أدى إلى سيطرتها على مساحات جغرافية شاسعة	3.5.1.4
108	الموارد البشرية	4.5.1.4
109	الموارد العسكرية	5.5.1.4
109	تمدد التنظيم وتفرعه خارج حدود العراق (سوريا)	6.5.1.4
110	جبهة النصرة	6.1.4
110	النشأة والتأسيس	1.6.1.4
111	عناصر جبهة النصرة	2.6.1.4
112	الفكر الأيديولوجي ومبررات الإنشاء	3.6.1.4
114	الفصل الخامس: علاقة النظام السياسي العربي بالجماعات المتطرفة (تونس ومصر و سوريا أنموذجاً)	
115	دور الأنظمة العربية الحاكمة في تطور التطرف في المجتمع العربي	1.5
116	الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لتطور التطرف في (تونس، مصر، سوريا)	1.1.5
118	الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في تونس	1.1.1.5
120	الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في مصر	2.1.1.5
122	الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في سوريا	3.1.1.5

الصفحة	الموضوع	الرقم
125	الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية لتطور التطرف في (تونس، مصر، سوريا)	2.1.5
127	الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية في تونس	1.2.1.5
131	الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية في مصر	2.2.1.5
133	الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية في سوريا	3.2.1.5
134	الأسباب الأمنية لتطور التطرف في الدول العربية (تونس، مصر، سوريا)	3.1.5
136	الأسباب الأمنية في تونس	1.3.1.5
137	الأسباب الأمنية في مصر	2.3.1.5
138	الأسباب الأمنية في سوريا	3.3.1.5
140	النظام التعليمي في الدول العربية (تونس، مصر، سوريا)	4.1.5
141	نتائج السياسات المتبعة من الأنظمة العربية على المواطن العربي	2.5
144	الفصل السادس: مصادر دعم الجماعات المتطرفة واستغلالها للأوضاع التي مرت بها المنطقة العربية لضم الشباب العربي إليها	
145	الدعم المقدم لجماعة المسلمين (التكفير والهجرة) والجماعة الإسلامية (التوحيد والجهاد)	1.6
146	الدعم المقدم لتنظيم القاعدة	2.6
147	الدعم المقدم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)	3.6
149	الدعم المقدم لجبهة النصرة	4.6
151	الأوضاع التي عاشها المواطن في الدول العربية (تونس، مصر، سوريا) بعد الحراك العربي	5.6
151	الأوضاع التونسية	1.5.6
152	الأوضاع المصرية	2.5.6
154	الأوضاع السورية	3.5.6
156	استغلال الجماعات المتطرفة للحراك العربي	6.6
159	النتائج والتوصيات	
164	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

دور الأنظمة السياسية العربية في تطور التطرف لدى الجمهور العربي

إعداد

عميد عدي حسنين المصري

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى كشف دور الأنظمة العربية السياسية في إذكاء التطرف لدى الجمهور العربي، ذلك التطرف الذي امتد على خريطة الوطن العربي بشقيه الآسيوي والإفريقي، وقد ضمت الدراسة في حدودها المكانية كلا من: تونس، ومصر، وسوريا أنموذجاً. وذلك من أجل أن تتسم هذه الدراسة بالشمولية من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب الاختلاف في سير الأحداث السياسية التي حصلت في كل بلد.

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الوضع المأساوي للشعب العربي الذي نتج عن سياسة الأنظمة العربية المتمثلة في استخدام العنف الشديد ضد الأحزاب والأفراد المعارضة، وإلى غض الطرف عن المقربين من السلطة الحاكمة في استغلال هذه السلطة ونشر الفساد في جميع مناحي الحياة، وإلى التطرف الديني عند بعض الجماعات، الذي أدى إلى إراقة الدم في الشارع العربي، وإلى تهجير عدد كبير من أبناء الوطن العربي.

واعتمدت الدراسة في تناول البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل وصف الحالة العربية في ظل وجود أنظمة استبدادية قمعية، والعمل على تحليلها لتبيان دورها في تطور التطرف في الوطن العربي، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي في ثنايا الدراسة من أجل دراسة أحداث وقعت في الماضي يمكن من خلالها فهم بعض الحقائق عن الحاضر. وقد أظهرت الدراسة أن سياسة الأنظمة العربية القمعية أدت إلى تطور ظاهرة التطرف الديني والسياسي في الوطن العربي.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: العقلية العربية هي عقلية قبائلية عشائرية تتعامل مع مواطني الدولة على أساس العبد والسيد في إطاعة الأوامر، وأن سياسة الأنظمة العربية مع مواطنيها ساهمت في انعدام ثقة المواطنين بالدولة والنظام الحاكم، الأمر الذي أدى إلى ظهور جماعات متطرفة في أفكارها تهدف إلى تحقيق مصالحها، حيث قامت بتسويق نفسها على أنها هي الحصن المنيع والمخلص من الويلات التي عاناها المواطن العربي. بالإضافة إلى أن الشباب العربي وقع فريسة الأفكار الهدامة والدموية التي تتبناها الجماعات المتطرفة، التي وجدت من أجل تحقيق مصالحها ومصالح داعميتها.

قدمت الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن يستفاد منها أهمها: أن تسعى الحكومات التي تسلمت الحكم في الدول العربية بعد الحراك العربي على إقامة نظام ديمقراطي، يتشارك فيه مختلف أطياف المجتمع العربي، وخاصة فئة الشباب المتعلم، بالإضافة إلى أن يعمل المثقفون والأدباء والسياسيون العرب على توعية العقل العربي بمخاطر الأفكار التي تتبناها الجماعات المتطرفة، إلى جانب تعزيز التعاون العربي المشترك من أجل حل المشاكل العربية القائمة في الوطن العربي

الفصل الأول

خطة ومفاهيم الدراسة

الفصل الأول

خطة ومفاهيم الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر معظم الأنظمة العربية التي تسلمت مقاليد الحكم في الدول العربية منذ انتهاء الاستعمار الغربي وحتى يومنا هذا أنظمة قائمة على اعتماد الموروث التقليدي والعشائري والقبلي في طريقة الحكم بنسب متفاوتة فيما بينها، والاعتماد على حكم القائد والزعيم المنعوت بالملهم وربط الدولة بأكملها باسم هذا الزعيم، على اعتبار أن الدولة لا يمكن أن تتطور وتستمر إلا في بقائه في الحكم، ومن الملاحظ أن أغلب هذه الأنظمة قبلية تعصبية، يرى كل واحد منها أن العائلة هي مصدر القرار، ومصدر الرخاء، ومنبع الحكمة، والتدبير السديد.

قامت الكثير من الأنظمة العربية على اعتماد سياسة إقصاء غير الموالين من الأحزاب الموجودة في الدولة، سواء كانت يسارية أو إسلامية. بغض النظر عن توجهاتها الفكرية، فقد كانت تنظر إلى أي حزب أو تيار يبدي أي نوع من المعارضة أو لا يتوافق مع سياستها المتبعة على أنه عدو يجب محاربتة والقضاء عليه، بكافة الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة، واستخدام وسائل التهيب، والإكراه، والاعتقال، والاضطهاد في سبيل استمراريتها وسيطرتها على السلطة.

ربما شكل الانتشار الواسع لمفهوم الديمقراطية على مستوى العالم حرجاً للأنظمة العربية خاصة في مسألة تداول السلطة، بعد أن أضحت الديمقراطية النظام السياسي الأكثر انتشاراً ورواجاً، حيث تعتبر الديمقراطية العنصر الأساسي من أجل تحقيق الشرعية للأنظمة السياسية في مختلف الدول، وقد شهدت بعض الدول العربية نوعاً من التعددية السياسية لتثبت للعالم بأن الدول العربية تنعم بجو من الديمقراطية. حيث كانت تجري انتخابات تنبأين وتختلف فيها عمليات المنع، والاستبعاد، والحظر لبعض القوى السياسية، وتختلف فيها الدرجات القسوى والمسموح بها في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي. إلى جانب ذلك، كانت هناك بعض الأحزاب والجماعات التي لا يحق لها في الأساس المشاركة في الانتخابات والترشح.

كان لسياسات الأنظمة العربية المتبعة والمرتكزة في الأساس على أجهزة أمنية تعمل على اضطهاد وقمع كل من يحاول إبداء رأي معارض أو يرغب في المشاركة السياسية وزجهم في السجون أثر بالغ على المواطنين، مما خلق لديهم شعوراً بالاغتراب والذي تزايد ونما في نفوسهم مع تزايد القمع والقهر والفساد المتغلغل في الأنظمة العربية المسيطرة على الحكم.

أدت سياسات الأنظمة العربية إلى تراكم الشعور بالظلم ومشاعر الثأر والأحقاد ضد الحكام العرب، مما أدى إلى تشكيل تنظيمات وجماعات متعددة ناقمة على كل ما يتعلق بالسلطة الحاكمة، حيث كان للظروف التي عاشها المواطن العربي المحافظ والمعتدل والتي تمثلت بالقهر، والفساد، والاضطهاد، والإقصاء، والاستبعاد، والاستبداد ركيزة أساسية اعتمدتها العديد من الجماعات المتطرفة من أجل تبرير أفعالها.

إستغلت الجماعات الظروف التي عاشها المواطن العربي، بالإضافة إلى حالة الخواء الفكري لدى الشباب العربي المغيب عن المشاركة السياسية وصنع القرار وإبداء أي رأي له يهدف إلى التغيير نحو الأفضل. فكانت الظروف مهيأة وبشكل كبير وغير مسبوق لنشر أفكارها خاصة مع ما شهده الوطن العربي من حراك على مستوى بعض الدول العربية.

إِعْتَبِرَ الحراك العربي الفرصة المناسبة من أجل جلب واستقطاب الشباب العربي إلى صفوف العديد من الجماعات والتنظيمات المتطرفة، باعتبارها الحاضنة الفكرية لهم في ظل وجود أنظمة قمعية تسلطية، وفي ظل عدم جدوى الوسائل السلمية التي اتبعتها المعارضة. إلى جانب كل ذلك، حالة الفقر وحالة التباين الواسع بين الأقلية الثرية والأغلبية الفقيرة، وانعدام فرص العمل في صفوف الشباب، وسيطرة الأقلية على السلطة وصنع القرار على حساب الأغلبية، كل ذلك كان سبباً في خلق الحقد والكرهية بين أبناء الجمهور العربي والسلطة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى تعصب كل فئة أو جماعة أو طائفة لطحها وأساليبها من أجل بسط سيطرتها على أرض الواقع مستخدمة كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

2.1 مشكلة الدراسة

استطاعت الأنظمة العربية فرض سيطرتها على جميع مقومات الدولة، واستطاعت من خلال الاستبداد والتسلط السياسي واللجوء للقوة المباشرة أو غير المباشرة أو التلويح باستخدامها، وكذلك قمع الحريات ومنع المشاركة السياسية، وحرمان العديد من المواطنين من حقهم الطبيعي في العيش بكرامة، وإيجاد فروقات بين المنتفعين من النظام والمضطهدين منه، مما سمح لتنظيم الناس سرّاً أو علناً ضمن مجموعات إما مؤيدين للنظام أو معارضين له.

سعت الجماعات والتيارات المختلفة المعارضة للتغيير من خلال طرق سلمية وديمقراطية، فتارة شاركت في انتخابات وتارة في مسيرات، إلا أن قوة النظام وهيمنته على جميع أجهزة الدولة أكد للجماعات والتيارات المعارضة أن الخيار السلمي لن يجدي نفعاً، فلجأت لاستخدام القوة والعنف وتحولت إلى جماعات متطرفة تستخدم الأساليب العنيفة لإظهار كلمتها.

لم تترك الأنظمة العربية للناس متنفساً للتعبير عن أنفسهم سوى العنف المضاد، فغرقت بعض الدول العربية في الدماء والدمار.

أمام هذه المشكلة تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الأنظمة العربية في تطور التطرف لدى الجمهور العربي.

3.1 أهمية الدراسة

لقد جاءت هذه الدراسة من أجل البحث في قضية التطرف الظاهرة في المنطقة، خاصة بعد عمليات القتل والإعدامات البشعة وغير المألوفة في عالمنا العربي. إلى جانب ذلك، فإن مسألة التطرف الإسلامي بالذات تحتل مركزاً أساسياً في فئات العديد من المجتمعات، فأصبح من النادر في هذه الأيام أن تصادف إنساناً إلا ويتحدث عن موضوع التطرف خاصة الإسلامي، حيث أصبحت هذه القضية الشغل الشاغل للعديد من الدول سواء كانت إسلامية عربية أم غربية، فالمسألة من وجهة نظر المجتمعات غير الإسلامية هي معركة بقاء، فالأمر ليس صراع أديان كما يريد أن يفسره البعض أو يروج له أو كما هو من وجهة نظر المتطرفين، وإنما يمكن

تفسيره على أنه صراع بقاء من قبل المجتمعات التي أصبحت لا تفرق بين الإسلام والمسلمين من جهة وبين المتطرفين من جهة أخرى، حيث أصبحت معظم المجتمعات تربط الإسلام بالتطرف والإرهاب وترى بالإسلام خطراً يهدد حياتهم، وهو صراع تصفية من قبل المتطرفين الإسلاميين تجاه كل من يخالف أفكارهم ومعتقداتهم ورؤاهم ومخططاتهم واعتباره كافراً أو مشركاً أو مرتدًا¹. تأتي هذه الدراسة نظراً لأهميتها حيث ستبحث في:

1. مفهوم التطرف وأشكال وأنواع التطرف وخاصة التطرف الديني حيث تم استغلال الدين من أجل القيام بالعديد من عمليات القتل وسفك الدماء.

2. ستناقش الدراسة موضوعاً مهماً أيضاً وهو السبب في بروز هذه الظاهرة في الوطن العربي، حيث تحكمه منذ عقود قيادات وحكومات استبدادية قائمة على القمع ومنع الحريات ومنع المشاركة السياسية. الأمر الذي بدوره كان له أثر كبير على الجمهور العربي في تشكيل جماعات بصورة سرية أو غير سرية، كل جماعة منعزلة بأفكارها ومعتقداتها عن باقي المجتمع، و الذي أدى بدوره إلى تشدد وتعصب كل جماعة بأفكارها.

3. تتبع أهمية الدراسة مع تزايد عمليات القتل بين أبناء الطوائف الدينية وخاصة بعد استئثار الأقلية بالسلطة على حساب الأكثرية.

4. أما بالنسبة للأهمية الأخيرة و الأبرز لهذه الدراسة، فهي تعتبر من الدراسات الأصيلة لأنها تسلط الضوء على أن للأنظمة العربية دوراً بارزاً وأساسياً في ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة، والتي تحمل بداخلها أفكاراً سوداوية وتعصبية خاصة الجماعات الدينية، التي بدورها كانت مصدراً لتشويه صورة الإسلام أمام العالم.

4.1 أهداف الدراسة

من خلال الفصول ، سيتم التعرف على الأسباب التي أدت إلى تطور التطرف في الوطن العربي، خاصة في خضم التطورات التي حصلت في الأونة الأخيرة من حراك

¹ رمضان، حسن محسن: تشريح الفكر السلفي المتطرف. دمشق: دار الحصاد. 2009.

عربي وإحداث تغييرات في أنظمة الحكم وإسقاط أنظمة وبقاء بعضها، هذا فيما يخص الهدف الرئيسي.

الأهداف الفرعية

1. التعرف على مفهوم كل من التطرف والإرهاب والاستبداد.
2. دراسة بعض الأنظمة العربية التي كانت سبباً في تطور التطرف في الوطن العربي.
3. دراسة بعض الجماعات المتطرفة الموجودة داخل المجتمع، والتي أصبحت أكثر تطرفاً ودموية بسبب السياسات المتبعة من قبل الأنظمة العربية الحاكمة.
4. دراسة الحراك العربي في ظل تواجد جماعات متطرفة تسعى لقلب الأوضاع السياسية بالقوة وسفك الدماء.

5.1 مفاهيم الدراسة

1- الأنظمة السياسية

لقد عرفه الأستاذ فلاح شنشل على أنه : مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية.¹

أما إيمان الحيازي فقد عرفته على أنه: هو عبارة عن مجموعة من الممارسات والسلوكيات المقننة والتي تلعب دوراً هاماً في تنظيم عمل المؤسسات والقوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنه عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل دولة ما على تطبيقها على الشعب الذي تحكمه، سعياً لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخلياً وخارجياً وبالتالي

¹ <https://sites.google.com/site/hassinshanshl/research>.

تحقيق العدد الأكبر من المصالح التي تتماشى مع مصالح الشعب، وتعتبر المؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق هذا النظام السياسي وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية¹.

أما دعاء نجار فقد عرفته: على أنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط مع بعضها وفق علاقة متبادلة تسيير على معايير محدّدة لأجل إنتاج هدف معيّن، ويتكوّن النظام من مدخلات، يتم إجراء العمليّات المطلوبة للوصول إلى المخرجات التي تكون ضمن مواصفات معيّنة حدّدت مسبقاً².

وبذلك يمكن أن نجمل هذه التعريفات من خلال هذا التعريف.

هي أنظمة الحكم وأنواعه وطرقه (رئاسي، شبه رئاسي، برلماني، ملكي، جمهوري) في مختلف الدول ويتم تحديد كل نظام سياسي وفق قانون الدولة، وتتكون أنظمة الحكم من مجموعة من المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والتي تعمل على صياغة الأهداف العامة للمجتمع، والعمل على إمكانية تنفيذها من خلال طريقتين أما الشرعية القسرية أو عن طريق القوة.

2- التطرف

لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد للتطرف لذلك قام العديد من الباحثين بالإجتهد من أجل وضع تعريفات تساعدنا في معرفة ماهو التطرف:

فقد عرفه المرصد العربي للتطرف والأرهاب على أنه:

اتخاذ الفرد أو الجماعة موقفاً متشدداً إزاء فكر أو أيولوجية أو قضية، و يحاول لأن يجد به مكاناً، في بيئة هذا الفرد أو الجماعة. وقد يكون التطرف إيجابياً يتمثل بالقبول التام لهذا

¹ http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%86_%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.

² http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85.

الفكر (الأيدولوجيا، القضية)، أو سلبياً يتمثل بالرفض التام له، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بين القبول والرفض.¹

أما د. برهان غليون فعرفه بشكل آخر وقال أن التطرف: هو أن يرى الشخص في موقفه تجسيداً للحقيقة المطلقة، ويرى في الحقيقة أمراً ثابتاً ودائماً وقاطعاً، لا يتغير ولا يتحول، عبر الزمان والمكان. ولا يقبل بالتالي بالحوار حول مواقفه ولا بأقل من تحقيق أهدافه التي رسمها من منطلقاته الفكرية أو العقدية، ولأنه لا يقبل التسوية أو التفاوض عليها مع الأطراف الأخرى، لا يستبعد استخدام أكثر الوسائل تطرفاً لتحقيقها، أي أقصى أشكال العنف.²

في حين يمكن تلخيص ما تحدث عنه أستاذ القانون في جامعة هارفرد كاس. ر. سينشتاين في كتابه الطريق إلى التطرف على أن **التطرف**: حالة تظهر عندما يقوم مجموعة من الأفراد يتبنون نفس الأفكار والتوجهات والمعتقدات بالتشاور فيما بينهم بخصوص موضوع يثير اهتمامهم، خاصة عندما تعيش هذه الجماعة في جو من العزلة عن باقي المجتمع، بحيث يخلق احساس بالشك فيمن هم من غير أعضاء الجماعة، بحيث ينتقل التطرف لديهم بصورة أكبر عما كان عليه قبل أن يبدأوا بالحديث فيما بينهم.³

بناءً على ما سبق من تعريفات توصل إليها مجموعة من الباحثين والأساتذة يمكن تعريف التطرف على أنه:

قيام فرد أو جماعة بالتشدد والتعصب بخصوص أمر معين، واعتبار أن الأفكار التي يتبناها أو يتبنوها هي الأفضل والأفضل وأنه على حق، مع قيامه بإلغاء أي رأي يخالف أفكاره ومعتقداته، والسعي بشتى الطرق والوسائل من أجل تحقيق أهدافه، مع التركيز على استخدام الوسائل العنيفة. وينمو التطرف في جو من انعزال الجماعة عن باقي المجتمع. ويختلف التطرف من مجتمع لآخر، ويعتبر الشخص متطرفاً عندما يخرج عن المبادئ والسلوك والقواعد الصحيحة الموجودة والمتعارف عليها في المجتمع.

¹ http://arabobservatory.com/?page_id=2918

² <https://www.facebook.com/BurhanGhalion/posts/811984975520567>

³ كاس. ر. سينشتاين: الطريق إلى التطرف. القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2014.

3- الاستبداد

لقد تناول العديد من المفكرين والأساتذة مفهوم الاستبداد كُـلِّ حسب رأيه:

فقد عرفه الكواكبي على أنه: صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء، بلا خشية حساب، ولا هي غير مكلفة بتطبيق تصرفاتها على شريعة أو على أمثلة تقليدية أو على إرادة الأمة، وهذه هي حالة الحكومات المقيدة. أو هي مقيدة بنوع من ذلك، ولكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد كما تهوى.¹

في حين أعتبر مونتسكيو الاستبداد بأنه: الحكم الفردي المطلق الذي لا يخضع لعملية ضبط أخلاقي أو رقابة دستورية، ويتأسس في جوهره على أهواء الحاكم ونزواته الشخصية. وتتبنى شرعية هذا النمط من الحكم أساساً على الخوف.

بناءً على هذه التعريفات يمكن القول بأن الاستبداد: هو النظام الذي يكون فيه مصدر الشرعية والسيادة في الحكم للحاكم وليس للقانون، والذي يعمل على إصدار قراراته وتنفيذها بما يتلائم مع مصالحه الشخصية دون أي إعتبار لمصلحة الشعب، مع الاعتماد على استخدام القوة في الحكم.

4- الإرهاب

يعتبر مصطلح الإرهاب من المصطلحات الشائعة في الأونة الأخيرة، والذي يعاني الباحثين صعوبة في تحديد مفهوم واضح ومحدد للإرهاب، ذلك بسبب عدم الإتفاق على مفهومه حتى دولياً بسبب اختلاف وتباين المصالح بين الدول، لذلك قام الباحثين بالعمل على وضع تعريفات مختلفة للإرهاب.

¹ الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2005.

حيث أعتبر المرصد العربي على أنه: أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية والدولية.¹

في حين عرفه د.جميل حزام يحيى الفقية على أنه: الإستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، والإرهابي(terrorist) هو الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات.²

أما د.محمد مسعود قيراط عرفه على أنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كان دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.³

من خلال هذه التعريفات التي تم ذكرها يمكن أن نلخص الإرهاب بأنه: العمل الذي يقوم به الأفراد أو تقوم به الجماعات بشكل منظم، من أجل تحقيق أهداف غير مشروعة وغير مقبولة دولياً ومحلياً، تسعى من خلالها لبث الرعب وتخويف وترهيب المجتمع، وهو يكون موجه إما للدولة أو للمجتمع.

5- الخواء الفكري

هو خلو العقل والفكر مما ينفع ويفيد، وليس شرطاً أن يكون الخواء فكرياً ممثلاً بما لا يفيد، ولكنه خال مما يفيد، مما يجعل صاحبه مؤهلاً للتأثر بأي فكر وأي منهج بغض النظر عن محتواه العلمي ودرجة صحته وموافقته للشريعة.⁴

وقد عرفه الدكتور بجامعة الملك فيصل بالدمام عبد الواحد بن حمد المزروع بأنه: خلو عقل الإنسان من الفكر والوعي وقال ان المراد أن عقل الإنسان في هذه الحالة يكون فارغاً من

¹ http://arabobservatory.com/?page_id=3364

² http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafهوم.pdf

³ قيراط، محمد مسعود: الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2011.

⁴ goo.gl/88D8eF

المفيد وينشغل بتوافه الأمور، وربما انشغل بما يضر ويؤذي، سواء في جانب الشهوة أو جانب الشبهة، والإشكال هنا أنه يقع في الخطأ من حيث يظن أنه مصيب.¹

بناءً على هذه التعريفات فإن الخواء الفكري: هو فراغ العقل من كل ما هو مفيد وفي بعض الأحيان يمتلئ العقل بأفكار ضارة و ضد المجتمع الذي يعيش ضمنه، وهو أيضاً عدم مقدرة العقل على التمييز بين ما هو صائب وما هو خاطئ.

6- الإغتراب

يعتبر مصطلح الإغتراب من المصطلحات قليلة التداول بين الناس ولكنها ذات معنى كبير ودلالة عميقة وهو من المصطلحات التي تحدث عنها بشكل كبير الفيلسوفان هيجل وماركس حيث اعتبروه: " بأنه انعكاس وتصدعات في العلاقة العضوية بين الإنسان وتجربته الوجودية، الذات/الموضوع، الجزء/الكل، الفرد/المجتمع، الحاضر/المستقبل". أما المنطلق النفسي والاجتماعي في تحديد مفهوم الاغتراب فقد كان يدور في إطار العزلة واللاجدوى، وانعدام المغزى الذي يشكل نمطاً من التجربة يعيش الإنسان فيه كشيء غريب، ويصبح غريباً حتى عن نفسه". والمقصود بالاغتراب عن النفس هو افتقاد المغزى الذاتي والجوهري للعمل الذي يؤديه الإنسان وما يصاحبه من شعور بالفخر والرضا، وبديهي أن اختفاء هذه المزايا من العمل الحديث يخلق شعوراً بالاغتراب عن النفس.²

ويعرف أيضاً: بأنه الحالة (السيكو اجتماعية) المسيطرة بشكل تام على الفرد، بحيث تحوله إلى شخص غريب وبعيد عن بعض النواحي الاجتماعية في واقعه.³

يمكن الخروج بتعريف عن الإغتراب: بأن الشخص يصبح يعيش في بيئة بعيدة كل البعد عن ذاته ومضمونه الشخصي. والإنسان المغترب هو ذلك الشخص الذي يعيش في وطن لا يشعر بأي انتماء له.

¹ <http://www.alyaum.com/article/2676671>

² <http://wedalasha.ahlamontada.com/t78-topic>

³ goo.gl/jVeHak

7- الأحكام العرفية

”هو نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان تعلنه الحكومة، لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد أو جزءاً منها وذلك بتدابير مستعجلة وطرق غير عادية في شروط محددة ولحين زوال التهديد. في التشريعات الدولية، المتعلقة بهذا الموضوع، يرد دائماً نص يؤكد على ضرورة وأهمية تحديد الحالة في المكان والزمان، وتقيد بشروط حازمة، للحد من العسف التي قد تمارسه السلطات العرفية أو التنفيذية أو الإدارية، إزاء هذه الحالة، تحت طائلة البطلان وفقدان المشروعية، والخضوع للمساءلة القانونية والمحاسبة القضائية، لأن حالة الطوارئ حالة استثنائية وتشكل خطراً جدياً على حريات المواطنين وكرامتهم¹“

8- الشرعية

تعرف الموسوعة السياسية مصطلح الشرعية على أنه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أي قانون أو عرف معتمد وراسخ، ويرمز إلى العالقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم².

وبالتالي فهي: سمة أو ممارسة السلطة السياسية عندما يعتقد أن تلك السلطة هي وفق مبادئ وممارسات معينة.

ولقد عرفت أيضاً على أنها: تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم لها طواعية، لا اعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها³.

¹ goo.gl/D16w8y

² عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، ط 2، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 451.

³ سيف الدين عبد الفتاح، "رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية"، مجلة الديمقراطية: العدد: 63، يوليو 2013، ص: 11.

6.1 أسئلة الدراسة

تعتبر مشكلة الدراسة التي تم ذكرها سابقاً سبباً في إثارة بعض الأسئلة والتي ستعمل الدراسة على الإجابة عنها من خلال الفصول التي سوف يتم ذكرها.

السؤال الرئيسي: هل هناك علاقة بين أداء الأنظمة العربية وتطور ظاهرة التطرف الديني والسياسي في الوطن العربي؟

الأسئلة الفرعية

- 1- هل الحكم العربي قبلي؟ وهل العقلية القبلية إقصائية لا تقبل الآخر؟
- 2- هل أدت أنماط الحكم العربي إلى اغتراب الناس وولدت في داخلهم الكراهية والبغضاء والأحقاد؟
- 3- ماهي العوامل المبنية في الحكم العربي التي تشير إلى الرغبة في الانتقام وتنتهي إلى التطرف؟
- 4- هل وقع الجمهور العربي تحت ظلم الحكام ولم يستطع إقامة ميزان العدالة سلمياً؟
- 5- ماهي عوامل إفراز التطرف؟
- 6- ما الذي جعل المتطرفين قادرين على استقطاب الشباب العربي للمشاركة في المعارك الأهلية؟
- 7- كيف أثر الحراك في المنطقة العربية على جذب العديد من الشباب العربي إلى الجماعات المتطرفة؟

7.1 منهج الدراسة

نتيجة الحالة والموضوع الذي سيتم إثارته في هذه الدراسة سوف يتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لأهميته في دراسة هذه الحالات فهو يقوم بالأساس على العمل بتحديد

خصائص الظاهرة وأسبابها، بالإضافة إلى ذلك فهو يعتمد على دراسة مشكلة معينة ومعرفة حقيقتها على أرض الواقع وكما هو قائم، وتحديد الظروف والعلاقة الموجودة بين المتغيرات والتي أدت إلى نشوئها، فلهذا سيتم استخدام هذا المنهج من أجل العمل على وصف الحالة العربية في ظل وجود أنظمة استبدادية قمعية، والعمل على تحليلها لتبيان دورها في تطور التطرف في الوطن العربي، وسيتم الاعتماد أيضاً على المنهج التاريخي لأهميته في دراسة أحداث وقعت في الماضي، والعمل على دراستها وتحليلها وتفسيرها من أجل التوصل إلى حقائق تمكننا من فهم بعض الحقائق عن الحاضر.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تبدأ حدود هذه الدراسة مع بداية استقلال هذه الدول، أي مع خمسينيات القرن الماضي، ولغاية إعداد هذه الرسالة.

الحدود المكانية: سوف تغطي هذه الدراسة بعض الدول العربية خاصة الدول التي حصل فيها الحراك العربي وهي تونس التي سيتم دراستها نظراً للانتقال السلس للسلطة بعد إجراء الانتخابات، ومصر التي جرت فيها انتخابات أدت إلى وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة وما تبعه من تغيير في الظروف، والتي أدت إلى عودة السياسة التي كان يتبعها النظام السابق في الحكم بصورة غير مباشرة، وسوريا التي تعاني من تدمير واسع نتيجة تعدد الجماعات المتصارعة، إلى جانب التدخلات الخارجية التي ساهمت في إثارة النعرات بين الطوائف الدينية.

9.1 الدراسات السابقة

دراسة دولة خضر خنفر بعنوان الطغيان والاستبداد والدكتاتورية (1995)

التي يتحدث فيها حول الطغيان والاستبداد والدكتاتورية من منظور فلسفي، وفق ما يراه مجموعه من الفلاسفة مثل أفلاطون ومنتسكيو وروسو وأرسطو، والتي يتحدث فيها عن الديكتاتورية الفاشية وعن الاستبداد المستنير والشرعي، وفي هذا الحكم لا يمكن ضمان المصلحة العامة في ظل توحش المصلحة الخاصة والتي سوف تولد الفوضى الأخطر وهي مصدر كل

استبداد جائر، وتحدث عن العنف والنظام. وفي هذه الدراسة يعارض روسو كل سلطان أو حاكم جائر يعمل على السيطرة على السلطة فهو بذلك يسلب الشعب من حريته، حيث يرى أن الاستبداد يحمل بداخله ضرورته المحتمومة لأنه لا يمكن أن يتوافق مصلحة المستبد مع المصلحة العامة وان الحكم الذي يمكن أن يحقق الخير المشترك هو الحكم الذي يكون به الشعب سيداً.

وتتحدث الدراسة عن العنف والنظام السياسي، حيث تحدث بارتينو عن العنف بأنه مضاد للنظام السياسي، في حين اعتبر الماركسيين أن العنف هو ملازم لكل نظام سياسي وهو طبيعة ملازمه لكل دولة، والمبدأ الذي تقوم عليه الدولة ووفق ديكتاتورية البوليتاريا أن العنف مبرر لأنه موجه ضد نظام ومجتمع ظالمين¹.

دراسة د. محمد فتوح بعنوان الشيوخ المودرن وصناعة التطرف الديني 2006

حيث تحدثت هذه الدراسة عن الجماعات التي تنتشر تحت عباءة الدين من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها، حيث اعتبر أن الجماعات الإسلامية المتطرفة تعمل على الصيد في الماء العكر حسب وصفه، فهي تعمل على استغلال الناس الذين يعانون من الخواء الداخلي ومن الفراغ الفكري والاكتئاب والعجز النفسي، من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة واعتبارها قوى سياسية ديكتاتورية رجعية وأنها تحول الدين إلى سلعة، وهي غير مقتصرة على الإسلام فقط وإنما على جميع الديانات السماوية والطوائف والملل، وهي دائماً ما تستغل أزمات الشعوب فهو المناخ المناسب لها.

وقال الكاتب أيضاً أنه يشفق على الجماعات الإسلامية، لأنها تعمل ضد قوانين الحياة وحكمة الوجود، الأمر الذي يؤدي بها إلى الفناء لأنها تقتل الوجود وتهدد الحياة نفسها، ولأنهم أيضاً منشغلون بقضايا النساء بحجة الدفاع عن الفضيلة والأخلاق لا الكلام عن الاقتصاد والفلسفة وحل مشاكل الفقر.²

¹ خنافر، دولة خضر: في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية. بيروت: دار المنتخب العربي. 1995.

² فتوح، محمد: الشيوخ المودرن وصناعة التطرف الديني. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2006.

دراسة الأستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن بعنوان علم اجتماع العنف والإرهاب 2008

تحدثت الدراسة عن الفرق بين العنف والإرهاب، ووضع عدة تعريفات للإرهاب والعنف، وتحدث أيضاً عن موقف الإسلام من الإرهاب، حيث أقرت الشريعة الإسلامية الصحيحة موقفها الواضح في كل مكان عن رفضها لكل أشكال العنف والإرهاب، حيث يأمرنا الله عز وجل بحل النزاعات بشكل سلمي وعدم اللجوء إلى العنف، حيث قالت الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان أنه لكم عدو مبين).

وتحدثت الدراسة عن الصراعات السياسية والدينية والاجتماعية، حيث اعتبر الطوائف الدينية والأحزاب السياسية المختلفة والتي تحوي كل جهة فكراً مختلفاً عن الآخر تكون دائماً متصارعة فيما بينها، تستخدم العنف والإرهاب من أجل العمل على إخراج وتجميد أنشطة كل طائفة أو حزب للطائفة أو الحزب الآخر، من أجل أن تسيطر وتستحوذ على مقدرات المجتمع¹.

دراسة كاس ر. سينشتاين بعنوان الطريق إلى التطرف 2014

تحدثت هذه الدراسة عن التطرف وكيفية الاستقطاب التي تتم من قبل الجماعات، حيث تعتبر هذه الدراسة أنه عندما يجتمع أفراد لديهم أفكار معينة خاصة بهم فإن هذه الأفكار سوف تترسخ بداخل عقولهم ويزداد تمسكهم بها، بحيث يصبحوا أكثر تعصباً وتطرفاً من قبل أن يجتمعوا مع بعضهم، وتحدثت أيضاً عن الحركات في داخل المجتمع وعن الظلم الذي يكون عليها، بحيث تصبح هذه الحركات حركات معارضة.

وتحدثت الدراسة عن التطرف الإيجابي الذي يكون بين العلماء ورجال الاقتصاد، بحيث يمكن أن يؤدي هذا التطرف إلى المساهمة في عملية التطور داخل الدولة².

¹ الحسن، إحسان محمد: علم اجتماع العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي. عمان: دار وائل. 2008.

² كاس. ر، سينشتاين: الطريق إلى التطرف. القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2014.

10.1 فرضية الدراسة

تتبنى الدراسة الفرضية التالية: ممارسات الأنظمة العربية في ملاحقة المواطنين وتسليط أجهزة الأمن عليهم وإحاق الظلم والأذى بهم، أدت إلى توليد مشاعر الكره والحقد على كل مايتعلق بهذه الأنظمة لدى قطاع واسع من الناس، مما أدى إلى تنامي التطرف لدى الجمهور العربي.

11.1 فصول الدراسة

الفصل الأول: خطة ومفاهيم الدراسة

بحيث سيحتوي الفصل الأول في هذه الدراسة على الإطار العام من الدراسة وعلى بعض المفاهيم التي سيتم تعريفها.

الفصل الثاني: نمط الحكم في النظام العربي والخلفية التي اعتمد عليها

سيتم في هذا الفصل دراسة الجذور القبلية والدينية العربية والتي اعتمد عليها الحكام العرب في بناء أنظمتهم السياسية.

الفصل الثالث: الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية تونس، مصر، سوريا

سيقوم بتسليط الضوء على الأنظمة الحاكمة في الدول العربية وتحديدًا الدول التي تستهدفها هذه الدراسة وهي تونس، مصر، وسوريا والتي حصل بها الحراك العربي، بحيث سيتم دراسة الطريقة التي وصلت بها هذه الأنظمة إلى الحكم، والطريقة التي كانت تعتمدها هذه الدول في إدارة الدولة، والقوانين والقرارات الصادرة عنها فيما يخص المواطنين، وكيفية تعاملها مع شعوبها من خلال معرفة ما هو الحد الأقصى الذي كانت تمنحه هذه الحكومات لشعوبها فيما يخص الحريات، والحقوق، وإمكانية المشاركة السياسية، وطريقة إجراء الانتخابات، ومن يحق له الترشح.

الفصل الرابع: الجماعات المتطرفة

سيتم في هذه الجزئية دراسة الجماعات المتطرفة في الوطن العربي، بحيث يكون التركيز على الجماعات التي تنسب نفسها إلى الدين الإسلامي كغطاء لها.

بحيث سيتم دراستها من خلال التعرف على تاريخ نشأتها والظروف التي نشأت فيها وأسباب ظهورها، سواء كانت اقتصادية، أو تحررية، أو دينية.

الفصل الخامس: علاقة النظام السياسي بالجماعات المتطرفة

سيتناول هذا الفصل علاقة الأنظمة السياسية العربية بالجماعات المتطرفة حيث سيتم دراسة الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية التي أدت إلى تطور التطرف، إلى جانب طبيعة النظام التعليمي الذي كان متبع في الدول العربية (تونس، مصر، سوريا).

الفصل السادس: مصادر دعم الجماعات المتطرفة واستغلالها للأوضاع التي مرت بها المنطقة العربية لضم الشباب العربي إليها

سيتم في هذا الفصل محاولة التعرف على إمكانية دعم هذه الجماعات من قبل بعض الدول الغربية والإسلامية العربية، والقضية الثانية استغلال الجماعات المتطرفة لحالة الخواء الفكري لدى أبناء الشارع العربي، من أجل تنفيذ مخططاتهم خاصة في ظل الحراك العربي.

الاستنتاجات والتوصيات

يضم هذا الفصل على مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها من قبل الباحث، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الثاني

نمط الحكم في النظام العربي
والخلفية التي اعتمد عليها

الفصل الثاني

نمط الحكم في النظام العربي والخلفية التي اعتمد عليها

الواقع المرير الذي عاشته الدول العربية وعاناه المواطن العربي دفعه للنقمة على الدولة والمجتمع، وولد لديه العديد من السلوكيات التي دفعته للانتقام لكل ما هو حوله وهو ما تؤكد بعض النظريات العلمية، كنظرية الهوية السلبية لأريكسون التي تؤكد أن عدم قدرة الفرد على تحقيق الرفاه النفسي والاجتماعي مع عدم وضوح للرؤيا السياسية يدفعه إلى الشعور بحالة من الإحباط تؤثر عليه وتجعله ناقما على مجتمعه، مما قد يولد لديه شخصية إرهابية في داخله نتيجة فقدان الشخص بالشعور بهويته وأيضاً تحدثت نظرية الإحباط أن الكآبة النفسية والعقلية تتولد نتيجة أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، فالفراغ الحاصل بسبب الإخفاق بين تحقيق الوعود السياسية يخلق عدم قبول ورضا لدى أفراد المجتمع مع المدة مما يجعل الناس يلجؤون إلى التعبير عن آرائهم عن طريق العنف بسبب عدم قدرتهم على تحقيق وإشباع حاجاتهم.¹

1.2 قواعد بناء النظام العربي

معظم الأنظمة العربية السياسية المعاصرة قامت منذ نشأتها بالاعتماد على العديد من الأمور التي كانت سائدة في العصور العربية القديمة، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الأنظمة كانت امتداداً للنظام القبلي والعشائري من ناحية، وفي توظيف الدين الإسلامي في الحكم من ناحية أخرى، فقد تم اعتبار هذه الأمور بمثابة قواعد لحكمها، وتم وضع قوانين الدولة على أساسها، بالإضافة إلى العمل على ترسيخ العديد من الأفكار التي من شأنها أن تعمل على تقديس الحاكم والزعيم والالتزام بجميع ما يصدر عنه من قرارات، باعتباره هو الحاكم والمنفذ لأمر الله في الأرض، مستندة إلى بعض الآيات الكريمة والأحاديث النبوية التي تم تفسيرها بالطريقة التي تصب في مصلحة النظام، إلى جانب اعتبار الزعيم الوحيد القادر على بناء الأمة ورفعته وتطورها، وهو صاحب الإرادة القوية وصاحب الرأي الصائب دائماً، وعلى جميع أفراد الشعب

¹ الترتوري، محمد عوض: علم الارهاب: الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الارهاب. عمان: دار الحامد. 2006. ص25.

أن يخضعوا لحكمه وسيطرته، وأن يكونوا منفذين لجميع قراراته، فقد كانت العقليّة القبليّة والدينيّة التي تشوبها العديد من المغالطات متجذرة في هذه الأنظمة. وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الجزء من البحث.

2.2 الجذور الدينيّة والقبليّة

1.2.2 الجذور الدينيّة

قال تعالى في كتابه الحكيم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾¹. وقال أيضا في محكم التنزيل: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ. إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾². اتخذت معظم الأنظمة الحاكمة في الدول العربيّة والإسلامية منذ عقود هذه الآيات مبرراً لها من أجل السيطرة والتفرد في الحكم، والتحكم بكل مقدرات ومقومات الشعوب، على اعتبار أن الزعيم (الوالي) هو الذي يملك الرأي الحكيم والقرارات الصائبة التي تصب في النهاية في مصلحة المواطن والدولة على حد سواء (وفقاً لتفسير هذه الآيات من وجهة نظر الدولة بشكلٍ خاطئ)، وأي إنسان أو جماعة تعمل على اعتراض أي من هذه القرارات فهي بذلك تخالف ما نصت عليه هذه الآيات، وبالتالي من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة أمن الدولة وأمن المواطن ونشوب الفتن.

حيث كان لتفسير الآيات التي تم ذكرها بشكل غير صحيح، بالإضافة لدس بعض الأحاديث النبوية غير الصحيحة التي تتناول في مضمونها طريقة الحكم وكيفية تنظيم شؤون الدولة والمجتمع وإدارتهما الأثر الكبير على المجتمعات، فواجهت الشعوب العربيّة الكثير من البطش والظلم والتكيل والاستبداد بسبب وجود ملك وحاكم عضوض متنفذ ومسيطر على مقدرات الدولة باسم الدين، إلى جانب وجود جماعة مستفيدة (رجال دين) في حاشية النظام تفسر الموروث الديني، وتصدر فتاوى حسب أهواء الحاكم، ومن أجل تثبيت حكم الحاكم للبلاد والعباد

¹ سورة النساء آية 59.

² سورة آل عمران آية 159.

عملت الأنظمة العربية الحاكمة في الوقت الحالي على تطبيق هذا الموروث الذي يضم شتى أنواع التخلف والرجعية والتسلط والاستبداد.

لكن عند الرجوع إلى الدين الإسلامي وعند تفسير الآيات الكريمة بشكل موضوعي كما جاء في كتب التفسير عند علماء السنة وعلماء الشيعة، فقد ذكرت على أن هذه الآيات تخص الرسول (صلى الله عليه وسلم) الذي اصطفاه الله عز وجل واختاره وهو معصوم عن الخطأ، بالإضافة إلى إمكانية أن يتولى أناس ذو مكانة علمية وفقه شؤون الناس، وظيفتهم الأساسية حراسة الإسلام وتفسير عقيدته وشريعته من أجل حمايته من التحريف، والوظيفة الثانية هي حكم المجتمع بما أمر الله، وجاءت هذه الوظيفة مرتبطة بالوظيفة الأولى التي تهدف لتنفيذ وتطبيق الوظيفة الأساسية ألا وهي حراسة الإسلام.¹

طبقاً لهذا التفسير فإن فكرة الوالي المعصوم والتي تحدثت عنه الآيات الكريمة تخص فترة معينة وهي الفترة التي كان الرسول موجوداً فيها. أما فيما يخص أولي الأمر اللذين تحدثت عنه الآية الكريمة فهم العلماء الذين يطاعون تبعاً لما يتناسب مع كتاب الله وسنة نبيه، وبذلك لا يتوفر أي غطاء ديني لإمكانية تطبيقها في الوقت الحالي أو إعادة تطبيقها في الفترة المقبلة من الناس العاديين غير المعصومين من الخطأ، كما تدعو لها بعض الجماعات والحركات التي تنادي بضرورة إعادة فكرة الخليفة وإعادة قيام الدولة الإسلامية. حيث تحدثت بعض الكتب الدينية عند الشيعة عما ورد في الدين الإسلامي عن الإمام المهدي المنتظر (الإمام الثاني عشر) وهو الإمام الغائب حالياً والذي سوف يأتي وفق الفهم الشيعي، من أجل إقامة حكومة العدل في الأرض وهو الحاكم المعصوم.²

تجدر الإشارة إلى أن فترة الخلفاء الراشدين امتدت حتى نهاية زمن سيدنا علي بن أبي طالب وحتى شهور معدودة في عهد ولده الحسن بن علي فقط وانتهت، حيث كان التسامح

¹ الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2005. ص50.

² المرجع السابق. ص50- ص51

واضحاً وجلياً بشكل كبير من قبل سيدنا علي رضي الله عنه مع المعارضين السياسيين، وكانت بعيدة كل البعد عن مظاهر الاستبداد والظلم، وحتى سيدنا علي كان واضحاً في حكمه فلم يفرض بيعته على أحد، وظهر في فترة خلافته أحزاب سياسية معارضة تعامل معها الإمام بشكل إنساني ودون فرض أي من العقوبات عليها لكن في المقابل كان جزاء هذه المعاملة أن قتل على أيدي بعض المسلمين وذلك ما سيتم توضيحه في الفصل الرابع.¹

ومع انتهاء هذه الفترة ومع بداية الصدر الأول للإسلام تم وضع بعض النظريات التي تتعلق في كيفية تسلم الحكم حيث أصبحت مصدراً تشريعياً بعد ذلك مثل:

1- أهل الحل والعقد.

2- العهد من الإمام السابق.

3- الاستيلاء أو الغلبة.²

وتم اعتماد إحداها على الأخرى تبعاً لضرورات الفترة التي يمر بها المسلمون، مع التأكد من عدم وجود أي نص من قبل الرسول (صلى الله عليه وسلم) على تعيين الخليفة، بل ترك المجال للأمة الإسلامية مفتوحاً كي تختار من يتولى أمر شؤونها، وبهذا تكون النظريات التي اتكأت عليها الجماعات الإسلامية خالية من أي التزام ديني أو عقائدي، وكانت تجارب لها مالها وعليها ما عليها. ولكن عند دراستها يتمعن يمكننا أن نرى فيها نوعاً من الاستبداد السلطوي الذي استغلته الدول السابقة، التي كانت قائمة بالإضافة إلى العديد من الأنظمة العربية الحديثة التي استمرت حتى يومنا هذا.³

استندت بعض الأنظمة السياسية العربية إلى العديد من الأساليب والطرق التي تضيفي القداسة على الحاكم وضرورة طاعته، بتصويره على أنه خليفة الله في الأرض، مستخدمة كل

¹ الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مرجع سابق. ص 51.

² المرجع السابق. ص 54.

³ المرجع السابق. ص 55.

وسائل البطش والقوة ضد المعارضين في ظل إرهاب فكري وديني، وتخوين أي إنسان خارج عن طاعة الحاكم، وهذا ما رأيناه في الأنظمة السياسية الحاكمة في الوطن العربي والتي كانت مسيطرة على الحكم، أو حتى من الجماعات الإسلامية التي كانت تنظر إلى أي فكر مخالف لفكرها على أنه خارج عن الإسلام، منتهجة سياسة تكفير غيرهم، ونتيجة لتغلغل هذا الفكر في عقلية الحاكم العربي المستبد، لم تكن هذه الظروف مهياً لبروز الفكر السياسي الإسلامي وتطوره من أجل اختيار حاكم بطريقة عادلة ومتكافئة قادرة على إقامة الحكم العادل، الذي ينظر إلى المصلحة العامة، ومصصلحة المجتمع والدولة على أنهما أساس الحكم، بعيداً عن النظريات الموضوعية التي تنتهي إلى الاستبداد تحت مسميات الخلافة الإسلامية والتي لا تناسب الفترة الزمنية الحالية، مع كل هذه التعقيدات التي تشوب العقل العربي فقد كان للسياسة والمال والنفوذ دور كبير في تجميد الفكر السياسي الإسلامي العربي، الذي قيد بقواعد تم اعتبارها على أنها أركان مقدسة بدأت منذ عقود، واستمرت إلى يومنا هذا في العديد من أنظمة الدول العربية المعاصرة وفي الثقافة العربية.

2.2.2 الجذور القبلية

شكلت العقلية العربية القبلية بالإضافة إلى القوة الفردية والمالية دوراً بارزاً في الحياة السياسية قديماً، وامتدت إلى يومنا هذا، فعند دراسة التاريخ العربي القديم والرجوع إلى فترة حكم الدولة الأموية والدولة العباسية اللتين شكلتا القواعد الأساسية لهذه العقلية خاصة بعد مجئ الإسلام، والذي حارب فكرة سيطرة العشيرة والقبيلة التي كانت سائدة في الجاهلية وضرورة اتباعها دون تفكير، على اعتبار أن القبيلة هي الأساس وشيخ القبيلة هو صاحب الرأي الصحيح والصائب دائماً والقبيلة هي حامية الفرد.

مثلت الدولة الأموية مفهوم القبيلة والعشائرية بكل تفاصيلهما، فقد اتسمت أجهزة الدولة من رأس الهرم إلى أدنى رتبة عسكرية بنوع من التفرد في طريقة استلام المهام، واعتمادها على أصول الفرد إذا كان عربياً أم غير ذلك. ولم يلق أي شخص غير عربي فرصة تسلم أي مهمة من مهام الدولة، وكان على الموالي الذين اعتنقوا الدين الإسلامي ضرورة الانتساب إلى

إحدى القبائل العربية، واكتساب شرف ونسب هذه القبيلة من أجل الحصول على وظيفة داخل الدولة، واشترط أيضاً على المجوسي والمسيحي وأي صاحب دين يريد الدخول إلى الإسلام ضرورة تغيير نسبه إلى نسب إسلامي عربي. فقد كان العصر الأموي عاملاً أساسياً في تكريس جذور العقلية القبلية في عقول العرب، وخير دليل على ذلك عندما أمر معاوية بن أبي سفيان الحسن بن علي بن أبي طالب طلاق زوجته بسبب جذورها غير العربية، فهو بذلك يضع دليلاً واضحاً على الاستئثار بالفوقية القبلية العربية في طريقة تعاملهم مع الشعوب الأخرى، وبذلك اتبع الأمويون سياسة الاستعلاء، والاستكبار، والعنصرية على الشعوب الأخرى مرتكزين على أنهم أصحاب دين سماوي ومعتمدين على أنهم أشرف الشعوب.¹

ومع انتهاء العصر الأموي وظهور الدولة العباسية، لم يتغير العقل والتفكير القبلي، بل استمر في السير على نهج الدولة الأموية، حيث تم إقصاء كل من له جذور عربية من مهام الدولة من وزارات، واقتصر العنصر العربي على رأس الدولة فقط، بحيث لم يعد يشكل العنصر العربي فيها إلا صورة شكلية ولم يكن لها أي تأثير يذكر، ومع كل هذا التعصب الذي كان واضحاً في العقلية العربية والجذور القبلية كان يتم ترتيب المقاتلين وفق انتمائهم للقبيلة، فكان يتم توزيع المقاتلين في الدولة وفق اعتبارات قبلية، بحيث يكون أفراد المجموعة الواحدة منتمية لقبيلة معينة، لها راية خاصة بها، وحتى في التخطيط العمراني للدولة التي فتحها المسلمون كانت مسألة القبلية بارزة بشكل كبير، حيث كان يتم تقسيم المدن إلى أحياء، كل حي تسكنه قبيلة معينة لا تختلط بالقبائل الأخرى، ولم يقتصر هذا الأمر على الأحياء فقط، بل شمل الأموات أيضاً بحيث كان لكل قبيلة مقبرة خاصة بها، ومع وجود هذه التركيبة الديموغرافية المتفككة في الجوهر فإن الدولة هنا تكون مجموعة من التحالفات بين القبائل على شكل دولة كل جماعة تسعى لتقوية نفوذها في الدولة وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى على حساب الآخرين وعلى حساب الدولة نفسها، فهنا تكون إمكانية اندثار الدولة أمراً سهلاً نتيجة لهذه الخصائص، فالشكل الخارجي دولة لكن في المضمون الجوهري هو قبائل وعشائر، وهنا يكون انتماء الفرد في

¹عثماننة، خليل: التخندق القبلي في المجتمع العربي الإسلامي، دنيا الوطن، 2014/2/2م.

الأساس للعشيرة أكثر منه للدولة، فهو لا يقيم أي اتصال أو علاقة مع الدولة بشكل مباشر، إنما علاقته المباشرة مع العشيرة والقبيلة التي تعطيها شرف النسب لها، فهو بذلك يسعى دائماً للحفاظ على القبيلة والدفاع عنها من أي خطر ومواجهة أي من القوانين التي تعارض القبيلة حتى وإن كانت في صالح الدولة، باعتبار أن القبيلة هي التي تمثله وتحميه، فبذلك تصبح القبيلة أقوى من الدولة.¹

هذا ما كانت عليه الأمة العربية سابقاً حيث سهلت عملية توريث هذه الأفكار إلى الدولة العربية المعاصرة، وقد تم تحويل مفهوم القبيلة إلى أحزاب ومؤسسات وطوائف، وأصبح كل فرد يسعى لحماية مصالح حزبه ومؤسسته وطائفته، حتى وإن كانت متعارضة مع مصالح الدولة وأمنها وتماسكها، وهذا ما شهدته فترة حكم معظم الأنظمة العربية المتعاقبة حديثاً والذي بدأ واضحاً بشكل أكبر مع ظهور ما سمي بالربيع العربي (الحراك العربي).

3.2 الخصائص السياسية للأنظمة العربية

الاستعمار الغربي كان له أثر بالغ في طريقة تكوين الأنظمة التي حكمت الشعوب العربية لاحقاً، حيث أسست الدول العربية على أسس سلطوية و اعتبارات يمكن القول بأنها لا تمت لمصلحة الشعب وتطلعاته بأي صلة. فبعد انتهاء الاستعمار الغربي لم تقم الأنظمة التي حكمت الشعوب بإجراء أي خطوة من أجل تغيير السياسة التي كانت متبعة زمن الاستعمار، بل حافظت على هيكلية أجهزة الأمن ومضمونها كما كانت زمن الاستعمار الغربي، وتمسكت في الاعتماد على العنصر الأمني في إدارة الدولة. حيث احتل الأمن المركز الأساسي من أجل إخضاع الشعب لسلطة النظام وقراراته، ومن أجل تحقيق ذلك عملت على بناء أجهزة مخابرات هدفها الأساسي التجسس على أفراد المجتمع وتكميم أفواه الناس. إلى جانب ذلك، أهملت بناء أواصر الثقة بينها وبين الشعب، وحافظت على العلاقة التي كانت سائدة زمن الاستعمار، بالنظر إلى المجتمع نظرة فوقية، عن طريق خلق علاقة عمودية انفصالية هدفها الأساسي احتواء

¹ عثمانة، خليل: التخندق القبلي في المجتمع العربي الإسلامي، مرجع سابق.

المجتمع ومراقبته وضبط تحركاته، وبالتالي تصبح منتجاً استعمارياً يمكن وصفه بأنه إرث إمبريالي غربي.¹

إن الحالة الامبريالية الاستعمارية التي كانت متبعة في سياسة الغرب اتجاه الدول العربية كانت قائمة على بسط النفوذ ونهب ثروات الأمة العربية، وركزت على سياسة الاستيعاب وليس الاندماج، وغرس الخضوع وليس تحقيق العدل، فهي لم تكن معنية ببناء المؤسسات المدنية في الشعوب العربية، بل كان هدفها بسط نفوذها، وإخضاع السكان لها، وهذا ما قرأناه في تاريخ معظم الدول العربية التي وقعت تحت ظلم الاستعمار ابتداء من المغرب غرباً وانتهاء بالعراق شرقاً، فكانت سياسة العنف والبطش والتكيل والإكراه هي السياسة السائدة عند المستعمر الغربي، حيث أعطيت الأولوية لأجهزة الجيش والمخابرات والشرطة على حساب مؤسسات المجتمع المدني والأهلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الامبريالية التي كانت قائمة من قبل الغرب قامت على أساسين، الأول: الأيديولوجية العنصرية، والتي تعني سيطرة الامبريالية على الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، وثانياً: سلطوية إكراهية تعتمد على الجيش والأمن القوي، وهذا كله تم ترجمته وتطبيقه بعد استقلال معظم الدول العربية. فقد امتازت الأنظمة العربية بسيطرة قلة على مناصب ومقدرات الدولة على حساب الأكثرية، وأيضاً عرفت العديد من هذه الدول على أنها دول بوليسية،² اعتمدت منذ نشأتها على قوانين تم وضعها من قبل الأنظمة، هدفها الأساسي تبرير أعمال النظام وفق القانون الذي يضعه النظام نفسه، واعتمدت في أفعالها على العديد من القوانين الاستثنائية التي وضعتها بالاستناد إلى حالة الطوارئ، خاصة في حروبها مع إسرائيل، بحجة تعرض أمنها للخطر، واستغلت موجة محاربة الإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، مدعية بذلك تخوفها من خطر الإرهاب الذي يمكن أن يهدد أمنها.³

¹ الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. مرجع سابق. ص 86

² المرجع السابق. ص 86-88.

³ عبد الرحمن، أسعد: الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة، الجزيرة نت، 3-10-2004:

<http://www.aljazeera.net>

فُرِضت العديد من القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ في معظم الدول العربية، ومع طول فترة تطبيق هذه القوانين أصبحت القوانين الاستثنائية هي القوانين السائدة والمعتمدة وهي القاعدة الأساسية في الحكم، في حين تحولت القوانين العادية والأساسية إلى قوانين مهمشة وأصبحت استثناء، وكل هذه القوانين هي قوانين صدرت بالأصل من أنظمة وحكومات عسكرية، وهذا ما سوف يتم تفصيله عند دراسة كل دولة على حدة، فكثير من الدول العربية كانت تعاني العديد من الأزمات وأهمها أزمة الشرعية.

4.2 أزمة الشرعية في الدول العربية

معظم الدول العربية أصابها المشاكل والأزمات التي حالت دون إمكانية تحقيق العدل والمساواة والمشاركة في اتخاذ القرارات، وخاصة التي يمكن تحقيقها في ظل وجود انتخابات حرة ونزيهة، وفي جو من الديمقراطية التي يشعر من خلالها أفراد المجتمع بأنهم جزء من الدولة، لهم حقوقهم وعليهم واجبات، ولكن مع الأسف كانت معظم الأنظمة المسيطرة على مقاليد الحكم تسعى بكل قوة من أجل طمس أي معلم من معالم الحريات والحقوق للمواطنين، فكان أبناء المجتمع العربي عبيداً عند حكامهم، عليهم واجبات ولهم القليل من الحقوق، دورهم الأساسي في الدولة فقط إطاعة الحاكم وتنفيذ الأوامر والقرارات، بغض النظر عن ماهيتها سواء كانت لخدمة الدولة والمجتمع، أم لخدمة النظام، بحيث أصبحت الدولة ومقدراتها ملكاً للنظام، وحصر الحكم في فئة معينة دون غيرها، وكان لإلغاء التعددية السياسية وحق المواطن في المشاركة السياسية شأن عظيم في ظهور أزمات ومصائب عانت منها الشعوب العربية وبخاصة أزمة الشرعية.

عرف على مر التاريخ العربي الخاص بفترة ما بعد الاستقلال وانتهاء زمن الاستعمار الغربي في القرن الماضي شكليا الكيفية التي وصلت بها الأنظمة العربية إلى سدة الحكم، فأغلب هذه الأنظمة جاءت بتعيين من الاستعمار وبعضها على ظهر الديابات والانقلابات العسكرية المنظمة والمخطط لها من قبل ضباط الجيش، فالفكر العسكري والعقلية العسكرية استمرت حتى بعد تمكن الانقلابيين من السيطرة على الحكم، واعتمد تعاملهم مع الشعوب على أساس العقلية

العسكرية، حيث أصبحت الدولة هي دولة بوليسية مخبرائية بامتياز، من أجل صد أي معارضة يمكن أن تقف في وجه النظام.

ولتثبيت أقدام هذه الأنظمة في الحكم قامت بإصدار العديد من القوانين التي تحدد من يمكنه المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، حيث ذهبت بعض الدول بوضع قوانين تمنع فيه وجود أحزاب سياسية، واعتبرت نفسها على أنها دولة نظام الحزب الواحد، في حين كانت دول أخرى تسمح بوجود بعض الأحزاب التي كانت مقربة من النظام، بحيث لا تتعارض هذه الأحزاب مع مصالح النظام، وحتى بعض الأنظمة التي أعطت متفهماً بسيطاً ومسيطرًا عليه للأحزاب السياسية كانت تحت رقابة أجهزة مخبرات الدولة، وأي تحرك أو عمل لهذه الأحزاب يتعارض مع سياسة النظام يتم التعامل معه بيد من حديد، وباستخدام كافة الوسائل الشديدة.

ولجأت هذه الأنظمة في إقامة حكمها، على استخدام كل وسائل العنف التي تهدف إلى نشر الخوف والذعر في قلوب المواطنين، الأمر الذي ولد لناس السخط والرفض الذي بقي أسيراً بداخلهم حتى بعد تشكيل وظهور العديد من التنظيمات السياسية، والتي بقيت تعمل إما تحت أجنحة النظام أو بشكل سري خوفاً من بطش وملاحقة النظام على حد قول hidson، وهذا ما سوف يتم تفصيله بشكل أعمق عند دراسة الدول التي تقع ضمن الحدود المكانية لهذه الدراسة.¹

¹ والي، خميس حازم: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2003. ص86.

الفصل الثالث

الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية (تونس، ومصر، وسوريا، انموذجاً)

الفصل الثالث

الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية (تونس، ومصر، وسوريا، انموذجاً)

1.3 تونس

1.1.3 فترة الحبيب بورقيبة 1957-1987

يُعتبر الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية بعد أن تم توقيع وثيقة الاستقلال، حيث كان يشغل منصب رئيس الحزب الاشتراكي الدستوري الذي بقي مسيطراً على رأس السلطة إلى أن قام زين العابدين بالانقلاب على الحبيب بورقيبة وإطاحته وعزله عن الحياة السياسية. وشهدت تونس طوال فترة حكم الحبيب بورقيبة سياسات رافضة لكافة أشكال الديمقراطية.

كانت السياسة التي انتهجها الزعيم الحبيب بورقيبة بعد جلاء القوات الفرنسية عن تونس في الخامس عشر من تشرين الأول لعام 1963 ومنذ سنوات الاستقلال الأولى سياسة إقصائية بامتياز، ورفض كافة أشكال الديمقراطية، مبرراً ذلك أن الشعب لم يصل إلى مرحلة النضج التي تمكنه من تشكيل الأحزاب وخوض الانتخابات¹، فمع بداية الستينيات من القرن الماضي، عمل على حظر الحزب الشيوعي التونسي، وحلّ ما تبقى من الحزب الدستوري القديم، بعد محاولة انقلابية فاشلة نفذها الحزب. وفي عام 1974 تم التوقيع على تعديل الدستور الذي يصبح من خلاله الحبيب بورقيبة الرئيس مدى الحياة، ويتم استحداث منصب الوزير الأول الذي يصبح هو خليفة الرئيس، وبذلك يصبح الحزب الاشتراكي الدستوري هو الحزب الحاكم الأول والمسيطر على الحكم.²

الخصائص التي تتمتع بها الدولة التونسية من حيث السكان والتمركز في المدن أكثر منه في الأرياف وضعف الرابطة القبلية سهلت على الحزب الدستوري انتهاج سياسة المركزية

¹ إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى. رام الله، 1996. ص 352.

² goo.gl/QjqUPu

الشديدة في طريقة الحكم، وسهلت عليه الامتداد الأفقي في مختلف النواحي، سواء كانت السياسية أو حتى الاجتماعية، فكان لهذه العوامل أن تساهم في تكوين أرضية خصبة لتشكيل حكم شمولي تحت غطاء الحزب الدستوري الحاكم، إلى جانب العديد من الانقسامات التي حصلت بعد الاستقلال نتيجة التحالفات الداخلية والخارجية بين القوى التونسية، خاصة بين الحبيب بورقيبة الزعيم، وبين خصمه اللدود صالح بن يوسف الذي كان يتزعم الجناح الوطني العروبي الإسلامي، فذهب كل خصم لبناء قوة وتحالف داخلي وخارجي مختلف، الأمر الذي أدى إلى زيادة الشرخ الوطني.¹

وما يهمنا هنا أن الصراع انتهى لمصلحة التحالف الذي قاده الحبيب بورقيبة على حساب صالح بن يوسف، حيث قام بورقيبة على إثر ذلك بإنشاء الحكم على أسس شمولية فردية، والتي سارعت بعدها القوى المعارضة إلى الانضمام إلى الحزب البورقوبي الحاكم، معتبرة أن هذا الخيار هو أفضل لها في ظل الدولة الهائلة والمسيطر، ذلك لأن الخيار الثاني سيكون انسحاقها وتهميشها وتغييبها عن الساحة السياسية بشكل كامل، فقد غدت هذه السياسة هي الأسلوب المتبع والراسخ في إدارة الشأن العام وفي حكم الدولة من قبل بورقيبة.²

1.1.1.3 دولة بورقيبة الأمنية

سعى بورقيبة للارتكاز على الإفراط في استخدام القوة ضد المعارضين أو المطالبين بحقوقهم من أجل الحفاظ على سلطته، فقد كان حاكماً متسلطاً ومنفرداً بقراراته بكل المقاييس، معتبراً نفسه مجاهداً أكبر، لا يمكن المس بهيبته وزعامته، فيورقيبة كان لا يهتم بماهية الشعارات بقدر اهتمامه في حماية حكمه وقوة سلطته، كما أنه لم يتوان أبداً بتعريف نفسه على أنه المجتهد والمصلح الأول والأكبر للبلاد، إلى جانب التدخل بأدق التفاصيل التي تخص شؤون مواطنيه وحياتهم الخاصة. بالإضافة إلى الوقوف على الفتاوى الدينية بالرغم من أنه كان ينظر إلى الدين على أنه عقبة أمام التطور والتقدم، فهو يسعى إلى الاستحواذ والسيطرة على جميع

¹ الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. مرجع سابق. ص 85.

² المرجع سابق. ص 101-103.

جوانب الحياة وحتى على الدين نفسه، ولم يسمح بقيام أي تنظيم يخص الدين إلا إذا كان تحت وصاية أجهزة الدولة ورقابتها.¹

كانت أفكار بورقيبة ومشاعره غير ثابتة ودائمة التقلب والتغير حسب ما يتناسب مع مصلحته الخاصة، ومصلحة نظامه وبقائه في الحكم، فهو لا يتردد في التفكير في اعتماد أمر معين والموافقة عليه واعتماد نقيضه، فيعتمد هذا الأمر على حاجة الحكم واستمراريته، حيث لم تكن شعاراته وعناوين الدولة ذات أهمية بالنسبة له، فقد كان مغرماً بالزعامة والتمركز حول الذات، فيمكن اعتبار الدولة التي أنشأها مزيجاً مختلطاً من الزعامة الفردية في الحكم، والمرتكزة على الشخصية التاريخية الأبوية القادرة على ضمان الولاء للزعيم، وعلى استخدام استراتيجية الضرب والاحتواء عند الحاجة، فسياسة بورقيبة هي إما أن تكون مالياً للنظام والزعيم وإما أن تسحق، فلا مجال لأن تكون معارضاً.²

كان لهذا الأسلوب تداعيات كبيرة وخطيرة في الطريقة التي اعتمد عليها بورقيبة في تعامله مع المعارضة، معتبراً أن أي شكل من أشكال المعارضة فتنة يجب محاربتها بقوة، مطلقاً على المعارضين عبارات مثيرة الفتنة والانقلابيين، ولم يكتفِ بإطلاق هذه العبارات عليهم واعتبارهم مصدراً للفتنة والخروج عن الصف الوطني، بل قام في نفس الوقت بالعمل على إلغاء مبدأ الشرعية عن المعارضة السياسية.³ ولم تقتصر هذه السياسة على المعارضين فحسب، بل شملت أيضاً أعضاء حزبه الذين قام بطردهم من الحزب بسبب مطالبتهم بمزيد من حرية الرأي والتعبير، وشملت هذه السياسة أيضاً الاتحاد العام للشغل الذي طالب ببعض الحقوق للعمال والذي واجهته الحكومة بالقمع.⁴

شهدت تونس مجزرة في 26/كانون الثاني/1978 راح ضحيتها العشرات من المواطنين، والتي عرفت بالخميس الأسود، نتيجة الصراع الذي وقع بين الاتحاد العام التونسي

¹ الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. مرجع سابق ص 105.

² المرجع السابق. ص 105.

³ المرجع السابق. ص 103.

⁴ إشكالية تعثر الديمقراطية في الوطن العربي: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. ص 355.

للشغل والحزب الدستوري الحاكم، الذي أعلن فيه الاتحاد الإضراب من أجل تحقيق مطالب عمالية ونقابية بعد فشل المساعي الداخلية والخارجية لإنهاء النزاع، وعلى إثر ذلك عمت المظاهرات أنحاء تونس. قام بورقيبة بإقالة وزير الداخلية الذي كان معارضاً لاستخدام القوة ضد المظاهرات، وتم اعتقال أعضاء الاتحاد، وزجهم في السجون وقام بتخريب ممتلكاتهم وتدميرها، وتم تعيين زين العابدين مديراً عاماً للأمن الوطني من أجل قمع المتظاهرين وإنهاء الإضرابات، حيث أشرف على العملية بنفسه من خلال طائرته، وقام بإطلاق النار على المتظاهرين وحقق للنظام نجاحاً لم يكن يتوقعه، حيث بقي بن علي في منصبه حتى قيام مجموعة مسلحين بالتسلل من ليبيا إلى تونس وتنفيذ هجوم على مدينة قفزة والسيطرة على المدينة لمدة ثلاثة أيام، حيث اتهم بن علي بالتواطؤ مع القذافي، وعلى إثر ذلك تم نفيه إلى (وارسو) بأمر من بورقيبة، ذلك الأمر الذي حذرت منه وسيلة بن عمار زوجة بورقيبة على أنه سوف يتمرن على الانقلابات هناك. وهذا ما حصل بالفعل بعد فترة.¹

2.1.1.3 الحياة السياسية في عهد بورقيبة

مع بداية الثمانينيات وفي عام 1981 أصدر الحبيب بورقيبة قراراً يفتح من خلاله المجال للتعددية السياسية والمشاركة بها، حيث كان القرار نتيجة الجمود الذي أصاب الحزب الحاكم ونظامه السياسي، بسبب عدم إحداث أي تغيير يذكر على سياسات الحزب وقادته، لكن اعترافه ببعض الأحزاب والحركات السياسية مثل الحزب الشيوعي، وحركة الوحدة الشعبية، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، لم يكن على أرض الواقع، بل كان اعترافاً شكلياً فقط، إذ بقي الزعيم الحبيب بورقيبة وحزبه الحاكم هما المسيطران على الحكم وعلى شؤون المواطنين و متحكماً بقواعد سير العملية السياسية.² وفي هذه الفترة أقامت الجماعة الإسلامية مؤتمرها السنوي الأول ووضعت هيكليتها التنظيمية التي تمكنها من تنظيم نفسها من أجل المشاركة في خوض الانتخابات، حيث كان لإعلان بورقيبة للتعددية السياسية بداية لحملة اعتقالات شنتها

¹ بن علي، زين العابدين: الطريق إلى القصر، <https://www.youtube.com/watch?v=SDmt591XO4s>

² الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. مرجع سابق. ص 103.

الأجهزة الأمنية على أعضاء الجماعة، اعتقل خلالها حوالي 500 شخص من قيادة الجماعة وأعضائها، قضوا على أثرها سنوات في السجن، في حين استبشرت تونس خيراً بعد إعلان بورقيبة إجراء أول انتخابات يمكن أن تكون بؤادر انفتاح عصر جديد، لكن الصدمة كانت عندما طلب بورقيبة تمييز ورقة الحزب الحاكم باللون الأحمر من أجل إجبار الناخبين على إعطاء أصواتهم لحزب بورقيبة، الأمر الذي أدى إلى حصول الحزب الدستوري الحاكم على جميع المقاعد.¹

اتسم الحبيب بورقيبة بشرعية تاريخية اكتسبها من تنصيب الأستعمار له بعد الجلاء الفرنسي عن تونس مكنته من السيطرة والتفرد بالحكم، حيث عرف بورقيبة على أنه حاكم متسلط ومنفرد بقراراته، وزرع بذور التمزق المجتمعي وبذور الثورة على ما هو قائم، فكان كثيراً ما يتخذ السلطة الأبوية الحاضرة دائماً بديلاً عن العنف، لكن كان لإنهاك بورقيبة بسبب مرضه وكبر سنه أثر بالغ أدى إلى تراجع حضوره الدائم، واقتترنت هذه الفترة بالفترة الذي زادت فيها حدة الصراع بين الأجنحة التونسية وتعمق الخلاف بينها وحدثت صدمات مع المعارضة الإسلامية، والتي اعتمدت بشكل أكبر في هذه الفترة على حماية نفسه معتمداً على قوة الأجهزة الأمنية، التي كانت تضرب بيد من حديد كل من يفكر بالقيام بالاحتجاج والتظاهر ضد النظام، أو حتى المطالبة بأبسط حقوقهم وخاصة مع وجود أداة قمع النظام (زين العابدين).²

2.1.3 فترة زين العابدين بن علي 1987-2011

يعرف زين العابدين بن علي على أنه أحد أيادي نظام بورقيبة الضاربة بحق المعارضين، وقد عرف نظامه فيما بعد بأحد الأنظمة العربية الأكثر فساداً واستبداداً، وقد تولى عدة مناصب أمنية وسياسية في عهد الرئيس التونسي بورقيبة، كان آخرها منصب رئيس الوزراء.

¹ بن علي، زين العابدين: الطريق إلى القصر، مرجع سابق.

² ربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. مرجع سابق. ص 103-ص 104.

1.2.1.3 الفترة التحضيرية لتسلم بن علي الحكم

انتفاضة الخبز التي انفجرت في أواخر عام 1983 كانت اختباراً صعباً لحكم بورقيبة المنهك، الذي واجهها بالقمع والقتل، وسقط على أثر ذلك العديد من القتلى، وفي هذه الفترة كان رجل الأعمال كمال اللطيف يسعى جاهداً من أجل عودة زين العابدين إلى تونس في منصب رئيس الأمن الوطني، وذلك عام 1984 من أجل المساعدة على وقف المظاهرات، حيث اعتُبر على أنه أداة قمع بيد نظام مستبد، حيث قام بقمع النقابيين وزجهم بالسجون، وأمتدت أداة القمع إلى الصحف والمجلات باعتبارها الشاهد على ما يدور في الدولة وتم حجبتها ومنعها، خاصة الصحف التي تنطق باسم المعارضة، حتى أن الحركة الإسلامية وزعيمها لم يسلموا من بطش النظام، وتم اعتقال الزعيم عدة مرات من قبل بن علي بعد رفضه أمر عدم التدريس بالمسجد، وعلى أثر ذلك تم خروج الجماعة إلى الشوارع ضد النظام، وقام النظام بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجماعة رداً على المظاهرات، وكان بورقيبة يراهن على بن علي في حربه على المعارضة الإسلامية خاصة بعد قيام الإسلاميين بسلسلة من التفجيرات في بعض الفنادق في مسقط رأس بورقيبة، حيث كان يعمل بن علي في هذه الفترة على إقناع بورقيبة بتسميته وزيراً أولاً من خلال التقرب منه ومن زوجته، وتم تعيينه في عام 1987 في هذا المنصب.¹

الدولة التونسية في هذه الفترة كانت منشغلة بسلسلة من المحاكمات بحق العديد من الإسلاميين متخذة ضدهم عدة أحكام، منها الإعدامات والسجن، وكان بن علي يرغب بالمماطلة في تنفيذ هذه الأحكام لحين تشكيل حكومته، لأنه كان ينوي القيام بالتغيير بغض النظر عن ماهية التغيير في نظره، في حين كان الجناح الآخر الذي يمثله محمد الصباح خصم بن علي يبيدي مزيداً من التصلب والتشدد تجاه الإسلاميين.²

شكل بن علي قائمة بأسماء الحكومة ومن ثم عرضها على بورقيبة الذي رفضها تحت تأثير الصباح، وأمر بعدها بإقالة بن علي، في هذه الفترة، كان بن علي قد علم بأمر إقالته من قبل وزير الإعلام آنذاك، وعلى أثر ذلك لم يكن أمام بن علي إلا الإطاحة بحكم بورقيبة العجوز،

¹ بن علي، زين العابدين: الطريق إلى القصر، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

والسيطرة والانقلاب على الحكم، من أجل المحافظة على مكانته وعدم نفيه من جديد، ورغبة منه في إجراء تعديلات على السياسة القائمة في تونس، وأن ينعم المجتمع التونسي بالديمقراطية والحرية على حد قوله.¹

جاء ذلك خاصة مع تنامي الحركة الديمقراطية في أواخر عام 1986 وما تبعه من إطاحة بالرئيس بورقيبة، حيث كان التحول الذي شهدته تونس منعطفاً استقبله التونسيون ومنهم الديمقراطيون بحماس كبير، واعتبروه بداية جديدة نحو الديمقراطية والحرية، ومما زاد هذا الحماس هو الخطاب الذي بدأ فيه زين العابدين مرحلته الرئاسية، حيث اعترف بنضج الشعب ديمقراطياً وأعلن أن الديمقراطية هي منهج الدولة، ووعده بإلغاء الرئاسة مدى الحياة التي كانت متبعة زمن بورقيبة إلى جانب النظر بالقوانين التي تمنع الحريات والسماح لوجود الأحزاب السياسية، كل هذه القرارات والقوانين والتعديلات التي أعلن عنها زين العابدين في أول خطاب له كانت استبشاراً للتونسيين بالديمقراطية التي سوف تسود المجتمع التونسي، لكن في الواقع كان المستقبل يحمل حقبة استبدادية جديدة مغلفة بالديمقراطية من الخارج، حيث كان لبقاء الرئيس بن علي على رأس الحزب الاشتراكي المليء بالعيوب ضربة قاضية قضت على كل الأحلام المستبشرة في الديمقراطية التي وعد بها، وكانت بداية جديدة للعصر الدكتاتوري الذي سوف يعيد مفهوم الدولة الشمولية بكل عناصرها وأركانها، من حيث سيادة الحزب الواحد، وضرب وإسكات كل المعارضين وعبادة شخصية الزعيم، مع إدخال بعض التعديلات التي يمكن أن تكون مؤشراً ولو بسيطاً على وجود الديمقراطية عن طريق تنظيم وترتيب الأحزاب المعارضة بحيث تكون ديمقراطياً للنظام.²

2.2.1.3 الديمقراطية من وجهة نظر بن علي ونظامه

لم تثر الانتخابات الرئاسية التي حصلت بعد الإطاحة بالحبيب بورقيبة أي مشاكل لدى التونسيين نتيجة فوز بن علي بالرئاسة، حيث كان هو المرشح الوحيد والموافق عليه من قبل

¹ بن علي، زين العابدين: الطريق إلى القصر، مرجع سابق

² إشكالية نعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. ص 257-ص 259.

جميع الأطراف. أما بالنسبة للانتخابات التشريعية فقد كان لها منعطفات مختلفة وملابسات خطيرة، حيث تم وضع الكثير من العراقيل والتضييق على الاجتماعات التي تخص التيار الإسلامي الذي شارك لأول مرة في الانتخابات، إلى جانب قوائم حزبية ديمقراطية رفضت الانخراط في جبهة واحدة، لكن المفاجأة كانت عندما فاز الحزب الحاكم بكل مقاعد المجلس التشريعي وبذلك اعتبرت الانتخابات على أنها غير معبرة عن إرادة الشعب وغير مقبولة.¹

ذلك أن الحياة السياسية في تونس خاصة في ما يتعلق بالحصص الممنوحة في الانتخابات للأحزاب والأشخاص الذين يمكنهما من المشاركة السياسية يتم تحديدها مسبقاً، إلى جانب أن نتائج الانتخابات ونسبها المئوية خاضعة للعبة السياسية، وأيضاً المعارضة يتم صنعها بحيث تكون متلائمة ومتوافقة مع مصالح النظام والسلطة، فكل هذه الأمور يتم ضبطها بشكل مسبق وقبل إجراء الانتخابات من قبل المؤسسة الأمنية الخاضعة لسلطة الرئيس، خاصة بعد تحول اسم الحزب الحاكم من الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التجمع الديمقراطي، والذي أصبح ذراعاً داعماً للأجهزة الأمنية.²

نصب خلفاء بورقبيبة أنفسهم على أنهم حماة الوطن حسب الشعار الذي تبنته حملتهم الانتخابية، إلى جانب التركيز على ضبط المساجد ودور العبادة، بحيث تصبح خلايا حزبية تخضع لحزب الدولة الحاكم، ذلك لافتقارهم للشرعية التاريخية التي كان يتمتع بها بورقبيبة، ولذلك ركزوا على استخدام القوة والعنف والاعتماد على الأجهزة البوليسية بشكل أكبر من أجل حماية سلطتهم وحكمهم.³

3.2.1.3 سياسات بن علي بحق الأحزاب المعارضة

السياسة التي اتبعت من قبل الدولة تجاه الأحزاب المعارضة وخاصة الإسلامية منها كانت بداية المواجهة مع السلطة، خاصة بعد إحراق مقرّ الحزب الحاكم في حي باب سويقة في

¹ إشكالية نعت التحول الديمقراطي في الوطن العربي: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. ص 359.

² ربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. مرجع سابق. ص 104.

³ المرجع السابق. ص 105.

تونس، ومن ثم اتهام الحركة الإسلامية بنيتها اغتيال الرئيس بن علي، بالإضافة إلى الاحتجاجات من قبل الإسلاميين ضد سياسة بن علي الذي وعد بالديمقراطية التي لا أساس لها. لقد شهدت فترة رئاسة بن علي الأولى تدهوراً شديداً ولموساً في مفهوم الديمقراطية، حيث كان سيادة الخطاب الواحد المتمثل بالحزب الحاكم في الإذاعات وشاشات التلفزة واضحاً بشكل كبير¹. إلى جانب التدهور المستمر لحرية الصحافة، وانتهاك حرية الرأي الخاصة بأفراد المجتمع، والحق في المشاركة السياسية، وقد شمل أيضاً الحق في الترشح للانتخابات الرئاسية والحق في تكوين الأحزاب².

الدستور التونسي الخاص بالانتخابات الرئاسية التي حصلت عام 1994 كان يضع شروطاً على المرشحين للرئاسة بأن يكونوا مزمكين من قبل 30 نائباً من البرلمان أو رئاسة البلديات، مع العلم أن كل أعضاء البرلمان ورؤساء البلديات هم من الحزب الدستوري الحاكم، وبالتالي سيكون من المستحيل ترشيح أي شخص غير موالٍ للنظام لهذا المنصب. في حين كان إعلان بعض رؤساء الحركات والجمعيات التونسية أمثال منصف المرزوقي وعبد الرحمن الهاني نيتهم الترشيح للانتخابات الرئاسية سبباً في قيام الأجهزة الأمنية في اعتقالهم أثناء وبعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، ونتيجة ذلك حصل زين العابدين على 99,91% من الأصوات في الانتخابات، لأن الدستور التونسي لا يسمح لأي شخص الترشيح للانتخابات الرئاسية إلا بعد أن يحصل على الموافقة من قبل أعضاء البرلمان، الأمر الذي يؤدي إلى إجهاض أي إمكانية لإجراء أي انتخابات رئاسية ذات تعددية سياسية مباشرة³.

قام النظام بإجراء بعض التعديلات أثناء الانتخابات التي حصلت في عام 1993 والتي تخص القانون الانتخابي المتعلق بالانتخابات التشريعية، والتي سمحت بزيادة عدد مقاعد مجلس النواب من 141 إلى 144 مقعداً تفوز فيها الأحزاب الحاصلة على أعلى الأصوات (الحزب

¹ إشكالية نعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. ص 359-360.

² المدني، توفيق: سقوط الدولة البوليسية في تونس، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2011. ص 115.

³ المرجع السابق. ص 115.

الدستوري)، إلى جانب ذلك يتم إضافة 19 مقعداً تكون مخصصة للأحزاب التي لم تفز بغالبية (أحزاب المعارضة)، ونتيجة لهذه التعديلات تمكن الحزب الدستوري من الحصول على 144 مقعداً وحصلت أحزاب المعارضة على 19 مقعداً، وهي المقاعد التي خصصت لهم وبذلك تمكن الحزب الحاكم من السيطرة على البرلمان بطريقة ديمقراطية من وجهة نظره، واعتبر النظام على أنه يمكن السيطرة على تدمير الناس نوعاً ما، خاصة مع وجود أحزاب معارضة في البرلمان، مع العلم أن المعارضة في البرلمان التونسي كانت معارضة شكلية لا يمكنها أن تقوم بأي إحراج لحكومة النظام، فالانتخابات العامة والبرلمان التونسي هما ساحتان لمباراة غير متساوية في ظل وجود معارضة ضعيفة وحكومة قوية ذات نفوذ واسع.¹

إن السلطة في الفترة التي حصلت فيها الانتخابات كانت مهيمنة بشكل كبير وتعمل على مراقبة أي نشاط للمعارضة، بالإضافة إلى أن المرشحين غير الموالين للنظام يتعرضون للتهديد خاصة في مناطق الأرياف والمحافظات. فقد كانت الدولة التونسية نتيجة هذه الممارسات التي تشوه أي معنى للديمقراطية تصبغ نفسها بصبغة الدولة الشمولية البوليسية، خاصة مع وجود رئيس لحزب يسيطر على الرئاسة، مما فتح المجال للنظام بأن يكون صاحب هيمنة على البرلمان، الأمر الذي أعطى الحق للحزب بأن يكسب جميع الانتخابات والتي جرت بأكثرية مطلقة. بذلك يمكن أن نستنتج بأن المجتمع المدني والبرلمان غير مسموح لهما أن يكونا شركاء ديمقراطيين للدولة، وحزبها الحاكم وأجهزتها البوليسية المتحكمة بكل مقدرات الدولة والمراقبة لكل تحركات المواطنين الخاضعين لقوانينها.²

4.2.1.3 سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة في تونس

عرفت الدولة التونسية التي أسسها الجنرال زين العابدين بعد انتهاء عهد بورقيبة بالدولة البوليسية التي ركز فيها على إقامة نظام اعتقال في مختلف السجون، إلى جانب زرع الرعب في نفوس المواطنين، بدلاً من نشر الديمقراطية التي دعا إليها فور تسلمه الحكم، ومن أجل ذلك،

¹ المديني، توفيق: سقوط الدولة البوليسية في تونس. مرجع سابق، ص 115-117.

² المرجع السابق. ص 117.

عمل على إنشاء أجهزة أمنية تعمل على ممارسة كافة أشكال القمع والاضطهاد والإرهاب المنظم. وكان دور رجال المخابرات والشرطة إلى جانب البوليس السياسي قمع أي اعتراض على النظام، بالإضافة إلى رعايتها ودعمها للفساد خاصة عندما يكون هناك ارتباط بين فرد من السياسيين والتجارة في المخدرات أو الأسلحة أو سرقة المال العام، فتكون وظيفة أجهزة الأمن حماية هؤلاء السياسيين، وعدم توريطهم مع العمل على عدم التحقيق معهم في هذه المواضيع بشكل جدي¹.

أجهزة المخابرات والشرطة كانت تعمل وفق نظامها غير الخاضع للقانون، وبذلك كان أفراد الأجهزة الأمنية غير خاضعين لسلطة القانون، بل تصرفاتهم هي أساس القانون، فلم الحق في اعتقال أي مواطن واقتحام البيوت والتحكم بأدق التفاصيل التي تخص حياة المواطنين، وزجهم في السجون في ظل ظروف اعتقال غير إنسانية، حتى وإن لم يكن هناك تهمة موجهة ضدهم، بالإضافة إلى حقهم في تعذيب المواطنين والتكليف بهم وحتى إن وصل الأمر إلى قتل المعتقلين. فقد كانوا يمارسون شتى أنواع التعذيب والإفراط في استخدام العنف والقوة بلا خوف من العقاب من الجهة القضائية أو من أي جهة حقوقية أخرى، فحتى المؤسسات الحقوقية لم تسلم من بطش النظام، فأجهزة النظام الأمنية والمخابراتية فوق القانون، ومن غير المسموح لأي محكمة التدخل في عملهم، فالأجهزة المخابراتية والشرطية هي مركز القوة الأساسي داخل الدولة.²

بذلك يمكننا التوصل إلى مفهوم عام حول الدولة الاستبدادية البوليسية التي أسسها بن علي، والذي ارتكز بها على سلوك نظام جعل من الدولة جهازاً قمعياً رهيباً قائماً على تصفية أي تطلعات للشعب بأن ينعم بالحرية والعدالة، وجعل من أجهزته الأمنية التي يجب أن تكون في خدمة الوطن والمواطن أجهزة تعمل على ملاحقة المواطنين الذين يسعون إلى التغيير، واقتناص غير الموالين أو غير المنسجمين مع سياسة النظام، على أساس أن المجتمع يتم التعامل معه وفق

¹ المديني، توفيق: سقوط الدولة البوليسية في تونس. مرجع سابق، ص 145.

² المرجع السابق، ص 138-139.

مدى انسجامه مع النظام. بالإضافة إلى ملاحقة كل من ينادي بحقوق الإنسان، حتى وصل الأمر بهم إلى اقتحام البيوت التي يشتكي أصحابها على الأوضاع المعيشية والحياتية السائدة في الدولة، فكان للحفاظ على هيبة الدولة من منظور النظام بث الرعب والخوف في نفوس أفراد المجتمع.¹

2.3 مصر

يمكننا أن نلمس عند التطرق للحالة المصرية تغلغل الظلم والقهر وانعدام الحريات لدى أبناء المجتمع المصري، بسبب السياسات المتبعة من قبل أنظمة الحكم التي تعاقبت على مصر، منذ الحكم الملكي وحتى بعد ثورة 23 تموز وتسلم جمال عبد الناصر للحكم، وعلى الرغم من الشخصية الملهمة والوطنية التي كان يتمتع بهما عبد الناصر إلا أن فترة حكمه كانت مليئة بالظلم والفساد والتفرد بالحكم وانعدام الحقوق السياسية، حيث استمرت هذه السياسات في فترة كل من أنور السادات وحسني مبارك الذي تمت الإطاحة به في خضم ما سمي بالربيع العربي (الحراك العربي) مع وجود بعض الاختلاف في طريقة التعامل مع المجتمع، لكن السياسات كانت واحدة وهي سياسة إلغاء الغير.

1.2.3 نشأة الدولة الحديثة على يد محمد علي باشا وأحفاده 1805-1952

استُغلت حالة الصدام التي كانت قائمة بين الفرنسيين والمماليك من قبل محمد علي باشا خاصة بعد مواجهة الفرنسيين للماليك، الأمر الذي أدى إلى إضعاف المماليك وساهم في بناء الدولة المصرية الحديثة التي كان يسعى لإقامتها محمد علي باشا، إذ قام بإنشاء نظام اقتصادي واجتماعي كان مزيجاً واضحاً من الفرعونية والمملوكية الجديدة وبداية جديدة للطغیان، فعمل على السيطرة على الأراضي الزراعية، معتبراً نفسه المالك الوحيد لهذه الأرض، وقام أيضاً بتوزيع بعضها على رجال الدولة المقربين منه، وأنشئ نظام التوريث الذي سمح بانتقال السلطة إلى أبنائه وأحفاده من بعده، كما أنشأ حكومة عملت على ضبط الفوضى التي كانت سائدة في

¹ المدني، توفيق: سقوط الدولة البوليسية في تونس. مرجع سابق، ص 143-144.

فترة المماليك، لكن الحكومة كانت ذات طابع مستبد ونزعة سلطوية ذات مركزية شديدة، بالإضافة إلى انتشار الاعتقالات السياسية والتعذيب داخل السجون والتي كانت ظاهرة بشكل بارز، إلى جانب الفساد واحتكار التجارة والصناعة والزراعة من قبل رجالات السلطة، الأمر الذي أدى إلى ظهور النظام الإقطاعي في مصر، حيث كانت العلاقة بين الحاكمين والمحكومين قائمة على أساس الانفصال التام بين الطرفين، إذ أن مهمة الشعب كانت تقديم الخدمات للعسكر دون أية حق في المشاركة السياسية وحتى العسكرية¹.

ولدت هذه السياسة والعلاقة بين الحكومة والشعب حالة من الرفض وعدم الرضا، خاصة في ظل تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت سبباً في ظهور العديد من الانقسامات الاجتماعية، والتي زادت يوماً بعد يوم في ظل القمع والردع الذي كان متبعاً من قبل النظام في وجه كل من لم يستجب لقرارات الملك وحاشيته، فقد أنشأت هذه الفترة واقعاً مريباً لدى الشعب، أدى إلى حرمانه من الديمقراطية والممارسة الشرعية لهذا الحق. فكانت هذه السياسات مُقَدِّمة دفعت الشعب والجيش بالوقوف جمبا إلى جمب والسير قدماً نحو القيام بالثورة ضد النظام الملكي الحاكم، لأن التحرك ضد النظام الملكي كان مقتصرًا على الجيش فقط في البداية، فهو الذي يملك القوة اللازمة للإطاحة بالملك، ولذلك أبدى الجيش رغبته في تحقيق ما عجز الشعب عن القيام به، والذي بدوره عمل على إسقاط النظام الملكي في مصر واستبدله بالنظام الجمهوري الذي كان يطمح في تحقيق التنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية².

يرى الباحث أن الثورة على النظام الملكي الذي امتد إلى أكثر من قرن كان بسبب السياسات التي ركزت على تهميش دور الشعب في الحياة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تصب في النهاية في مصيره وفي حياته اليومية، إلى جانب ذلك سوء الأحوال المعيشية والفقر الذي ولد القهر في نفوس المواطنين.

¹ سليمان، حنين محمد: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة 2011. رام الله. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2013 ص 17 ص 20.

² المرجع السابق. ص 20.

2.2.3 فترة ما بعد تموز

لثورة تموز أهمية كبيرة من وجهة نظر الشعب المصري وبداية الأمل له بعد عقود من ظلم النظام الملكي، ولذلك عوّّل الشعب المصري عليها بشكل كبير. وبعد الإعلان عن المبادئ التي حملتها الثورة وسعت إلى تحقيقها، من القضاء على الاستعمار والإقطاع الذي كان سائداً إبان حكم محمد علي باشا مروراً بأبنائه وأحفاده وانتهاءً بالملك فاروق، بالإضافة إلى القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم وإقامة العدالة، والعمل على إرساء مبادئ الديمقراطية في شتى جوانب الحياة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث كانت كل المؤشرات تدل على أن قيادة الثورة تسعى لتحقيق ذلك من أجل التخلص من التبعية والاستغلال الذي حرم الشعب المصري من الاستفادة من الثروات التي يمتلكها، إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة أبناء المجتمع المصري وهذا ما حصل بالفعل، فقد نجحت الثورة في حل العديد من المشاكل وإلغاء العديد من القوانين الجائرة بحق الشعب المصري، خاصة القوانين المتعلقة بالتعليم، الذي كان مقتصرًا على أبناء الطبقة الحاكمة والطبقة البرجوازية، وعملت أيضاً على إحداث تغيير تدريجي في مختلف نواحي الحياة¹.

على الرغم من التغيير النوعي والنهضة التي أسس لها ضباط قيادة الثورة إلى جانب إلغاء العديد من السياسات والقوانين التي كانت سائدة في عهد النظام الملكي واستبدالها بسياسات وقوانين تخدم الشعب المصري، إلا أن جمال عبد الناصر (أحد ضباط قيادة الثورة) المناهض لكافة أشكال الاستعمار والتخلف والرجعية، والداعي لتحقيق الوحدة القومية والعربية، أغفل العديد من القضايا وخاصة قضايا الحق في المشاركة والتعددية السياسية التي يمكن عن طريقها بناء نظام سياسي ديمقراطي.

في حين كانت جميع الأمور التي قام بها عبد الناصر تدل على أنه زاهب لإقامة نظام سلطوي انفرادي في الحكم، ويمكن الإشارة بذلك إلى الطريقة التي وصل بها إلى الحكم وهي انقلاب عسكري أخذ بعد ذلك صفة ثورة، حتى وإن ثارت على نظام ملكي فاسد وظالم فهو

¹ سليمان، حنين محمد: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة 2011. مرجع سابق، ص 21-26.

إنقلاب عسكري قام به عسكريون افكارهم عسكرية وليست سياسية، فالأنظمة التي تنشأ بهذه الطريقة ويسيطر عليه قادة عسكريين لا يمكن أن تتحول إلى أنظمة ديمقراطية حتى وإن تمكنت من تحقيق إنجازات في مختلف جوانب الحياة في الدولة.¹ وبالتالي سيطرت الخلفية العسكرية التي تمتع بها عبد الناصر على شخصيته في طريقة الحكم، وبالرغم من أنه أول من نادى بإقامة نظام ديمقراطي عادل إلا أن طريقة حكمه وتعامله مع الأحزاب السياسية والشعب جاءت على عكس ذلك تماماً، فقد اعتمد على إقامة نظام أوتوقراطي مع وجود تأييد جماهيري واسع، قائم على إقصاء كل من يخالفه الرأي من شخصيات وأحزاب سياسية وصحافة وحتى القضاء.²

أعلن مجلس قيادة الثورة نيته إجراء الانتخابات في عام 1953، الأمر الذي رفضه كل من عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، وعلي ماهر رئيس الوزارة، وسلمان حافظ وكيل مجلس الدولة في تلك الفترة. يمكن الإشارة هنا إلى أن تاريخ السنهوري كان ملطخاً بدماء الديمقراطية وعدائه الشديد لحزب الوفد المصري، والذي تم تعيينه من قبل قيادة الثورة في هذا المنصب، حيث لاقت فكرة تأجيل الانتخابات ترحيباً من قبل أعضاء الثورة وتم الاتفاق على تأجيلها لفترة مقبلة دون تحديد الموعد. وبدأ الجيش بالظهور بعد ذلك كقوة سياسية يصدر القرارات ويتحكم بأمور البلاد ويعين ويعزل من يشاء، حيث كان الجيش يصدر القرارات دون الاعتماد على أي جذور تاريخيه أو دستورية، ومعتمداً بشكل كبير على قيامه بالإطاحة بالنظام الملكي وعلى قانون الإصلاح الزراعي.³

1.2.2.3 الإجراءات الأولية التي اتخذها مجلس قيادة الثورة من أجل السيطرة على الحياة السياسية

ظهرت نية قيادة مجلس الثورة بالسيطرة على الحياة السياسية حتى قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي، ففي 7 /أيلول/ 1952 تم تعيين محمد نجيب بدلاً من علي ماهر في منصب

¹ سليمان، حنين محمد: التغيرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة 2011. مرجع سابق، ص 27.

² المرجع السابق، ص 27.

³ المرجع السابق، ص 65.

رئاسة الوزارة، بالإضافة إلى تعيينه وزيراً للحربية والجوية مع بقاءه في المنصب الذي يشغله كقائد عام للقوات المسلحة، إذ كان لتعيين نجيب في هذه المناصب بداية الاعتقالات لمختلف التنظيمات والقوى السياسية في مصر باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، وقد بدأت هذه الحملة في نفس اليوم الذي عين فيه، دون الاعتماد على أي سند قانوني أو دستوري، حيث تم إصدار قرار يقضي باعتقال 64 من الزعماء السياسيين، وكانت هذه البداية للقضاء على جميع الأحزاب السياسية والتي تم تنفيذها من قبل عبد الناصر¹.

2.2.2.3 سياسة عبد الناصر في القضاء على الأحزاب السياسية

استغل عبد الناصر شخصيته الملهمة وقدرته على الإقناع، بالإضافة إلى ضعف شخصية محمد نجيب من أجل تسخير هو وأعضاء قيادة الثورة لتحقيق أهدافه في السيطرة والانفراد بالحكم، إذ بدأ بالعمل على إيجاد خطة يمكن من خلالها حل الأحزاب السياسية واحداً تلو الآخر، معتمداً على ثلاثة مراحل: الأولى ترفع شعار التطهير، والثانية تدعو إلى تنظيم الأحزاب السياسية، والثالثة وهي الأخيرة حل الأحزاب السياسية².

ففي 31 / تموز / من عام 1952 بدأ العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، والتي أعلنت فيها القيادة أنه يجب أن تقوم الأحزاب السياسية بما قام به الجيش من عملية تطهير للفاستين، وقد كان هذا الإعلان شرطاً لبقاء الأحزاب السياسية، حيث ذهب كلٌّ من الحزب الدستوري وحزب الوفد بالقيام بعملية تطهير لصفوفها³. وقد كان ذلك بداية لحالات الانقسام والخلاف فيما بينهم، فقد أصبح كل طرف يعمل على الإيقاع بالآخر لكشف عيوبه، إذ أسفر ذلك عن فصل بعض المعارضين الذين قاموا بالعمل على التشهير كل في حزبه، وأنشغل كلٌّ منهم بالدفاع عنه والهجوم على الآخر، وبالتالي فقد كل حزب قوته أمام قوة الجيش. وبالرغم من قبول الأحزاب بهذا الإعلان إلا أن محمد نجيب كان غير راضٍ عما قامت به الأحزاب، معتبراً

¹ السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة الإسكندرية، مرجع سابق، ص 66.

² المرجع السابق. ص 68.

³ المرجع السابق، ص 68.

أن سياسة التطهير لم تمس عناصر الفساد وأنهم ما زالوا موجودين، وبذلك نجحت سياسة التطهير التي سعى لها عبد الناصر وأشغل الأحزاب بعضها ببعض، وخلق الخلافات فيما بينها، وعملت سياسة التطهير على تمزيق وتفكيك الأحزاب¹. وقد كانت هذه المرحلة تمهيداً للمرحلة التي تليها وهي تنظيم الأحزاب السياسية من أجل هدم النظام الذي كان قائماً قديماً، فقد تم في هذه المرحلة إصدار قانون يشترط على كل من يرغب في تشكيل حزب سياسي أن يقدم طلباً إلى وزير الداخلية من أجل السماح له بإنشاء الحزب مع امتلاك الوزير حق الاعتراض على أي حزب يراه غير مناسب، وفي حالة الاعتراض يتم عرض الأمر على محكمة القضاء الإداري. بالإضافة إلى كل ذلك فإن القانون يلزم الأحزاب في إعادة تكوين نفسها وفقاً لأحكامه². وأيضاً إيداع أموالهم في المصارف، كما يقضي بمعاينة الأمان على هذه الأموال بالحبس إذا تمنعوا. ونتيجة لذلك فقد تم اعتبار الأحزاب منحلة ويجب العمل على إعادة تأسيسها من جديد وفقاً لما يتناسب مع أحكام ونصوص القانون. وبذلك أصبحت الأحزاب السياسية تحت سيطرة الجيش، ولم يقف الحد عند ذلك فقد تم اعتقال زعماء الأحزاب السياسية من أجل القضاء على قوتهم المتبقية³.

بعد كل حالات التشرذم والانكسارات التي حصلت داخل الأحزاب، قام عبد الناصر بالإعلان عن حل الأحزاب السياسية ومصادرة ممتلكاتها في 16 / كانون ثاني / 1953، وبذلك تحقق ما كان يهدف إلى التوصل إليه، وتم القضاء على الأحزاب السياسية وحظر تشكيل أحزاب جديدة، وتم الإعلان عن قيام فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. ولم يتبق أمام عبد الناصر سوى جماعة الإخوان المسلمين، التي لم تكن تشكل حزباً سياسياً في تلك الفترة. حيث تقدمت بطلب من أجل تأسيسها، وفي نفس السنة تم تأسيس محكمة الثورة التي كانت موجهة ضد الأحزاب والتنظيمات المتبقية، إذ نتج عنها أن أصبح معظم قيادات وزعماء الأحزاب داخل المعتقلات. ونفس السياسة تم التخطيط لها من أجل القضاء على جماعة الإخوان المسلمين، فقد عمد عبد

¹ رمضان، عبد العظيم: الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954، القاهرة: مكتبة مدبولي. 1988. ص 123-124.

² المرجع السابق، ص 69.

³ السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة. مرجع سابق، ص 137.

الناصر إلى التسلل في صفوف الجماعة وجذب بعض أعضائها وأعضاء الجهاز السري، من أجل بث وتعميق الخلافات القائمة فيما بينهم، خاصة في ظل وجود معارضين للضباط ومؤيدين لهم. ومن أجل تقوية الجيش ومظهره أمام الشعب خاصة في ظل الخطوات التي يقوم بها، فقد تم إصدار مرسوم في 13 / تشرين ثاني، يقضي باعتبار التدابير التي تعمل على حماية الجيش والنظام من أعمال السيادة التي لا تخضع للقضاء ورقابته¹.

شكل تأسيس هيئة التحرير من قبل الجيش الذي سعى لملء الفراغ السياسي الذي نشأ نتيجة حل الأحزاب السياسية عدم قبول من قبل الجماعة، حيث اعتبرتها بديلاً عن تشكيلاتهم التي سعت حركة الجيش منذ عام 1953 إلى الحد من دور الجماعة تمهيداً لإلغائها، حيث كان هناك خوف من الهجمة المعادية للجيش داخل جماعة الإخوان، كما أنه كان هناك أصوات من داخل الجيش تنادي بضرورة حل الجماعة والدخول في مواجهة عنيفة من أجل القضاء عليها، وقد تم إصدار قرار من قبل مجلس قيادة الثورة في 15 / كانون ثاني / 1954 بحل جماعة الإخوان المسلمين بعد اتهامها بتهم عديدة، منها عدم تأييد الثورة، وتأسيس أجهزة سرية، بالإضافة إلى الاتصال مع جهات أجنبية، وترافق هذا القرار مع اعتقال المرشد العام للإخوان وما يقارب 450 عضواً من الجماعة، وبما أن هذا القرار صدر عن مجلس قيادة الثورة إلا أنه لم يلقَ قبولاً من محمد نجيب².

لم يمهّن القرار نشاط حركة الإخوان بل قامت الحركة بتوزيع منشورات منددة بجمال عبد الناصر واصفة نظامه على أنه نظام علماني كافر، وحاولت الوقوف بجانب محمد نجيب أثناء أزمة شباط / 1954 وخرجت بمظاهرات تندد بجمال عبد الناصر، وتطالب بإسقاطه هو والخونة الذين تأمروا على قيادة مجلس الثورة أملاً منهم بالتقدم نحو مركز السلطة، إلا أن شخصية نجيب لم تساعدهم في ذلك وقد كان ذلك درساً لجماعة الإخوان بالوقوف على الحياد في أزمات أخرى³.

¹ رمضان، عبد العظيم: الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954. مرجع سابق، ص 70-76.

² المرجع السابق، ص 76.

³ المرجع السابق، ص 76.

تصاعدت حدة المواجهة والضربات ضد الإخوان المسلمين، خاصة بعد اتفاقية الجلاء التي أبرمتها مصر، والتي أبدت الجماعة معارضتها للاتفاقية إلى جانب المنشورات شديدة اللهجة التي نقدت فيها الاتفاقية وشخص عبد الناصر، فقد كان لهذا الموقف مبرر للجيش للقيام بخطوات تصعيدية وعنيفة ضد الإخوان، حيث بدأت بسلسلة من حملات الاعتقال بحق أعضائها، مما ولد لديهم رغبة بالتأثر من شخص عبد الناصر، واستغلت خطابه في ميدان المنشية بالإسكندرية، لتنفيذ خطة الاغتيال، إلا أن الطلقات التي وجهت لعبد الناصر لم تصبه، وبذلك خلقت الجماعة من هذه الحادثة فرصة ذهبية لعبد الناصر بأن يضرب بيد من حديد، متبعاً هذه السياسة مع الجماعة وباقي الأحزاب المعارضة¹.

3.2.2.3 جمال عبد الناصر والضباط الأحرار

رغبة عبد الناصر في التفرد والسيطرة على الحكم كانت هي الشغل الشاغل له، بعد قيامه بالقضاء على الأحزاب السياسية وحتى بعد السياسة العنيفة التي اتبعها ضد الإخوان المسلمين، وكان يسعى لدعم وتقوية مركزه في الحكم على حساب الضباط الأحرار. حيث قال: "لن ينسوا إنهم ثوار، وأنهم قاموا بثورة ونجحوا، وكل منهم يريد أن يحكم وأن تكون كلمته مسموعة ولن يتزكوني إذا تركتهم كما يشاؤون، إنهم صدادع كبير بالنسبة لي ولا بد من وقفه"².

بدأ عبد الناصر بإجراء العديد من التعديلات في المناصب العسكرية الحساسة، ووضع المقربين منه في هذه المناصب، خاصة قيادة القوات المسلحة من أجل ضمان دعم مركزه، والوقوف ضد كل من يعارض منصبه وتفرد في الحكم. وبدأ بسحب البساط من تحت محمد نجيب عندما عين نائباً لرئيس الوزراء، إذ كان ذلك بداية لنزع سلطات نجيب والتخلص منه فيما بعد. وبعد ذلك اتجه عبد الناصر نحو الضباط الأحرار الذين أبدوا معارضتهم لبعض التجاوزات من قبل قيادة الثورة الذين نصحوا بضرورة المحافظة على المكاسب التي حققتها الثورة، مما

¹ رمضان، عبد العظيم: الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954. مرجع سابق، ص 77.

² السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة. مرجع سابق، ص 79.

أدى إلى حدوث بعض الانقسامات بين الضباط وقمة قيادة الثورة وكان هناك تخوف من بعض الضباط الذين عارضوا استئثار قيادة الثورة في المناصب، وعلى إثر ظهور بعض المعارضة ضد سياسة عبد الناصر تم القبض على 35 ضابطاً من صفوف ضباط المدفعية بتهمة نيّتهم القبض على أفراد قيادة الثورة في مقر القيادة، وتمت محاكمتهم وتعيين ضباط موالين لعبد الناصر مكانهم.¹

4.2.2.3 التخلّص من محمد نجيب

لم يتبق أمام عبد الناصر سوى محمد نجيب للتخلص منه وعزله حتى تصبح الكلمة الأولى له. لم يركز نجيب على قوة تسانده في أي صدام في حين ارتكز عبد الناصر على قوة القوات المسلحة وأخذ يُعدّ العدة للتخلص من نجيب بدءاً من قرارات 5 آذار التي نصت على مناقشة الدستور الجديد، وإلغاء الرقابة على الصحف، وإلغاء الأحكام العرفية والعديد من القرارات قبل إجراء الانتخابات، وفي نفس الوقت لم يكن أعضاء مجلس الثورة راغبين في تنفيذ القرارات، وبالأخص عبد الناصر، فقد أعد عبد الناصر خطة بارعة تمكنه من كسب آخر جولة مع نجيب عندما أصدر قرارات في 25 آذار 1954. سمح من خلالها بقيام الأحزاب، إلى جانب عدم حرمان المجتمع من الحقوق السياسية، والإعلان عن حل مجلس الثورة في 24 تموز على اعتبار أن الثورة انتهت، وأن مجلس الثورة لا يؤلف حزباً، وانتخبت الجمعية التأسيسية انتخاباً مباشراً دون تعيين، حيث أوكل للجمعية التأسيسية مهمة انتخاب رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.²

لاقت القرارات رفضاً من قبل ضباط الصف الثاني في هيئة التحرير (التي شكلت بعد قرار عبد الناصر بحل الأحزاب السياسية من أجل ملء الفراغ السياسي الناتج عن حل الأحزاب وضمت مختلف الأطياف، وكان الهدف منها تأسيس أحزاب سياسية على أسس سليمة حسب رأي عبد الناصر) في حين كان هناك مطالب من قبل نقابة الصحفيين وهيئة التدريس وطالبة

¹ السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة. مرجع سابق، ص 78-80.

² المرجع السابق. ص 93-94.

الجامعات الذين طالب بعضهم بضرورة إلغاء الأحكام العرفية، وتشكيل وزارة قومية. وبعضهم الآخر طالب بعودة الحياة النيابية، فيما أعلنت نقابة المحامين الإضراب. كانت لهذه القرارات وما تبعته من تحركات ورفض من قبل العديد سواء النقابات أو الجامعات مناخ مناسب يمكن من خلاله التحرك ضد نجيب، فقد سعى عبد الناصر لإثارة الناس، وحشد المظاهرات والجماهير التي هتفت لسقوط الحرية والديمقراطية.¹

وقع عدة انفجارات بالقاهرة قبل صدور قرارات 25 آذار، كان عبد الناصر قد خطط لها على حد قول عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسني إبراهيم (من الضباط الأحرار) حيث كان الهدف منها إثارة مخاوف الناس من أن الديمقراطية يمكن أن تؤدي بهم إلى انعدام الأمن، حيث كانت هذه الأحداث والمظاهرات سبباً في عزل محمد نجيب واعتقاله بتهمة التورط مع الإخوان في محاولة اغتيال عبد الناصر وتم إعفاؤه من منصبه، وبذلك قام عبد الناصر بالتخلص من نجيب بطريقة ذكية، وبذلك أزيحت آخر عقبة أمامه وتم تعيينه في منصب رئيس الوزراء في 17 نيسان 1954 وبقي في هذه المنصب حتى 7 آب من عام 1955، حيث تقرر تسليم عبد الناصر كافة الصلاحيات التي تمكنه من السيطرة على النظام. ومع حلول العام 1965 في 16 كانون ثاني تم الاتفاق على الدستور الجديد، الذي نص على إجراء استفتاء، حيث خرج الاستفتاء بنتائج أن يكون عبد الناصر رئيساً للبلاد، وعلى إثر ذلك تم حل مجلس الثورة وبذلك حقق عبد الناصر ما يريد في الفترة الانتقالية التي حددها حيث أصبح رئيساً فعلياً للجمهورية المصرية في 25 حزيران 1956.²

3.2.3 فترة جمال عبد الناصر 1956-1970

اعتبر عبد الناصر نفسه هو صاحب الكلمة العليا منذ انتهائه من السيطرة على مجلس قيادة الثورة وبعد تخلصه من الضباط الأحرار. وسعى جاهداً لبيسط نفوذه على المعارضة وعلى مختلف المؤسسات الحكومية.

¹ السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة. مرجع سابق، ص 94.

² المرجع السابق ص 95-97.

1.3.2.3 تفرد عبد الناصر في الحكم وقمعه للمعارضة

أسست السياسات التي اتبعتها عبد الناصر مع الأحزاب السياسية وحتى مع أنصاره وأصدقائه من الضباط بداية لنظام استبدادي بامتياز، قائم على التفرد بالقرارات والسلطة، إلى جانب إقصاء وإلغاء كل من يخالف رأيه، وقد استمرت هذه السياسة بصورة كبيرة طوال فترة حكمه، فانتشرت ظاهرة الاعتقالات بشكل كبير. ولدت هذه السياسات كبت الحريات وانعدام الديمقراطية الأمر الذي دفع بعض المعارضين لسياسات عبد الناصر للمطالبة بالحرية والتخفيف من الكبت الناتج عن المضايقات المستمرة للسياسيين، والذي اعتبره عبد الناصر ثورة مضادة ضده، زاد على أثرها من قمعه وإذلاله لكل من يتكلم بسوء عن سياسته، وشمل ذلك الإخوان المسلمين الذين ذاقوا أبشع صور التعذيب في السجون المصرية بعد شعور عبد الناصر بوجود مؤامرة تحاك ضده لقلب نظام الحكم.

أشرفت على العمليات الشرطة العسكرية التي انتهكت أعراض الرجال أمام النساء، وانتهكت أعراض النساء أمام رجالهن، وعانى المساجين من أشد أنواع التعذيب، بالإضافة إلى أسرهم الذين عانوا سوء الأحوال المعيشية، ولم يسمح لأحد بتقديم المعونة لهذه الأسر وإذا ثبت على أي من المواطنين أنه يقوم بتقديم المعونة يتم القبض عليه ومحاكمته دون وجود قضاء ولا محامين ولا شهود، ويُصدر بحقهم أحكام المؤبدات مع الأشغال الشاقة. حيث ذكر أنور السادات بأن عبد الناصر أذاق المواطن المصري أبشع أنواع التعذيب الذي أساء لكرامة المصري وعزته، حتى وصل الأمر بعبد الناصر أن أنشأ لجنة تسمى لجنة تصفية الإقطاع، وكانت مهمتها اقتحام البيوت ليلاً وتشريد النساء والأطفال في الشوارع دون مأوى يأويهم أو يستتر أحوالهم، إلى جانب تصفية عائلات بأكملها.¹ لم يكتف عبد الناصر بانتهاك كرامة المواطن المصري وإذلاله واعتقاله دون أي حق، بل انتهك حقهم الأساسي والمشروع والذي كفلته جميع القوانين الدولية، وهو الحق في اختيار من يمثله، وقد وضع شروطاً يجب توفرها في الناخب وهي: أن يكون متحرراً من جميع صور الاستغلال، وأن تكون له فرصة متكافئة وعادلة من نصيب الثورة

¹ السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة. مرجع سابق، ص 238.

الوطنية، وأن يتخلص من كل أمر يمكن أن يعرقل أمن المستقبل في حياته، فبذلك يستطيع عبد الناصر أن يحدد من الأشخاص الذين يسمح لهم بالتصويت، وهو أيضاً يختارهم حسب ولائهم، فباستطاعته أن يمنع من يعارضه ويسمح للموالين له بالتصويت، وبذلك ضمن عبد الناصر فوزه في الانتخابات وفق قانونه الخاص.¹

2.3.2.3 الامتيازات الممنوحة لعبد الناصر بعد تعديل الدستور من أجل السيطرة على السلطة التشريعية

من أجل أن يتمكن عبد الناصر من السيطرة على الحكم بشكل أكبر، قام بوضع العديد من الدساتير المختلفة، منها دستور آذار عام 1958 الذي من خلاله تمكن من السيطرة والتحكم بالسلطة التشريعية، إذ كان له الحق باختيار أعضاء مجلس الأمة الذين أوكلت لهم مهام السلطة التشريعية، بالإضافة إلى وضع دستور في عام 1964 يمنحه اختصاصات تنفيذية تمكنه من الاشتراك مع الحكومة لوضع السياسات العامة للدولة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، إلى جانب حقه في عزل وتعيين رئيس الوزراء، ومنها ما كان يخص الأمور التشريعية وتمنحه السلطة على اقتراح القوانين والاعتراض عليها، وله الحق في إصدار مراسيم لها قوة القانون، بالإضافة إلى إمكانية حل مجلس الأمة والتحكم به.² وبذلك أصبحت الحياة السياسية بعد كل هذه الدساتير مُتَّحَكَمَ بها من قبل شخص واحد، وأصبح مجلس الأمة والسلطة التشريعية والتنفيذية وحتى مجلس الوزراء ما هو إلا أداة بيد شخص الرئيس منفذ لقرارات ورغبات معينة يملئها عليهم، والشعب في موضع المشاهد.

3.3.2.3 السيطرة على الصحافة ومجلس القضاء

لم تقتصر سياسة عبد الناصر التعسفية والظالمة الموجهة ضد المجلس الوزاري والسلطات التنفيذية والتشريعية فحسب، بل عمّت لتطال أفواه الصحافة والإعلام وحتى القضاء أيضاً، حيث سعى للسيطرة على الصحافة من خلال إصدار قوانين يكون فيها حق الترشيح

¹ السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة. مرجع سابق، ص 233.

² المرجع السابق. ص 235-236.

للنقابات المهنية مقتصرًا على أعضاء الاتحاد القومي فقط، ولم يكتف بذلك فحسب، بل سعى جاهداً من أجل تأميم الصحافة، إلا أن محمد حسنين هيكل نصحه بعدم القيام بذلك مما جعله يقوم بإصدار قانون تنظيم الصحف في عام 1960م، الذي يخول رئيس الاتحاد القومي ورئيس الجمهورية بفرض رقابة صارمة على الصحف من خلال المادة 6 من القانون، والتي من خلالها يُعَيِّن مجلس إدارة لكل مؤسسة من قبل الاتحاد القومي، مهمته الإشراف على إدارة صحف المؤسسة، وبالتالي أصبحت الوسيلة التي يمكن من خلالها قيام الكتاب بالتعبير عن أفكارهم مسيطر عليها من قبل النظام، فأصبحت الصحف والمقالات تعبر عن مصلحة النظام وإرادته¹.

أما فيما يخص القضاء فأول ما قام به عبد الناصر هو حل مجلس إدارة نادي القضاء، الذي تأسس في عام 1939م، والذي كان يهدف إلى تقوية الروابط بين رجالات القضاء، وإنشاء صندوق ادخار لرعاية أسر أعضائه في حالات الوفاة، فهو بالتالي ليس له أي أغراض سياسية ولا يشكل أي خطر على النظام ولا يوجد أي دواعي لطله، لكن عبد الناصر كان يسعى للسيطرة على أي شخص في مصر، حيث تم حل المجلس في عام 1969م وتم تعيين مجلس آخر من رئيس وأعضاء بحكم مناصبهم، وفي 31 آب من نفس العام قام بإلغاء مجلس القضاء الأعلى وأنشأ المجلس الأعلى للهيئات القضائية بدلا منه، وقد كانت كل هذه الإجراءات التي اتخذت في حق النظام القضائي وكل ما يخصه نتيجة رفض عدد ليس بقليل الدخول في الاتحاد الاشتراكي الذي يتراسه عبد الناصر، إذ إن القضاة اعتبروا أن دخولهم في الاتحاد سيشكل ضربة لاستقلال القضاء ومن الممكن أن يدفع القضاء إلى مهوي السياسة.²

أُتِّمَّت فترة ما بعد نجاح ثورة يوليو بالعديد من الأحداث التي قام بها عبد الناصر، من أجل تأسيس نظام استبدادي بامتياز، دام عقوداً طويلة وفي فترات رئاسية مختلفة، حيث كانت تركيبة النظام وصفاته معاكسة تماماً لفكرة الحياة الديمقراطية التي دعا لها عبد الناصر في البداية، لذلك ركز الباحث بشكل كبير على هذه الحقبة من الزمن لما لها من آثار كبيرة على نمط وشكل الحكم الذي ساد في مصر فيما بعد، والذي انعكس سلباً على حرية المواطن المصري

¹ السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة. ص 238- ص 240.

² المرجع السابق. ص 241- ص 243.

وكرامته، الذي عانى أشنع أنواع الاضطهاد والقهر والظلم وانعدام أبسط حقوقه سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، حيث ترك عبد الناصر بصماته إلى جانب إرث كبير من الظلم والفساد سار على نهجه زعماء مصر من بعده.

4.2.3 فترة حكم أنور السادات لمصر من (1970-1981)

شهدت السنوات الأولى لتولي أنور السادات الحكم صراعاً كبيراً مع كبار ومساعدى عبد الناصر الموالين له من الضباط الذين حاولوا إفشال السادات في بدايته من خلال عدة إجراءات تهدف إلى إضعاف شرعيته، بدءاً باستقالة عدد كبير من الوزراء في الحكومة واستقالة بعض النواب دفعة واحدة، فقد كان السادات بعيداً بعض الشيء عن القيادة في زمن عبد الناصر بالرغم من مشاركته ودوره في ثورة 23 يوليو، إلا أن شخصيته لم تكن حاضرة بشكل قوي كباقي قيادات مجلس الثورة، فقد اعتبر البعض من الوزراء وكبار الضباط أن السادات فريسة سهلة يمكن التحكم به وإخضاعه لسيطرتهم، فما كان من السادات إلا أن سعى بكل قوة إلى تقليص حجم المعارضة وقوتها داخل النخبة الحاكمة مصدراً أمراً في 14 أيار من عام 71 بإلقاء القبض على علي صبري ذي الميول اليسارية بعد أن عزله من منصبه كنائب للرئيس، إلى جانب 90 من أعضاء الحزب وجهاز الأمن متهمهم بالتحريض من أجل الإطاحة بالحكم، وفي نفس الوقت سعى في تجميع العديد من المعتدلين من الناصريين أمثال محمد حسنين هيكل لتقوية شرعيته أمام الشعب، كانت هذه الأحداث نقطة البداية للحركة التصحيحية من منظور السادات التي أعلن عنها في عام 1971م.¹

لم ينته السادات من تخلصه من المعارضين له من النخبة السياسية حتى كانت مظاهرات اليساريين، قد ملأت أروقة الجامعات للمطالبة بالإصلاحات والحريات التي أعلن عنها، إلى جانب مطالبتهم بالتحضير للقيام بحرب ضد إسرائيل وإرجاع الكرامة للشارع المصري، في حين كانت تنتظر الحركة الطلابية إلى ما قام به السادات على أنه انقلاب على ثورة تموز وعلى نظام عبد الناصر، فما كان أمام السادات سوى التقرب من الإخوان وإطلاق سراحهم من

¹ الجمل، مايسة: النخبة السياسية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1993. ص 82.

السجون من أجل مواجهة الناصريين وحركة الطلبة والماركسيين واليساريين، حيث سمح لهم بحرية الحركة لسحق المعارضة إذ شهد عام 1972م مواجهة بين الإخوان والحركات المعارضة المتمثلة بالماركسيين واليساريين والناصريين دون أي تدخل من قبل الأمن الذي كان متواجداً في المكان.¹

لم يقف الأمن متفرباً على الأحداث فحسب، بل شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف قيادات الحركة الطلابية وزجهم في السجون ولم يتوقف عن ملاحقة كل من يقوم بنشاط سياسي، ولم يكتف السادات بذلك بل قام بإنشاء تنظيم سمي (جمعيات أبناء وجه قبلي) يضم عدداً من البلطجية تحت إشراف مستشاره للأمن القومي محمد عثمان إسماعيل، مهمته ضرب قيادات الحركة الطلابية، بالإضافة إلى الاستعانة بالشباب المتواجدين على المقاهي للقيام بالاعتداء على طلبة الجامعات.²

الدعم الذي قدمه السادات إلى الإخوان المسلمين، إلى جانب حرية الحركة، والسماح لهم بالظهور، وممارسة نشاطاتهم دون أي معوقات كان عاملاً أساسياً في ظهور العديد من الجماعات التي انبثقت من الإخوان المسلمين، أمثال الجماعة الإسلامية، وجماعة التكفير والهجرة وجماعة الجهاد، والتي قامت بالعديد من عمليات القتل ضد المسيحيين والطلاب وحتى المسلمين وراحت تكفر المجتمع وانتهت بقتل السادات نفسه في عام 1981م.

1.4.2.3 الانفتاح الاقتصادي في عصر السادات

بعد أن تم قمع الحركات اليسارية والحركات الطلابية وباقي الحركات التي تشكل عبئاً على نظام السادات، قرر البدء بحقبة سياسية واقتصادية جديدة بعد حرب تشرين أول عام 1973م. والإعلان عن عصر الانفتاح الاقتصادي الذي وعد به الشعب بأن ينعم بالرفاهية والازدهار الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر المستشري في المجتمع المصري، هذا على الصعيد الاقتصادي، أما ما يخص الحياة السياسية والتعددية والمشاركة، فقد

¹ فراغنة مصر المعاصرون: السادات. <https://www.youtube.com/watch?v=WUIjU4foPs>

² سالم، أمير: الدولة البوليسية في مصر، الطبعة الأولى. القاهرة: دار العين للنشر. 2013. ص 35.

أعلن نيته من الانتهاء من نظام الحزب الواحد والتحول من نظام التعدد الحزبي، بعد سنوات من سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية.

إلا أن الانفتاح الاقتصادي الذي أعلن عنه لم يكن إلا وهماً زاد من حدة الفجوة واتساعها بين الفقراء والأغنياء، فبدلاً من حل المشكلة ازداد الفقير فقراً وازداد ثراء الأغنياء. فسياسة الانفتاح لم تكن موجهة إلى الشعب بقدر ما كانت موجهة إلى المقربين من النظام وأصحاب المناصب العليا، فقد جاءت من أجل مكافأة حلفاء النظام والداعمين له، فكان للنظام دور أساسي في منح التفويضات الاقتصادية للشركات الخاصة بالأراضي والبضائع والوكالات، الأمر الذي أدى إلى إنشاء طبقة رأسمالية موالية للنظام وليس للشعب والديمقراطية والاقتصاد والسوق الحر.¹

أصبحت معظم الفنادق والمناطق السياحية في مصر مملوكة لضباط الجيش والاستخبارات وأصدقاء وأعضاء بارزين من الحزب الحاكم وغيره من فصائل النظام بموجب مشروعات الخدمة الوظيفية، والذي قضى بتحويل أعداد كبيرة من القوات المسلحة إلى قطاع المقاولات والاستثمار، بالإضافة إلى تعيين كبار الضباط من أجهزة الأمن المتقاعدين على رأس أهم الشركات الاستثمارية الكبرى والبنوك، وبالتالي تم استخدام السلطة والمال العام والوظائف من أجل بناء طبقة حاكمة تعمل على نهب المال العام والتحكم باستثمارات الدولة لصالح تقوية النظام وسلطته على حساب المواطنين.²

بدا واضحاً بروز كبير لمراكز القوى الاقتصادية التي كان لها تأثيرات كبيرة وواضحة في فساد قطاعات واسعة في مصر، والتي كانت ترتكب ممارسات اقتصادية مريبة، إلى جانب ذلك كان فساد القطاع العام ظاهراً بشكل كبير في تلك الفترة، الذي استغله المقربون من الحزب الحاكم من أجل تكديس ثروتهم عن طريق السيطرة على عدد من الصناعات واحتكارها ومصادرة أراضي خاصة بالدولة، وبالتالي كان لذويان السلطة وانصهارها بالثروة مع بروز

¹ عثمان، طارق: مصر على شفير هاوية: من ثورة عبد الناصر إلى ميدان التحرير، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2012. ص 165.

² سالم، أمير: الدولة البوليسية في مصر. مرجع سابق، ص 23.

طبقة من السماسرة والارتباطات الغامضة والتحالفات المشبوهة بين ثروة رأس المال والسلطة الحاكمة دون أي اعتبار لمصالح الشعب صدمة كبيرة بالنسبة للمصريين، الذين اعتبروها خدعة، فبدلاً من أن يكافأ الشعب ويتمتع بحياة كريمة ورخاء اقتصادي بعد التضحيات التي قدمها تم مكافأة النخبة المميزة من الحزب الحاكم والنظام التي حصدت مكافأتها.¹

نفذ صبر المجتمع المصري نتيجة الوعود الواهمة بالإصلاح الاقتصادي والازدهار، وأصبحت الأجواء ملائمة للقيام بانتفاضة للمطالبة بأبسط الحقوق، خاصة بعد القرار الذي صدر بخصوص رفع الدعم الحكومي عن السلع الرئيسية، الذي شمل حوالي 60 سلعة بحجة سد الديون الضخمة التي تراكمت على مصر بسبب الانفتاح الاقتصادي، تدخل البنك الدولي بهدف إعادة هيكلة الديون، لذلك أصدرت الحكومة هذا القرار فكان مقدمة لنزول الناس إلى الشوارع في 18 كانون ثاني عام 1977م، وعمت المظاهرات أرجاء مصر واعتبرت هذه الأحداث أشدها عنفاً منذ عام 1952.² والتي أجبرت السادات على سحب القرار لكن بعد أن واجه الأمن المركزي المتظاهرين بالقوة والعنف، حيث أسفرت المواجهات عن مقتل 79 شخصاً وإصابة 800 إلى 1000، على غرار ذلك اعتبر السادات هذه الأحداث ما هي إلا انتفاضة حرامية موجهة من قبل اليساريين الخونة، وبدأت حملة اعتقالات واسعة شنتها أجهزة الأمن لمختلف القوى حيث وصل عدد المعتقلين إلى حوالي 6500.³

في حين بدأت العناصر المشبوهة بعمليات النهب والتخريب، التي طالمت التجمعات الاستهلاكية التي كانت تعمل دون أي اعتراض من قوات الأمن، من أجل خلق مبررات لممارسات القوى الأمنية والتي استغلت الفرصة لضرب المعارضة، حيث أثبتت الملفات المتعلقة بقضايا الشغب أن عمليات التخريب والإتلاف بدأت بعد قيام قوات الأمن المركزي بالاعتداء على المتظاهرين السلميين.⁴

¹ عثمان، طارق: مصر على شفير هاوية: من ثورة عبد الناصر إلى ميدان التحرير. مرجع سابق، ص 170.

² فراغنة مصر المعاصرون: السادات. مرجع سابق.

³ الجمل، مايسة: النخبة السياسية في مصر. مرجع سابق، ص 103.

⁴ سالم، أمير: الدولة البوليسية في مصر. مرجع سابق، ص 64-65.

كانت مصر قد غرقت بالديون نتيجة السياسات الاقتصادية التي طبقت في فترة السبعينيات. وازدادت الأحوال سوءاً بالنسبة للمصريين، وأصبح المواطن المصري مجرد عامل في دول الخليج وباقي الدول العربية بعد أن فتحت الدول أبوابها أمام المصريين، وعانى المواطن من تدني الرواتب في القطاع العام والتي خلقت مشاكل اجتماعية تفاقمت مع مرور الزمن، ولم يجن أبناء المجتمع المصري العاديين من الانفتاح الاقتصادي سوى الفقر والجوع، وزيادة تحكم رؤوس الأموال والطبقة الحاكمة في رقابهم ومعيشتهم.

2.4.2.3 الأحزاب السياسية والسادات

أما من الناحية السياسية فقد أعلن السادات عن نيته بالسماح بإنشاء أحزاب سياسية وتنظيمها حسب القرار الصادر في عام 1977م.¹ وما سبقه من قرار عام 1976م، والذي سمح بقيام ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي متمثلين باليمين والوسط واليسار مع إمكانية خوضهم انتخابات مجلس الشعب، في حين تم تحويل تلك التنظيمات بعد ذلك إلى أحزاب سياسية وفق قانون الأحزاب الذي صدر فيما بعد عام 1977م.²

لكن كل هذه القرارات كانت مرتبطة بعدة قوانين جعلت الأحزاب خاضعة لسلطة النظام، حيث شهدت الأحزاب السياسية واقعاً مريراً أمام قوة النظام وجبروت وقوانينه، والذي ركز على مراقبة الأحزاب بصورة كبيرة بهدف منع أي معارضة بحجة الحفاظ على الأمن القومي من أي مخاطر يمكن أن تصيبه، الأمر الذي أصاب الحياة الحزبية بالعجز التام أمام النظام، وكان السادات يعتبر أن الأحزاب السياسية وجدت فقط من أجل معارضة بعضها البعض وليس معارضة النظام، على اعتبار أن السادات هو الأب الكبير للعائلة ومن المعيب معارضة كبير العائلة فالمعارضة تقتصر على أفراد العائلة بعضهم لبعض، وكان يعتبر أن الأحزاب مدينة له، فهو من وضع نظام تعدد الأحزاب وسهل لهم عملية تكوين وإنشاء الأحزاب. وقد دعم سياسته

¹ هلال، علي الدين: النظام السياسي المصري بين الماضي وأفاق المستقبل 1981-2010، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 2010. ص 313.

² المرجع السابق. ص 307.

في تحجيم وكبح نشاطات الأحزاب بإصدار قانون العيب عام 1980م، والذي منع الأحزاب السياسية من القيام بأي نشاط يمكنها من حشد تأييد الجماهير لها، مع حرمانها من ضماناتها القانونية التي تكفل لها حرية التعبير، بالإضافة إلى الكثير من حالات التضييق التي تعرضت لها الأحزاب السياسية في مصر نتيجة معارضتها لبعض سياسات السادات، ناهيك عن قيام السادات بحل مجلس الشعب بعد امتناع 13 عضواً من الموافقة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ودعا بعدها إلى إجراء انتخابات جديدة، كما أن الحزب الوطني التقدمي صُودرت جريدته الأسبوعية 17 مرة في فترة لم تتجاوز ستة أشهر، وحزب الوفد أعلن عن حل نفسه عام 1978 بعد التضييقات الخائفة ضد الأحزاب.¹

لم تقتصر سياسات السادات القمعية اتجاه الأحزاب السياسية المعارضة، بل شملت أيضاً أعضاء من الحكومة نفسها، وقد تم إقالة كل من وزير الحربية ورئيس الأركان، بالإضافة إلى رئيس مجلس الشعب الذي تم منعه من خوض انتخابات المجلس المقبل، بسبب معارضته لاتفاقية السلام مع إسرائيل، إلا أن هذه الأحداث لم تكن إلا بداية لتوجيه الضربة القاضية لجميع من تثبت معارضته للسادات، فقد شهد عام 1981م. حملة اعتقالات طالت جميع معارضيه، حيث أصدر أوامره باعتقال ما يقارب 1500 من الشخصيات البارزة في مصر، وكان سبب هذه الاعتقالات معارضة الأطراف السياسية لسياسات السادات المتمثلة بالسعي نحو إرضاء الولايات المتحدة². ولم يمضِ وقت طويل على قيام السادات بحملة الاعتقالات الأخيرة حتى تمكنت الجماعة الإسلامية (التوحيد والجهاد) من اغتياله في 6 تشرين الأول 1981م أثناء العرض العسكري.

5.2.3 فترة حكم حسني مبارك لمصر (1981-2011)

حسني مبارك رئيس الصدفية، كما قيل عنه حيث شاءت له الظروف أن يتربع على عرش السلطة بعد حادثة الاغتيال التي تعرض لها أنور السادات وأدت إلى مصرعه، حيث كان

¹ الجمل، مايسة: النخبة السياسية في مصر. مرجع سابق، ص 97-99.

² المرجع السابق. ص 105.

لهذه الحادثة أثر كبير على مبارك في سياسته المستقبلية اتجاه التعامل مع المعارضين ومع الشارع المصري، وركز بشكل كبير على الأمن، فقد أعيد العمل بقانون الطوارئ الذي عانى منه أبناء الشعب المصري على مختلف طوائفهم وانتماءاتهم بحجة حماية أمن الدولة، وزاد عدد عناصر الأمن المركزي الذي شكل الأداة الضاربة المتوجهة ضد الشعب لقمع أي مظاهرة أو عصيان أو تمرد، لكن مبارك لم يغفل حالة الطوارئ والاضطراب التي كانت مصر تعيشه بعد حادثة الاعتقال، فقد اتخذ بعض الإجراءات التي يمكن أن تعمل على احتواء بلد مضطرب نوعاً ما، فاتجه إلى التخفيف عن بعض النقابات والأحزاب المعارضة، وسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات لكن بصورة تمنعهم من تطوير أنفسهم، بحيث يصبحوا معارضة لها القدرة على التغيير وفرض شروطها، فكانت محكومة وفق ضوابط ومحددات مسيطر عليها.

سمح مبارك للإخوان المسلمين بالمشاركة بالانتخابات البرلمانية لكن تحت اسم آخر، وحصلت المعارضة على 14 % من المقاعد. وتوالت بعد ذلك حملة اعتقالات واستدعاءات بحق عناصر الإخوان بعد تخوف الحكومة من نية الإخوان بتغيير القوانين، وعملت الحكومة على إقناع عناصر الإخوان بالسفر إلى خارج مصر وسهلت عليهم ذلك¹.

بدأت الأحداث تتوالى وتتصاعد بعد أحداث الشغب والعصيان التي قامت بها عناصر الأمن المركزي من إحراق للفنادق بعدة مدن بسبب تندي الرواتب وتندي أحوالهم المعيشية، إنتهاءً بتدخل الجيش بحرب الكويت والعراق ووقوف مصر إلى جانب الولايات المتحدة ضد العراق، حيث ترافق ذلك مع زيادة المديونية الخارجية والتي وصلت إلى أعلى معدلاتها بمقدار 38 مليار منذ تولي مبارك الحكم.²

1.5.2.3 تحالف الثروة والسلطة

قررت أمريكا دعم مصر بعد ووقوف الأخيرة إلى جانبها في حربها ضد العراق، وألغت بعض ديون مصر المتركمة للولايات المتحدة، ونصحت النظام بضرورة تخلي الدولة عن

¹ فراغنة مصر المعاصرون: مبارك. <https://www.youtube.com/watch?v=t3XXF9TIkds>

² المرجع السابق.

التدخل في الاقتصاد وخصصته. كان لقرار الحكومة بخصخصة المؤسسات وعدم التدخل بالاقتصاد انتكاسات كبيرة بحق الفقراء وزادت من أعدادهم، وساهمت في بروز طبقة جديدة من الرأسماليين المقربين من السلطة، يتمتعون بقوة اقتصادية سيطرت على معظم الاقتصاد المصري، وأصبحت متحكمة بأرزاق المواطنين وحتى أنها تمكنت من السيطرة على السلطة نفسها، بالإضافة إلى منح الجيش سلطة واسعة وامتيازات كبيرة، إذ سيطر على ثلث الاقتصاد الوطني، كل ذلك كان على حساب الملايين من أبناء الشارع المصري الذي عانوا أشد أنواع الفقر وسوء المعيشة، حيث شكل عدد الفقراء ما يعادل 48 % أي نصف الشعب المصري، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 13 مليون مواطناً، إلى جانب آلاف البيوت العشوائية التي انتشرت حول القاهرة بسبب الفقر والحرمان.¹

وصل الأمر إلى هذا الحد بعد سيطرة قادة الجيش على مختلف نواحي الحياة في مصر بما فيها الاقتصادية، وتوالى سيطرة رجال الأمن حتى وصل الأمر بهم إلى السيطرة على القضاء ومجلس النواب، بحيث أصبح رجال الأمن وجنرالات الجيش وأصحاب رأس المال هم المتحكمين بالنظام وعلى رأسهم مبارك وعائلته، وانتشر الفساد وأصبحت الرشاوى متواجدة في كل مكان، وأصبحت مصر تخضع لفئة معينة من رجال الاقتصاد ورجال السياسة والأمن هدفهم الأساسي تسيير الشعب والدولة وفق ما يخدم مصالحهم.

أدى تمركز الثروة في يد فئة مقربة من النظام، مع منحها امتيازات وإعفاءات ضريبية، مع عدم الاهتمام بقضايا العمال والقوانين التي تحمي حقوقهم إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ذلك أن الحكومة لم تأخذ بعين الاعتبار أي من الحقوق العمالية، سواء ساعات العمل أو الاستراحات والتعويضات، وزادت على ذلك بإعطاء الحق لرئيس العمل بإجبار الجدد من العمال في الشركات الخاصة على توقيع نموذج رقم (6) وهو النموذج الذي يسمح لرب العمل بفصل العامل بأي وقت يشاء مع حرمانه لجميع حقوقه². في حين كانت الحكومة تسعى جاهدة

¹ فراعنة مصر المعاصرون: مبارك. مرجع سابق.

² قرني، بهجت وآخرون: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2012. ص 75.

لإرضاء أصحاب رؤوس الأموال بشتى الطرق ومنحهم التسهيلات كافة، التي أدت بذلك إلى سحق فئة واسعة من المجتمع واندثارها في مستنقعات الفقر والانحطاط والقهر وفي عشوائيات تفتقر لأبسط الخدمات، إلى جانب توالي الانهيارات التي أدت إلى قتل ساكنيها وتشريد الآلاف منهم، كما حدث في منطقة الدويقة عام 2008م. وفي المقابل كانت فئة قليلة من أصحاب النفوذ بالسلطة والمقربين من النظام ورأس الهرم يشيدون القصور والمجمعات والشركات التجارية الضخمة الخاصة بهم¹.

أدت هذه السياسات الظالمة بحق العمال مع اتجاه الحكومة إلى المزيد من سياسة الخصخصة التي بدأتها، إلى خروج العمال بمظاهرات مختلفة في عدة مناطق خوفاً من ضياع حقوقهم بسبب الخصخصة، حيث وصل عدد الاحتجاجات إلى 700 احتجاجاً في فترات زمنية مختلفة وقصيرة، قامت قوات الأمن بقمعها، بالإضافة إلى البلطجية المدفوعين من النظام الذين بدؤوا بعمليات حرق للمنشآت والمباني العامة من أجل خلق حالة من الفوضى².

عرف عصر مبارك بعصر الفساد، وصعود لمستويات الاستبداد والقهر والظلم والاضطهاد، وإهدار لكرامة المواطن المصري الفقير، وفقاً للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة التي أكدت أن فترة مبارك شهدت أعلى معدلات الفساد والفتن بين الطوائف، إلى جانب تأخر معدلات النمو³. فقد زادت عمليات توزيع الأراضي على أشخاص يتم تركيتهم من قبل أعضاء من الحكومة، وتم بيع أراضٍ بأسعار زهيدة في صفقات بيع يمكن وصفها بالمشبوهة، بالإضافة إلى عمليات تدمير المنشآت إذا كانت تتعارض مع مصالح رجال الأعمال ورغباتهم، كما حصل عندما تم تدمير حوالي 129 منشأة سكنية تخص أفراداً من الدخل المحدود بحجة أنها ملاصقة لملاعب جولف ومجمعات دارات (فلل) راقية⁴.

¹ قرني، بهجت وآخرون: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، مرجع سابق. ص 81-82.

² المرجع السابق. ص 88.

³ سالم، أمير: الدولة البوليسية في مصر. مرجع سابق، ص 39.

⁴ قرني، بهجت وآخرون: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها. مرجع سابق، ص 78.

كما كان لأبني مبارك حصة الأسد من هذه العمليات، فقد حصل على العديد من الأراضي من قبل وزير الإسكان سليمان والمغربي الذي كان يشغل مجلس إدارة فنادق أكور، بالإضافة إلى العديد من المزايا من قبل وزير السياحة صاحب أكبر شركات للفنادق والسفر وهو قريب المغربي، والذين حصلوا من خلاله على العديد من المشاريع السياحية والفنادق الفخمة، ولم يكتفوا بذلك بل استولوا على 28 فدناً من الأراضي التي كانت مصنفة على أنها محمية طبيعية، وحتى أن الرئيس مبارك كان شريكاً في أكبر الشركات العقارية هو وأصدقائه.¹

عند دراسة وتتبع الوزراء في حكومة مبارك، يمكن الملاحظة بأن معظمهم أصحاب شركات كبيرة ومن رؤوس الأموال في مصر، فوزير الصحة حاتم الجبلي يملك مستشفى الفؤاد، ورجل أعمال في مجال الإدارة الطبية، ووزير الزراعة أمين أباطة صاحب أكبر شركة لتداول القطن، ووزير السياحة زهير جرانة صاحب أكبر شركات للفنادق والسفر، ووزير الاقتصاد رشيد محمد رشيد صاحب شركة (فاين فودز) بالإضافة إلى العديد من الوزراء من أصحاب الشركات الكبرى في مصر.²

أثرت هذه التعيينات القائمة على تبادل المصالح بين شخصيات الحكومة والشركات سلباً على مصالح المجتمع وعامة الناس، فأصبح الوزير همه الوحيد تحقيق الأرباح، وزيادة ثروته وإصدار القوانين والقرارات التي تتناسب مع مصالحه الشخصية ومصالح شركاته، متجاهلاً مصالح المجتمع والمشكلات التي يعاني منها، وبذلك أصبحت الحكومة مجموعة من الشركات الخاصة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها فقط، وأصبح تحالف الثروة والسلطة ظاهراً بشكل واضح على حساب فقراء المجتمع.

2.5.2.3 الانتخابات على مقاس حزب النظام

لم يكتف مبارك وأعوانه بالتوقف عند هذا الحد من الفساد، بل شمل ذلك عملية التصديق على الأحزاب السياسية عند خوضها للانتخابات، بالإضافة إلى جعل الدستور هو الحامي

¹ قرني، بهجت وآخرون: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها. مرجع سابق، ص 78.

² المرجع السابق. ص 67.

والمحافظ لبقاء الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه مبارك على رأس السلطة، بعد إجراء بعض التعديلات عليه، فقد اشترط الدستور على أن يكون الحزب الذي ينتمي إليه المرشح الرئاسي قد عمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وأن يحصل مرشح الرئاسة على 250 صوتاً من أعضاء البرلمان، بالإضافة إلى حصوله على 3% من مقاعد البرلمان¹.

على الرغم من كل هذه التضييقات على الأحزاب السياسية سواء في انتخابات 2000م و2005م و2010م، فقد شهدت الانتخابات غشاً وتزويراً داخل صناديق الاقتراع، كما تم إعطاء الناخبين بطاقات تم تعليمها مسبقاً قبل الاقتراع، وتم نقل موظفي القطاع العام بشاحنات من أجل التصويت، وقدمت لهم الرشاوى. ولم يكن تدخل الأمن غائباً في الانتخابات أيضاً، بل انتشرت قوات الشرطة ومكافحة الشغب على أبواب مراكز الاقتراع، واستؤجر البلطجية الذين هاجموا الناخبين بعد فوز الإخوان بالجولات الأولى من الانتخابات، وتم إغلاق مراكز الاقتراع التي فاز بها الإخوان. نتيجة لهذه التصرفات من أنصار الحزب الوطني وقوات الأمن، رفضت القضاة المصادقة على نتائج الانتخابات، وواجهت الحكومة القضاة بإحالة اثنين من كبار القضاة إلى محاكمة تأديبية وإلى إلغاء سلطة المجلس الأعلى للقضاة لاختيار القضاة وتعيينهم، وأصبحت السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن هذه العملية².

3.5.2.3 ممارسات الأجهزة الأمنية تجاه المواطن المصري

عندما نتحدث عن مواضيع الأمن ومدى تحكم قوات النظام بالدولة والمجتمع فحدث ولا حرج. مرت على مصر أبشع سنوات الظلم الذي تعرض له الشعب المصري من بطش قوات الأمن المصرية في ظل قانون الطوارئ، بالإضافة إلى العديد من قوانين العقوبات المفروضة على المواطن المصري التي تحرمه من أبسط حقوقه في التعبير عن رأيه، والتظاهر بصورة سلمية من أجل المطالبة بحقوقه الأساسية كالعامل ورفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة، حيث

¹ قرني، بهجت وآخرون: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها. مرجع سابق، ص 69.

² المرجع السابق. ص 68-71.

عرفت مصر على طول السنين بتدني الخدمات الأساسية اللازمة لتوفير أبسط مقومات الحياة لآلاف المصريين الذين يعيشون في العشوائيات المنتشرة في مناطق مخلفة من مصر.

أعطت هذه القوانين الحرية لأفراد الشرطة للتحكم بحياة المواطنين بصورة كبيرة، وجعلت من مصر دولة بوليسية حرمت المصريين من حرياتهم وحقوقهم العامة والفردية، وما زاد الأمر سوءاً فيما يخص الحريات، وجود الباب الثاني من قانون العقوبات المصري والذي يسمى باب أمن الحكومة من جهة الداخل والذي يمنع فيه الأفراد من حق التجمع في التظاهر ومن العديد من الحريات، بحجة أن ذلك يعرض الأمن الداخلي والاجتماعي للخطر، ناهيك عن العديد من القوانين التي من غير الممكن حصرها في تلك الفترة¹.

انتشرت في مصر ظاهرة السجون السرية، والاعتقالات السياسية، وحالات الاختفاء والإعدامات بحق المعتقلين، إلى جانب حالات الموت تحت التعذيب والاعتداءات الجنسية على أيدي قوات الأمن المصرية المختلفة، في ظل وجود قانون الطوارئ الذي بقي مطبقاً طوال فترة حكم مبارك. وزاد ظلم قوات الشرطة للشعب، ولم يسلم أحد من جبروتهم وقهرهم فانتشرت حالات التحرش بالمواطنين دون أدنى سبب، وأصبحت ظاهرة الرشاوى أمراً عادياً لأفراد الشرطة، فبدؤوا يحصلون على الرشاوى من أصحاب المحلات التجارية وسائقي السيارات والمطاعم، ومن لم يستطع دفع الرشاوى أو تقديم الطعام المجاني لهم يصبح عرضة للاختفاء داخل سجون الموت المصرية، حتى وصل بهم الأمر إلى مضايقة المواطنين الذين يقصدون مراكز الشرطة للحصول على الوثائق الخاصة بهم واعتقالهم إذا حصل مجادلة بينهم وبين أي من أفراد الشرطة، ولم تسلم طبقة العمال الكادحة من ظلمهم، فقد كانت قوات الشرطة تداهم أماكن تواجدهم وتعتقلهم بدون سبب، وتجبرهم على اختيار الجريمة التي سيتم اتهامهم بها، وهناك العديد من الأمثلة على عمليات الاعتقال التي كانت تجري بدون أدنى سبب، منها عندما قامت مجموعة من الشرطة باقتحام أحد المقاهي وتفتيشه ومصادرة الهاتف المحمول لأحمد سعيد عابدين واخبرته بأنه لا يوجد مشكلة إذا غادر المقهى، ولكن عندما طالب بإعادة هاتفه تم اعتقاله

¹ سالم، أمير: الدولة البوليسية في مصر. مرجع سابق، ص 43.

وتعذيبه بالضرب والصدمات الكهربائية، وهذا ما حصل أيضاً بالممثلة حبيبة سعيد، حيث أُجبرت على الاعتراف بجريمة قتل زوجها تحت التعذيب، علماً أنه لم يكن لها أي صلة بمقتل زوجها كما ثبت لاحقاً، حيث اعترف الفاعلون بفعاليتهم بعد مضي خمس سنوات. وتم إطلاق سراحها. ولا يمكننا أن ننسى حادثة قتل خالد سعيد أمام المارة عندما انهال عليه عناصر الشرطة بالضرب، وكانت هذه الحادثة هي الشعلة التي انطلقت منها ثورة 25 يناير وأطاحت بالرئيس حسني مبارك ونظامه¹.

3.3 سوريا

1.3.3 مرحلة ما بعد الاستقلال 1946-1970

فترة الانقلابات العسكرية هو الاسم المناسب لهذه الفترة، فقد مرت على سوريا أكبر عدد من الانقلابات حصلت في تاريخ الوطن العربي وخاصة أنها خلال فترات زمنية قصيرة، ابتدأت من مرحلة ما بعد الاستقلال حتى وصول حافظ الأسد إلى السلطة. كانت سوريا محط أطماع من قبل الدول الإقليمية والدولية في ظل وجود عدد كبير من التحالفات الدولية التي تقودها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت، بالإضافة إلى وجود مجموعة من التحالفات داخل سوريا، كل تحالف يرتبط بولاء لدولة معينة، فما أن يستلم رئيس حتى يتم الانقلاب عليه، إما أن يكون الانقلاب مدعوماً من الخارج ومنفذاً بأيادٍ داخلية أو يكون نابعاً ومخططاً له من الداخل، و هكذا عاشت سوريا طوال هذه الفترة.

كان لصعود نجم جمال عبد الناصر بعد مقاومته للبريطانيين والأمريكان وخطاباته المليئة بالقومية العربية والوحدة عاملاً في إثارة رغبة الرئيس السوري شكري القوتلي بالسعي نحو إقامة الوحدة بين سوريا ومصر، بالإضافة إلى حماية سوريا من المحاولات العراقية المدعومة من تركيا بجر سوريا إلى الدخول في حلف بغداد المتقارب مع الولايات المتحدة، وعلى إثر ذلك خرج وفد عسكري سوري إلى مصر من أجل إقناع عبد الناصر بقبول الوحدة بين البلدين، حيث وافق الأخير على طلب الوحدة وتم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية

¹ قرني، بهجت وآخرون: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها. مرجع سابق، ص 62-65.

المتحدة في عام 1958م. لكن كان لعبد الناصر شروط وهي حل الأحزاب السياسية بما فيها حزب البعث صاحب المبادرة في إقامة الوحدة، ولم يبدد الحزب أي معارضة تجاه شروط عبد الناصر وقام بحل نفسه.¹

قام عبد الناصر بعدد من الإنجازات تحسب له خاصة مع الفلاحين عندما قام بتوزيع الأراضي عليهم كما فعل مع فلاحي مصر، بالإضافة إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية التي لا يمكن إنكارها، لكن كان لسياسة عبد الناصر الإقصائية دور في إثارة غضب السوريين، فقد شعروا بأن عبد الناصر يستخدم نفس أسلوب الإقصاء الذي استخدمه مع الأحزاب المصرية، واعتماد سياسته السلطوية والتفرد بالحكم، فأصبح الضابط المصري هو صاحب القرار، وبالتالي بدأ الخوف يزداد لدى أعضاء حزب البعث من اندثار الحزب، وكان هناك تخوف من انفجار الأوضاع في سوريا بسبب رفض النخب السورية لسياسة عبد الناصر الإقصائية، مما جعل مجموعة من الضباط وعلى رأسهم عبد الكريم النحلاوي التفكير بقيام انقلاب عسكري يؤدي إلى إنهاء الوحدة، ففي 28-أيلول-1961 تم تنفيذ الانقلاب الذي أدى إلى إنهاء الوحدة بين مصر وسوريا وإزاحة حكم عبد الناصر.²

تم تأسيس حكومة بقيادة ناظم القدسي في حين أطلق المصريون على أعضائها اسم الانفصاليين. لكنها لم تدم طويلاً حتى بدأ أعضاء اللجنة العسكرية التي خططت للانقلاب على عبد الناصر التفكير مجدداً بالانقلاب على القدسي والسيطرة على الحكم وإعادة حزب البعث إلى الواجهة.³

نفذت اللجنة العسكرية مخططها في 8-آذار-1963 وأطاحت بحكم القدسي، وتم اعتقاله هو وأعضاء حكومته وتم تعيين أمين الحافظ رئيساً لسوريا.⁴ يمكن الإشارة إلى أن حزب البعث

¹ واكيم، جمال: صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011، الطبعة الثانية 2012. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2012. ص 118.

² وثائقي، حافظ الأسد. . كيف يحكم؟ https://www.youtube.com/watch?v=UPPmbY_wNQw

³ المرجع السابق.

⁴ واكيم، جمال: صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011. مرجع سابق، ص 121.

استطاع الإطاحة بالقدسي بمساعدة الناصريين المتواجدين في سوريا بعد إقناعهم بأن هدف الانقلاب عودة الوحدة مع مصر، لكن بعد مرور الوقت اكتشف الناصريون أنها خدعة من أعضاء اللجنة، وعلى أثر ذلك قام الناصريون المتواجدون في الجيش بتنفيذ محاولة انقلاب في تموز من نفس السنة باءت بالفشل.¹

تم إعلان حالة الطوارئ وإعلان القوانين العرفية في البلاد، وصاحب تلك الفترة قيام التيار الديني باحتجاجات على سياسة البعث العلمانية، حيث واجهتها الدولة بالقمع والاعتقالات والإعدامات، انتهت الاحتجاجات بعد عدول الحكومة عن قرارات الإعدامات وبدأت الصراعات الداخلية في السلطة، بعد إصدار أمين الحافظ قراراً يقضي بحل اللجنة العسكرية، الأمر الذي أثار غضب اللجنة، وعلى أثر ذلك قررت اللجنة بقيادة صلاح جديد الانقلاب على أمين الحافظ في شباط 1966 وتم اعتقاله هو وأعوانه، وكان حافظ الأسد من الداعمين لصلاح جديد، وتم الاتفاق على تعيين نور الدين الأتاسي رئيساً لسوريا.² حاول بعد ذلك الضابط سليم الحاطوم بدعم من النظام الأردني تنفيذ انقلاب باء بالفشل بعد أشهر قليلة من الانقلاب على أمين الحافظ.³ أما حافظ الأسد فأصبح وزيراً للدفاع، فقد كان لتعيين الأسد عاملاً أساسياً في تقوية سلطته في الحكم، فبدأ بتعيين الموالين له في مناصب حساسة بالإضافة الى تعيين شقيقه رفعت الأسد في الوزارة.⁴

بدأت الخلافات تزداد بين صلاح جديد وحافظ الأسد بعد هزيمة عام 1967م، وبدأ كل طرف بتجميع الموالين من حوله. في حين كانت المعارك مشتتة في تلك الفترة بين النظام الأردني والفصائل الفلسطينية. قرر صلاح جديد التدخل من أجل نصرة الفصائل، وأوكلت المهمة لحافظ الأسد إلا أن القوات السورية لم تكن مستعدة للمواجهة على النحو المطلوب وعادت مهزومة. على أثر ذلك قرر صلاح جديد محاسبة الأسد وتجريدته من منصبه لكن الأسد

¹ وثائقي، حافظ الأسد. . كيف يحكم؟ مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ واكيم، جمال: صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011. مرجع سابق، ص123.

⁴ المرجع السابق. ص127.

كان له بالمرصاد، حيث انقلب على صلاح جديد ونشر الجيش في أنحاء سوريا وقام باعتقال صلاح جديد وأعوانه، وأستلم بعدها رئاسة الجمهورية وأطلق على الانقلاب الذي قام به بالحركة التصحيحية¹.

2.3.3 فترة حكم حافظ الأسد لسوريا (1970_2000)

استلم الرئيس حافظ الأسد دولة تعتبر محط أطماع من قبل الدول الكبرى وتخضع لتحالفات دولية وإقليمية وداخلية، وحتى تحالفات داخل الحزب الواحد من أجل السيطرة عليها. وقد شهدت الفترة التي وقعت من فترة الاستقلال إلى حين وصول الأسد للحكم أكبر فترة انقلابات شهدتها التاريخ، فقد وصل عددها إلى 21 انقلاباً، منها ما وقع ومنها وما تم إفشاله والانقراض عليه قبل تنفيذه. وقد شهدت سوريا على مر التاريخ صراعات عديدة ومحاولات عدة للسيطرة عليها من قبل الدول الإقليمية المحيطة بها والتي كانت مدعومة من الدول الغربية. ذلك أن هذه الدول تعي تماماً أهمية السيطرة على سوريا لوقوعها في قلب الشرق الأوسط، وبسيطرتها على سوريا تستطيع السيطرة على المنطقة جميعها، فهي نقطة الربط وحركة المواصلات العالمية. حيث عرف على مر التاريخ القديم بأن الدول التي تستطيع السيطرة على سوريا الكبرى تمكنت من التوسع والهيمنة على العالم، وتمكنت من الحفاظ على سلطتها لأكبر فترة ممكنة، كما حصل مع المماليك الذين استطاعوا حماية الإسلام لمدة قرنين ونصف، بالإضافة للرومان الذين تحولوا إلى قوة عالمية بعد سيطرتهم على سوريا، إلى جانب العثمانيين الذين أصبحوا ذوي قوة عالمية وسيطروا على أجزاء كبيرة من العالم، حتى دامت امبراطوريتهم ما يقارب ثلاثة قرون. وقد سعت الدول الغربية بعد انتهاء الحربين العالميتين في السيطرة على سوريا عن طريق إقامة تحالفات مع دول إقليمية هدفها بسط السيطرة على سوريا التي تعتبر جزءاً من بلاد الشام، بدءاً من إنشاء دولة إسرائيل واحتلالها لأجزاء من جنوب سوريا، ومروراً بإقامة العديد من التحالفات الأمريكية العربية والتي كانت سوريا تقع ضمن سلسلة أهداف هذه التحالفات، إما بالسيطرة عليها كموقع جغرافي، أو إخضاع نظامها السياسي للمنظومة العالمية

¹ وثائقي، حافظ الأسد. . كيف يحكم؟ مرجع سابق.

الحالية تحت قيادة الولايات المتحدة، والتي كانت تُصنف سوريا ضمن الأنظمة العربية الممانعة.¹

حافظ الأسد كان يعي تماماً لهذه الأمور فأسس نظاماً قائماً على أساسين: الأول عدم السماح لأحد بتحدي حكمه عن طريق الاعتماد والتركيز بشكل كبير على مؤسسات الأمن والجيش، والثاني الاعتماد على دعم شعبي واسع. ولتحقيق الأساس الثاني بدأ بحشد الجماهير والقوى السياسية والاجتماعية والنخب حول السلطة.² وكان على اقتناع بأن السلطة لا يمكن تقويتها إلا من خلال ذلك، فقد رأى أن احتواء هذه القوى والنخب أفضل من استيلائها على السلطة، وجعل هدف السلطة ضم جميع عناصر المجتمع السياسية والاجتماعية والنخبوية التي سوف تكون المدافع عن السلطة ضد أي خطر يهددها، وإنشاء نظام قائم على أساس شمولي حيث كان يدرك عدم إرساء النظام وفق قاعدة اجتماعية وشعبية واسعة سيؤدي إلى سقوطه وإفشاله كما كان يحصل في السابق من انقلابات وسقوط للحكومات.³ فكر حافظ الأسد في كيفية حشد هذه الطاقات في قالب واحد تحت قيادته بعيداً عن "الديمقراطية الفوضوية" حسب اعتقاده والتي كانت سائدة في السابق.⁴

أنتخب حافظ الأسد في 12 آذار عام 1971م. رئيساً لسوريا بعد استفتاء شعبي لمدة سبعة أعوام.⁵ حيث كان أول ما قام به تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية في 7 آذار عام 1972م التي ضمت عدداً من الأحزاب، كالحزب الشيوعي، والاتحاد الاشتراكي، والحركة الاشتراكية العربية، وحركة الوجدانيين الاشتراكيين، إلى جانب تأسيس نظام الإدارة المحلية، والذي كان أشد تأثيراً من الجبهة الوطنية ومجلس الشعب لأنه أُعتبر الوسيلة التي يمكن من خلالها إفساح المجال للشعب للتعبير عن آرائهم وإيصال كلمتهم.⁶

¹ واكيم، جمال: صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011. مرجع سابق، ص 218-223.
² باتريك، سيل: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. لندن: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، ترجمة. 1988. ص 278.

³ صدق، محمود: حوار حول سورية، الطبعة الأولى. لندن: دار عكاظ. 1993. ص 39-40.

⁴ باتريك، سيل: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص 278.

⁵ وثائقي، حافظ الأسد. كيف يحكم؟ مرجع سابق.

⁶ باتريك، سيل: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص 282.

سعى الأسد للحفاظ على استقرار الأوضاع في سوريا بعد سنوات من الاضطرابات والانقلابات عن طريق تقوية مكانته بناءً على عدة أمور، منها تحقيق نوع من التكامل بين الجيش والحزب عن طريق جعل الجيش ذا صبغة بعثية، حيث كان حزب البعث أداة مستخدمة لفرض سلطة النظام على أجهزة الدولة، إلى جانب إنشاء جهاز شرطة قادر على قمع أي معارضة تواجه النظام، بالإضافة إلى تعزيز سلطته من خلال خلق حلقة داخلية داعمة تضم عدد من المسؤولين في الشؤون الدبلوماسية، والاستخبارية، والعسكرية، والذين تم انتقاؤهم بناءً على روابط عائلية وعلاقات تاريخية.¹

1.2.3.3 سيطرة الجيش على السلطة

قام الأسد ببناء جيش عقائدي متقف سياسياً يعمل على حماية النظام ومتحكماً بالسلطة. فالسلطة في دولة الأسد لا تخضع لا للحكومة ولا لأي من السلطات الثلاث، وإنما خاضعة لسلطة الأجهزة الأمنية التي تمتلك وحدها اختيار رجال القضاء والحكومة وحتى أعضاء مجلس الشعب، ويمكن الإشارة إلى أنه من غير المسموح لهذه السلطات الإشراف على أي عمل دون الحصول على موافقة أجهزة الأمن، فقد كانت الأجهزة الأمنية بالنسبة للأسد خطأً أحمر لا يمكن الاقترب منه، ويجب العمل على إبقائها موحدة، لأن أي انقسام سيؤدي إلى صراعات يمكن من خلالها انتزاع السلطة منه.² في حين كان يعلم أن الحكومة والحزب وحدهما لا يمكنهما حماية النظام بناءً على مجريات كانت حاصلة في الماضي، وأقنع رجالات الأجهزة الأمنية أن الأزمات الداخلية لا يمكن حلها إلا من خلال القوات الأمنية التي تضرب بيد من حديد كل معارض للنظام. ولتقوية الجيش خصص ما يقارب نصف الدخل الوطني للمؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى أن ميزانية الجيش غير خاضعة لوزارة المالية، وخير دليل على ذلك عندما طلبت الحكومة عام 1985 مبلغاً مالياً بمقدار 711 مليون ليرة سورية خصص منه 699 مليون للأجهزة الأمنية

¹ فلاينت، ليفريت: وراثة سورية: اختبار بشار بالنار، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم. 2005. ص 69-72.

² صدق، محمود: حوار حول سورية. مرجع سابق، ص 44.

والباقى لمؤسسات الدولة، فى حىن تحولت وزارة الدفاع إلى مركز يعمل على إصدار التقارير عن حياة المواطنين.¹

بالغ حافظ الأسد فى الاعتماد على قوة الجيش من أجل الحفاظ على سلطته من الانقلابات الداخلية والتحالفات الخارجية، حتى غدا أداة قمعية موجهة ضد المعارضين للنظام ولم يستثن المواطنين العاديين فى بعض الأحيان، معتمداً على قانون الطوارئ الذى استمر العمل به منذ عام 1963 حتى الآن. بالإضافة إلى تأسيس عدد من الأجهزة الأمنية كالأمن الخارجى والداخلى، والأمن الرئاسى والسياسى، وأمن الدولة، والمخابرات العامة، والمخابرات الجوية، إلى جانب العديد من الأجهزة الأمنية العسكرية المنتشرة فى مختلف المناطق. حيث أذاقت هذه الأجهزة المعارضين أبشع أنواع التعذيب الذى وصل إلى حد القتل داخل السجون وخاصة السجون العسكرية.²

أعطت الأجهزة الأمنية التجمعات العمالية والطلابية سواء طلبة الجامعات أو طلاب الثانوية العامة أهمية كبيرة خوفاً من تشكيل مجموعات معارضة لسياسات النظام، فقد انتشرت العناصر الأمنية داخل المصانع وبين العمال على شكل لجان نقابية خاصة إلى جانب الجهاز الإدارى للعمل، مهمتهم مراقبة توجهات وأحاديث العمال. وأولت مهمة مراقبة طلبة الثانوية العامة إلى شبيبة الثورة، كما استلم الاتحاد الوطنى لطلبة سوريا المدعوم من عناصر الأمن مهمة مراقبة طلبة الجامعات، حيث كانت عناصر الأمن منتشرة داخل الجامعات بشكل كبير مهمتهم ليست المراقبة فقط وإنما القيام بحملات تفتيش حقائب وكتب الطلبة، وما أن يتم الاشتباه بأحد من الطلبة أو العمال حتى يتم اعتقاله فوراً من داخل المصنع أو قاعة المحاضرات.³

لم يكتف النظام بنشر عناصره بين المواطنين، بل قام باستئجار بعض البيوت التى وضع فيها أجهزة تنصت لمعرفة ما يدور داخل بيوت المواطنين، إلى جانب أن 30% من سائقي سيارات الأجرة فى سوريا هم من عناصر أجهزة المخابرات، وكانوا منتشرين أيضاً فى حافلات

¹ صدق، محمود: حوار حول سورية. مرجع سابق. ص 52.

² المرجع السابق. ص 128.

³ المرجع السابق. ص 129.

النقل العامة والأسواق وفي أكشاك بيع الصحف، وبالتالي أصبح المواطن السوري تحت المراقبة من لحظة خروجه من البيت وحتى عودته، وإذا كانت أجهزة التنصت موجودة بالفعل حسب ادعاء الكاتب (محمود صادق) فإن المواطن مراقب طوال فترة حياته حتى داخل بيته، وبذلك لا يوجد خصوصية ذاتية للشخص. لكن الأسوأ من ذلك إذا تم اعتقال أحد من المواطنين وكان لهذا المواطن قريب مطلوب للأمن فبذلك يكون لديه خيارين، إما أن يتعاون مع جهاز الأمن ويتلقى توجيهات ويفشي ما يعلم من معلومات حول قريبه، وإما أن يصبح سجيناً داخل الزنازين لأيام وأسابيع حتى يقوم قريبه بتسليم نفسه للأمن، وهذا ما حصل لأطفال في عام 1976 في مدينة حماة، حيث تم اعتقالهم بسبب إخوتهم وآبائهم المطلوبين لأجهزة الأمن وبقوا داخل السجن.¹

2.2.3.3 الأحزاب السياسية تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدمية

تمكن حافظ الأسد منذ توليه رئاسة السلطة من احتواء الأحزاب السياسية عن طريق تنظيمها تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدمية، والتي ضمت عددا كبيرا من أطراف المجتمع السوري من التيارات غير الدينية كالأحزاب القومية والاشتراكية، إلى جانب الأحزاب الدينية التي لم تشكل عاملاً ضاغطاً على الأسد في تلك الفترة، إلا أن الأحزاب المنضمة للجبهة لم يكن لهم أي حق في العمل والتدخل داخل الجيش والسلطة، إلى جانب أنهم ملزمون بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات حزب البعث.² وبذلك استطاع حافظ الأسد بذكاء الحصول على تأييد شعبي وجماهيري واسع، وضمن ولاء مؤيدي الأحزاب السياسية لنظامه، وأزاح عنه إمكانية حدوث معارضة من قبل الأحزاب الموجودة، والتي أصبحت تلقائياً ضمن المنظومة السياسية للنظام.

3.2.3.3 عودة الأزمات الداخلية ومحاولة الانقلاب

عصفت بسوريا العديد من الأزمات الداخلية ومحاولات انقلاب حتى من المقربين للأسد. حيث كان لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إلى جانب ظهور التضخم في الاقتصاد السوري

¹ صدق، محمود: حوار حول سورية. مرجع سابق. ص 130-132.

² المرجع السابق. ص 150-151.

أثر في نمو دور جماعة الإخوان في سوريا، إذ بدأت الجماعة بالحصول على دعم المملكة العربية السعودية منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الثانية، وكانت الظروف ملائمة في تلك الفترة خاصة في ظل حالة التضخم الحاصلة في سوريا، واستغلت الجماعة هذه الظروف السائدة وضمت العديد من أفراد المجتمع من الطبقة الوسطى من أهل المدن والتي كانت أوضاعهم الاقتصادية سيئة، مقارنة مع أبناء الريف الذين يعتبرون من دعائم النظام ويحتوي نظام الأسد على معظم أفرادهم.¹

ظهرت عدة اغتياالات استهدفت عددا من عناصر السلطة والمسؤولين من الطائفة العلوية، إلى جانب حادثة التفجير التي حصلت في عام 1979 داخل مدرسة المدفعية، حيث قتل عدد كبير من الطلبة العلويين، في حين ظن النظام أن هذه الحادثة نتيجة التدخل السوري في لبنان أو الصراع بين حزب البعث العراقي والسوري، لم يمض وقت طويل حتى بدأت الأمور بالوضوح، عندما أُعلن عن قيام الثورة الإسلامية على يد عدد من الإسلاميين الذين كانوا ضد سياسة حافظ الأسد في تعيين العلويين في المراكز السياسية والعسكرية على حساب الأغلبية السنية. كانت هذه البداية لحملة الاعتقالات والإعدامات، حيث أعلن رفعت الأسد عن مكافأة لكل من يقتل أحد عناصر الإخوان، وما أن حصلت محاولة اغتيال حافظ الأسد عام 1980 حتى بدأت عملية تطهير نفذها رفعت الأسد في جميع محافظات سوريا، راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين، إلى جانب تسريح المئات من الضباط السنة من مواقعهم. وشهدت مدينة حماة آخر عملية تطهير راح ضحيتها حوالي 30 ألف شخص معظمهم من المدنيين.²

أعاد حافظ الأسد تعيين السنة في مواقع حساسة بعد تعرضه لوعكة صحية، حيث تم تشكيل لجنة مكونة من ستة أعضاء جميعهم من السنة، الأمر الذي رفضه رفعت الأسد إلى جانب عدد من كبار الضباط العلويين الموالين له، والذين بدورهم رفضوا الانصياع لأوامر اللجنة. فوجئ حافظ الأسد بهذه التصرفات، وعلى أثرها أصدر عددا من القرارات منها إقالة

¹ واكيم، جمال: صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011. مرجع سابق، ص 135.
² زين العابدين، بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000، الطبعة الأولى. لندن: دار الجابية. 2008. ص

رفعت الأسد من قيادة سرايا الدفاع، وتم تعيينه نائباً للرئيس إلى جانب اثنين وهما عبد الحليم خدام وزهير مشاركة. رفض رفعت الأسد هذا القرار وأمر سرايا الدفاع في 30 آذار-1984 بالانتشار في سوريا.¹

صد الأسد محاولة الانقلاب عن طريق إصدار تعليمات للقوات الخاصة، وقوات الحرس الجمهوري، والفرقة المدرعة، بالانتشار في دمشق، ونتيجة لذلك شهدت العاصمة دمشق أكبر انتشار عسكري في تاريخ سوريا، حيث دعم موقف حافظ الأسد في صد الانقلاب وقوف بعض كبار ضباط سرايا الدفاع إلى جانب الأسد بعد إجراء اتصالات مع كبار قيادة السرايا التي أعلنت عن تمرد لها لأوامر رفعت الأسد، ولا يمكن التغاضي عن الدور الذي لعبته والدتهم ناعسة في حل الخلاف بين أبنائها. قرر حافظ الأسد بعد إفشال التمرد الذي قاده أخوه رفعت إرسال 70 ضابطاً علوياً من بينهم رفعت إلى الاتحاد السوفيتي، وتم بعدها عودة جميع الضباط ماعدا رفعت، الذي لم يعد إلى سوريا حتى وفاة والدته عام 1994.²

بدأت شخصية حافظ الأسد بالهيمنة من جديد بعد محاولة الانقلاب التي قادها رفعت الأسد، فقد تم تغييب حزب البعث عن العمل بصورة ملفتة، وأصبح حافظ الأسد مسيطراً بشكل أكبر على السلطات الثلاث بموجب دستور عام 1973، بحيث أصبح هو من يملك السلطة في إعلان الحرب والسلم، وحالة الطوارئ، بالإضافة لكونه القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة. وقد تفردت القيادة القطرية لحزب البعث بحق الترشيح لهذا المنصب وبذلك كان حافظ الأسد المرشح الوحيد لرئاسة البلاد منذ استلام السلطة حتى وفاته.³

4.2.3.3 الترتيبات النهائية في فترة حكم حافظ الأسد

تم إعادة تشكيل الجيش وتقويته بعد العديد من عمليات التهريب وتورط رجال الجيش فيها، والحصول على الرشاوى والإشراف على شركات كبيرة. يمكن الإشارة إلى أن حصة الجيش من ميزانية الدولة كانت تشكل 60%.⁴

¹ زين العابدين، بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000، مرجع سابق، ص 443-444.

² المرجع السابق. ص 444-445.

³ المرجع السابق. ص 454.

⁴ المرجع السابق، ص 463.

أما في فترة التسعينيات فقد سطع نجم الرئيس الحالي بشار الأسد بعد وفاة شقيقه باسل الأسد الذي كان مرشحاً لخلافة والده في الحكم، حيث أبدت القيادة معارضتها لتولي بشار لرئاسة السلطة في البداية واعتبرت أن لها الحق في السلطة، خاصة أنها هي من ساهمت في حماية النظام منذ بداية السبعينيات. في حين بدأت مجموعة أخرى من عناصر البعث بحملة تأييد لبشار، وعلى أثر ذلك قام حافظ الأسد بإصدار أوامره بعزل بعض الضباط في المراكز العسكرية من المعارضين لفكرة تولي بشار للحكم، وتم تعيين العناصر الأكثر موالاة، إلى جانب تأسيس لجنة يرأسها بشار مكونة من 32 مستشاراً من المكاتب الاقتصادية، والسياسة، والعسكرية، والعلاقات العامة الداخلية والخارجية، ولتقوية قوته الأمنية أنشأ مكتباً لأمن القصر الذي يُعتبر أعلى سلطة استخبارية في سوريا، مهمة الحصول على تقارير أجهزة الاستخبارات المدنية والعسكرية.¹

تم العثور على جثة رئيس الحكومة محمود الزعبي منتحراً بتاريخ 21-أيار-2000، بعد قيام بشار الأسد بإقالته هو وحكومته وإحالة اثنين من وزرائه إلى القضاء بعد حملة قادها بشار ضد الفساد. في 10-حزيران-2000 توفي والده حافظ، وتم إعلان بشار الأسد قائداً للقوات المسلحة، وبعدها أصبح الأمين العام لحزب البعث كي يتمكن من الترشيح للرئاسة، وتم تعديل الدستور بناءً على إجماع مجلس الشعب على التعديل، ليصبح سن رئيس الجمهورية متناسباً مع عمر بشار الذي كان عمره في تلك الفترة 34 عاماً، في حين كان الدستور يشترط على أن يكون عمر الرئيس 40 عاماً.²

يمكن الإشارة إلى أن حافظ الأسد بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي وتوقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل لم يعد يثق بأي قائد عربي، إضافة لاقتناعه بأن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات غير معارض لفكرة إقامة حكم ذاتي في فلسطين، والوقوف في صف السادات لو أتاحت له الفرصة بذلك، لكن هذه الفكرة كانت تلقى معارضة من قبل

¹ زين العابدين، بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000، مرجع سابق، ص 520-521.

² المرجع السابق. ص 522-523.

معظم التنظيمات الفلسطينية، وبالتالي حاول فرض سيطرته على الأردن ولبنان ومنظمة التحرير على اعتبارها دول مجاورة لسوريا بدلاً من معاملتهم كشريك يثق بهم على الصعيد الإقليمي.¹ مما جعل الأسد يسعى لإقامة جيش عقائدي قوي يُعتمد عليه في مواجهة الأخطار والمؤامرات التي تحاك ضد سوريا، لكن النظام وقع في مشكلة عدم التفريق بين الناقدین للنظام من منطلق حرصهم على استقرار سوريا وبين من يهدف إلى تدمير سوريا والسيطرة عليها، الأمر الذي أدى إلى الإفراط في الاعتماد على استخدام القوة في حل الأزمات التي وقعت في سوريا.

3.3.3 فترة حكم الرئيس بشار الأسد لسوريا 2000

استلم بشار رئاسة الجمهورية بعد وفاة والده في العام 2000 وفوزه في الانتخابات الرئاسية على إثر استفتاء حصل في ذلك الوقت، وامتازت معظم خطابته بالوعود بالإصلاحات ومحاربة جميع أنواع الفساد وتحسين مستوى المعيشة للمواطن السوري.

1.3.3.3 إصلاحات بشار الأسد وسيطرة الحزب على السلطة

بدأ الرئيس الشاب فترته الرئاسية بالوعود بالإصلاح والانفتاح على العالم، وإنهاء سنوات العزلة التي كانت في عهد والده، ودعا إلى المصالحة مع كافة التيارات السياسية في المجتمع، وإلى التعددية الحزبية، ورأى بضرورة السماح لجميع الأحزاب السياسية بالمشاركة في الانتخابات.

سعى بشار جاهداً من أجل ذلك، لكن لم يمكن بمقدوره إحداث تغيير جذري ونوعي على تركيبة النظام الذي أسست قواعده منذ عام 1963، أي منذ استلام حزب البعث للسلطة. فأعضاء حزب البعث في سوريا يقارب عددهم 1,9 مليون عضواً، يتبوعون مناصب قيادية علياً في معظم مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية، إلى جانب حوالي مليون عنصر تابع لمختلف الأجهزة الأمنية والجيش، بالإضافة إلى الفرق الطائفية التي تعمل على الحفاظ على توازن النظام وعدم

¹ واكيم، جمال: صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011. مرجع سابق، ص 134.

حدث أي خلل فيه يؤدي إلى سقوطه. فنظام حزب البعث هو الذي قاد بشار وأوصله إلى رئاسة السلطة، وكان الهدف من ذلك استقرار عمل النظام وليس إعادة هيكلته.¹

لكن الرئيس الشاب والطموح الذي عوّل عليه الكثير من أبناء الشعب السوري، حاول إحداث بعض التغييرات عندما أصدر قوانين بخصوص التعددية السياسية، والعمل على إصلاح النظام السياسي، وإشعار المواطن السوري بالديمقراطية والحرية، فقد كانت هذه التصريحات مخالفة للسياسات التي كانت متبعة في عهد والده.²

ظهر ذلك في أول خطاب له فور توليه الحكم عندما أعلن عن الإصلاح الاقتصادي، والتحديث الإداري، فقد شهد شهر تموز بادرة أمل تلقاها الشعب السوري من الرئيس الجديد، عندما أمر بإطلاق سراح 30 معتقلاً من أعضاء الإخوان المسلمين في 27- تموز من العام 2000،³ وتوالى إطلاق سراح المعتقلين المسجونين على خلفيات سياسية وجرائم اقتصادية. وأقرت منظمة حقوق الإنسان في سوريا على أنه تم إطلاق سراح حوالي 521 معتقلاً سياسياً خلال فترة أسبوعين في شهر آب عام 2004، وقد سبق هذه الفترة وبعدها إطلاق سراح معتقلين سياسيين في مناسبات وأعياد وطنية مختلفة، بناءً على إصدار عفو رئاسي عنهم.⁴ إلى جانب السماح لعدد من الصحف السورية بإصدار صحف تنتقد الفساد الموجود في السلطة، الأمر الذي كان ممنوعاً في الفترة الرئاسية السابقة، حيث سُمح للسكرتير الأول للحزب الشيوعي رياض الترك بنشر مقالة انتقد فيها الخلافة الوراثية ودعا بضرورة تطبيق الديمقراطية.⁵

خلال هذه الفترة بدأت المنتديات التي تأسست في معظم المدن السورية تدعو إلى نشر الديمقراطية والمطالبة بالحرية، لكن سرعان ما تم الوقوف في وجه هذه المنتديات، واعتقال قياداتها وعناصرها من قبل الأجهزة الأمنية، موجّهة تهماً لهم بإقامة علاقات مع دول أجنبية

¹ زين العابدين. بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000. مرجع سابق، ص 532-533.

² لابيفير، ريشار: حين تستيقظ سوريا، الطبعة الأولى. بيروت: دار الفارابي. 2012. ص 29.

³ فلاينت، ليفريت: وراثّة سورية: اختبار بشار بالنار. ص 314.

⁴ المرجع السابق. ص 354.

⁵ المرجع السابق. ص 314.

معادية. حيث كان النظام لا يثق بأحد وعلى قناعة بأن الإصلاح والديمقراطية والانفتاح إذا تم يجب أن يكون من الداخل وليس من الخارج، حتى لا يؤثر على استقرار النظام ويؤدي إلى حدوث انقلاب ضده. ولذلك عمل على توسيع دور الجبهة الوطنية التقدمية وتحقيق نوع من الحريات السياسية من خلال السماح لبعض أحزاب الجبهة بإصدار صحف خاصة بهم. إلا أن الانفتاح الديمقراطي الذي أعلن عنه بشار لم يلمسه الشعب السوري في انتخابات 2003، فقد فاز 132 عضواً من حزب البعث من أصل 167 عضواً فازوا من الجبهة التقدمية، وبقيت نسبة أعضاء المجلس المستقلين على حالها. وأظهرت انتخابات 2007 سيطرت سلطة النظام الشمولية بشكل أكبر، حيث عملت على تقوية مكانة حزب البعث عن طريق زيادة حصصه من المقاعد في مجلس الشعب، على حساب الجبهة الوطنية التقدمية والمستقلين، إلى جانب تمسكه بفكرة الترشح للرئاسة التي كانت سائدة في زمن حافظ الأسد، وهي ترشيح الأمين العام لحزب البعث الوحيد للرئاسة، وفوزه بنسب لا تختلف عن سابقتها.¹

2.3.3.3 تقوية سلطة بشار في الجيش

سعى بشار الأسد للقيام بسلسلة من التعديلات التي تطل قيادة الأجهزة الأمنية، حيث تم تعيين صهره آصف شوكت رئيساً للاستخبارات بدلاً من اللواء حسن خليل الذي أُحيل للتقاعد، إلى جانب عدد من التعديلات التي طالت معظم الأجهزة الأمنية، كالأمن العام، والمخابرات الجوية، بالإضافة إلى حملة تسريحات طالت حوالي 40% من الضباط في قيادة دمشق. أما بالنسبة للحرس الجمهوري، والفرقة الرابعة للمدرعات الذي يعتمد عليهم بشكل كبير، فقد أوكلت رئاستهم إلى شقيقه الأصغر ماهر، حيث كان الهدف من التعديلات أولاً: تقليل نفقات الجيش، ثانياً: تقوية سلطة بشار وتمكينه بشكل أكبر من السلطة والجيش، فقد اعتمد بشار على تعيين أقاربه وأبناء عشيرته بشكل كبير من أجل الحفاظ على سلطته.² كانوا معظمهم من الطائفة

¹ زين العابدين. بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000. مرجع سابق، ص 527-529.

² المرجع السابق، ص 530.

العلوية التي تعادل نسبتها 12 % من السكان، حيث شكل ضباط الجيش من العلويين ما يقارب 90%¹.

استمرت حالة الجمود السياسي على حالها، بالرغم من دعوات بشار بالإصلاح وتبني سياسة ديمقراطية، لكن طبيعة النظام الشمولي والسلطوي حالت دون ذلك، إذ كانت تركيبة النظام السابق متجذرة. واستمرت سياسة الأجهزة الأمنية والمخابراتية تجاه المواطنين على حالها بالرغم من التعديلات الشكلية.

3.3.3.3 تحرير الاقتصاد السوري وفساد السلطة

بدأت الأحاديث تدور حول تبني سياسة تحرير الاقتصاد، وبدأت حكومة محمد مصطفى ميرو بالسماح بإنشاء المصارف الخاصة بعد احتكار الدولة لها لمدة دامت 40 عاماً، إلى جانب الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة العربية.² وإلى جانب العديد من الإصلاحات بخصوص الاقتصاد، لكن الحكومة لاقت فشلاً ذريعاً، على إثرها تم إقالتها وتعيين حكومة جديدة تضم 13 وزيراً من حزب البعث برئاسة محمد ناجي عطري.³ الذي استمر في رئاسة الحكومة حتى العام 2001. شكلت السياسات الاقتصادية المتبعة من رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد ازدياداً في معدلات التضخم في الاقتصاد السوري، الذي أثر سلباً على الطبقة الوسطى في المدن وزاد من معدلات الفقر في الريف نتيجة انتشار الفساد، وظهور علاقات تجارية ومصالح اقتصادية بين مجموعة من عناصر النظام والطبقة الرأسمالية في سوريا، حيث بدأ أقارب الرئيس والمقربون من النظام بالظهور كرجال أعمال سيطروا على معظم الشركات الكبرى.⁴

ظهر خال بشار الأسد، محمد مخلوف وأبناؤه إيهاب ورامي الذين سيطروا على النواحي الاقتصادية وأصبحوا متحكمين بها، حيث كان لرامي حصة الأسد إذ قدرت ثروته بـ 6

¹ زيسر، إيال: اعرف كيف يفكر الاسرائيليون: باسم الأب بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2005. ص 117.

² فلاينت، ليفريت: وراثه سورية: اختبار بشار بالنار. مرجع سابق، ص 337.

³ زين العابدين. بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000. مرجع سابق، ص 529.

⁴ وثائقي: سوريا والعشر العجاف، <https://www.youtube.com/watch?v=DTk4qRWXEzq>

مليار دولار، إذ كان يحصل على امتيازات كبيرة مثل الإعفاءات الجمركية والضرائب، إلى جانب سيطرتهم على المصارف، وقطاع الاتصالات، والعقارات، والسياحة، حيث كانت هذه الامتيازات مقتصرة على عائلة الأسد وأقربائهم والمقربين من النظام، مما حرم آلاف السوريين الحصول على فرص عمل جيدة في ظل سوق متحكم به من قبل فئة معينة، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وظهور حالات الاستغلال للفقراء. زادت نسبة البطالة وتدني مستويات الأجور بالرغم من قيام الحكومة بسلسلة في زيادة الرواتب والعلاوات، إلا أنها لم تكن مناسبة في ظل ظهور مثل هذه الفئات من رجال الأعمال.¹

اتسمت الحياة الاقتصادية في سوريا بسوء الأحوال المعيشية وتدني مستويات الأجور، سواء للمواطنين الذين يعملون في القطاع الخاص والذي يغطي نسبة صغيرة من الاقتصاد، وبين الموظفين الحكوميين، حيث كان المعلمون، والأطباء، والمهندسون، يتقاضون أجوراً شهرية ما بين 60-100 دولار شهرياً، والعمال 44 دولار دولاراً شهرياً، أما بالنسبة لكبار الضباط بالجيش فكانوا يتقاضون 160 دولاراً، إلى جانب حصولهم على مصادر دخل أخرى قانونية أو غير قانونية.² وبذلك كان المواطن السوري لا يستطيع سوى توفير متطلباته الأساسية من طعام ومسكن، فالكماليات التي ظهرت بعد الانفتاح الاقتصادي كانت بعيدة عن قدرة المواطن السوري على شرائها، لأنه لا يستطيع الحصول إليها وفق مستوى المعيشة الذي يعيشه.³ حتى محاضرو الجامعات لم يتجاوز راتبهم الشهري 200 دولاراً.⁴ أصبحت ظاهرة الرشاوى بسبب تدني الرواتب أمراً عادياً داخل الدوائر الحكومية في سوريا، وأصبح المواطن السوري يدفع الرشوة للموظف لقاء توقيع أو ختم، أو حتى مد سلك هاتف بكل سرور مع إبداء الشكر والعرفان له على هذه الخدمة.⁵ إلى جانب تدني الأجور فقد كانت ظاهرة البطالة منتشرة بشكل كبير منذ استلام بشار الأسد للرئاسة، حيث أقرت الحكومة خطة بكلفة مليار دولار من أجل خلق

¹ وثائقي: سوريا والعشر العجاف، مرجع سابق.

² زيسر، إيال: اعرف كيف يفكر الاسرائيليون: باسم الأب بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم. مرجع سابق، ص188.

³ المرجع السابق، ص191.

⁴ المرجع السابق، ص192.

⁵ المرجع السابق، ص 193.

432000 فرصة عمل حتى العام 2005، إلا أن هذه الخطة لم تساهم في حل أزمة البطالة، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل حوالي 800000 شخصاً، من أصل 5,5 مليون من القوى العاملة، بالإضافة إلى نصف مليون بالكاد يتمكنون من تأمين حاجياتهم الأساسية. يمكن الإشارة إلا أن الشباب من عمر 15-24 يشكلون مانسبته 70 % من العاطلين عن العمل.¹

4.3.3.3 عودة التحالفات الخارجية للسيطرة على سوريا

لم يُجرِ بشار تغييرات وإصلاحات جذرية في بنية النظام كما تحدثنا في السابق، واستمرت أجهزة الأمن بالعمل تحت مظلة قانون الطوارئ. فسياسة الأجهزة الأمنية بقيت تتعامل بنفس الأسلوب، لكن بوتيرة أقل نوعاً ما. والنواحي الاقتصادية بالرغم من الإصلاحات وزيادة الرواتب لم تصل إلى الحد المطلوب والبطالة بقيت منتشرة. وتحالف السلطة مع أصحاب المال المقربين من النظام فقط كان ظاهراً، إلى جانب الامتيازات الممنوحة لأقارب النظام. كل هذه الأمور كانت داخل دولة سعت الدول الكبرى ومنهما فرنسا والولايات المتحدة لجعلها حليفاً لها في منطقة الشرق الأوسط، بعد تولي بشار الأسد للحكم، وسعت لجرها إلى المعسكر الغربي بعيداً عن روسيا وإيران الحليف الاستراتيجي لسوريا.²

بدأت مساومة الدولة الكبرى في العالم (الولايات الأمريكية المتحدة) عندما التقى وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مع الرئيس السوري، وأخبره بأن على سوريا اختيار معسكرها الصحيح، خاصة بعد قيام القوات الأمريكية باحتلال العراق. أبدى النظام السوري تخوفه من الاحتلال الأمريكي للعراق، وكان على قناعه بأن الهدف الثاني للولايات المتحدة سيكون سوريا وقلب نظام الأسد.³

بدأ النظام بدعم الجماعات السنية التي حاربها بعد أحداث 11-أيلول-2001 خدمة للولايات المتحدة، مع وجود تعاون مخابراتي على هذا الصعيد فقط، وأصبحت سوريا نقطة

¹ زيسر، إيال: اعرف كيف يفكر الاسرائيليون: باسم الأب بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم. مرجع سابق، ص 214-215.

² وثائقي: سوريا والعشر العجاف. مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

عبور الجماعات الإسلامية إلى العراق عبر حدودها، حيث أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي (ستيفن هادلي) أن السوريين كانوا يعملوا على تسهيل وصول المقاتلين إلى العراق عبر أراضيهم. وبدأت الإدارة الأمريكية بالبحث عن طريقة يمكن من خلالها إخضاع النظام السوري لقبضتها.¹

جاء الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) بالحل، بعد تتصل النظام السوري من التزاماته اتجاه فرنسا خاصة في موضوع الانسحاب من لبنان، حيث كان بشار ينوي تمديد فترة رئاسته أميل لحود حليف بشار لفترة رئاسية أخرى، وبذلك يضمن بقاء القوات السورية في لبنان. كانت فكرة (جاك شيراك) لجورج بوش بأنه لا يمكن إضعاف النظام السوري وإحداث تغيير في لبنان إلا إذا خرجت القوات السورية من لبنان مذلولة. ولتنفيذ هذه الخطة تم تمرير قرار 1559 إلى الأمم المتحدة في العام 2004، ونص على انسحاب القوات السورية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات، حيث لاقى القرار موافقة من قبل مجلس الأمن الذي رفضه بشار وأمر بتمديد فترة رئاسته لحود.²

بدأت التفجيرات تهز بيروت حتى تم اغتيال رئيس الوزراء، رفيق الحريري، عن طريق شاحنة انفجرت في موكبه في 14/ شباط/ 2005م. في حين بدأت أصابع الاتهام تتوجه نحو النظام السوري، وتصاعدت المظاهرات التي تطالب بالتحقيق بمقتل الحريري وخروج القوات السورية من لبنان، وعلى أثر ذلك انسحبت القوات السورية من لبنان. قام النظام بعد ذلك بتقوية علاقته مع المحور الإيراني الشيعي وأعلن حربه على الغرب بعد الانسحاب من لبنان، وأنشئ تحالف يضم إيران وسوريا وحزب الله (أسس حزب الله بدعم من إيران). قام حزب الله اللبناني بأسر 3 جنود إسرائيليين على أثرها قامت إسرائيل بقصف لبنان وتمكن الحزب من الانتصار على إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى إعادة الهيبة إلى سوريا الداعمة لحزب الله.³

¹ وثائقي: سوريا والعشر العجاف. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

بدأت العلاقات الدبلوماسية بالعودة بشكل عادي بين فرنسا وسوريا بعد تسلم (نيكولا ساركوزي) للرئاسة في فرنسا عام 2008، وقامت سوريا بالاعتراف باستقلال لبنان وعادة علاقات الصداقة بين بشار وسعد الحريري الذي أصبح رئيس وزراء لبنان في عام 2009.¹

الظروف كانت مهينة بشكل كبير بعد كل هذه الأزمات التي حصلت في سوريا، بدءاً من الفساد الداخلي في المؤسسات الحكومية وانتهاءً بالتضييقات الخارجية والعزلة الممنهجة من قبل الدول الكبرى وحلفائها في المنطقة، حيث كان للحراك العربي الذي اندلع في دول مجاورة (تونس، ليبيا، اليمن، مصر) مقدمة لاندلاع الشرارة الأولى في مدينة درعا، على أثر اعتقال أطفال قاموا بكتابة شعارات معادية للنظام وقتلوا تحت التعذيب، الأمر الذي أدى إلى انطلاق الأحداث الجارية في سورية بشكل سلمي في بداية الأمر، وانتشرت في معظم المدن السورية، وسرعان ما أخذت طابعاً عسكرياً بعد ظهور العديد من الجماعات المدعوم بعضها من دول إقليمية عربية، ودولية غربية.

¹ وثائقي: سوريا والعشر العجاف. مرجع سابق.

الفصل الرابع
الجماعات المتطرفة

الفصل الرابع

الجماعات المتطرفة

1.4 الجذور التاريخية للتطرف التي اعتمدت عليه الجماعات الدينية الحديثة

لم يأت الفكر الديني المتطرف والمتشدد الذي تتبناه العديد من الجماعات الدينية محض الصدفة، أو بين عشية وضحاها، وإنما هو وليد الماضي الذي تم صياغته وصناعته على أيدي مذاهب وفرق دينية على رأسها فرقة الخوارج، حيث ظهرت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) واختلفت فيما بينها على آية تولى خلافة المسلمين، ورأت كل فرقة أو مذهب بأنها على صواب وغيرها على خطأ، فنشأت فكرة تكفير الآخر وإخراجه من الدين الإسلامي وبالغت بعض الفرق في الخصومة مع الأطراف الأخرى، ووصل عندها الأمر أن تلجأ إلى استخدام أسلوب القتل والعنف والإرهاب مع كل من يخالفها في الرأي، وانتشر فكرهم في المجتمع الإسلامي انتشار النار في الهشيم، ووجد في كل حقبة زمنية من يتبنى هذا الفكر ويدعو له بكل ما أوتي من قوة، ولم نسلم في وقتنا الحاضر من شر هذا الفكر، فظهرت جماعات وأحزاب مارست القتل والعنف والإرهاب بأشكال لم يعهدها الإنسان منذ وطأت قدماه الأرض.

ولمعرفة جذور هذا الفكر ومراحل تطوره في المجتمع الإسلامي سيتم في هذا الفصل دراسة جماعة الخوارج التي ظهرت في فترة حكم الخليفة عثمان بن عفان، والتي اعتبرت القاعدة الأساسية للفكر المتطرف إلى جانب عدد من الجماعات المتطرفة الحديثة مثل جماعة المسلمين، والجماعة الإسلامية، و الجبهة الإسلامية العالمية (القاعدة) والتي أفرزت عددا من الجماعات التي كانت أكثر تطرفاً وهي:

1- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) 2 - جبهة النصرة.

1.1.4 الخوارج

بدأت الخلافات وبذور الفتنة بالازدياد مع سنوات الحكم الأولى لتولي عثمان بن عفان الخلافة الإسلامية، خاصة وأن الإسلام لم يستطع القضاء على مفهوم وثقافة القبيلة التي كانت

سائدة في الماضي خلال فترة زمنية قصيرة. بدا جلياً وواضحاً أن أحداث الفتنة التي بدأها عبدالله بن سبأ، سوف تنهي عصر الخلفاء الراشدين، وستكون البداية لإنهاء الدولة الإسلامية. كانت هذه العوامل مقدمة وسبباً في ظهور معارضة ضد شخص عثمان بن عفان التي طالبت به بالتنازل عن الخلافة¹.

عندما تولى عثمان بن عفان خلافة المسلمين بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما رأى عبدالله بن سبأ الحاقق على الإسلام والمسلمين، أن الفرصة في إحداث صدع في المجتمع الإسلامي باتت سانحة، فبدأ بالتنقل بين ولايات الدولة الإسلامية و التشكيك بأحقية عثمان بن عفان في الخلافة والدعوة لعزله وقتله وبث الافتراءات على شخص عثمان. واستمر بذلك حتى اكتشف أمره ونفيه إلى مصر، إذ استطاع استمالة قلوب بعض الجاهلين والناقمين على الحكام والولاة وبث أفكاره التي كانت تهدف لزعة أمن وتماسك الدولة الإسلامية. إذ قال بأن لكل نبي وصي وأن علي بن أبي طالب هو وصي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبذلك علي رضي الله عنه هو أحق من عثمان في الخلافة².

وبدأت الخلايا المتبنية لأفكاره بالنمو بشكل سري، واتجهت نحو حياكة المؤامرات، ووضع الخطط من أجل تنفيذ مخططهم في الثورة على عثمان بن عفان، وقاموا بتجميع أنفسهم، وتوجهوا إلى المدينة المنورة من أجل الخروج على حكم عثمان رضي الله عنه، وبهذه الحادثة شهدت الدولة الإسلامية أول ظهور لمعارضة تخرج على الخليفة، وكان عددهم قرابة ألفين مقاتلاً يحملون السلاح، حيث كان هذا العدد كبير بالنسبة لسكان المدينة المنورة، وفي تلك الفترة كان معظم أهالي المدينة متوجهين لمكة لأداء فريضة الحج، بمشاركة عدد كبير من الصحابة، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً رفض الخروج لمواجهتهم خوفاً من إشعال الفتنة بدلاً من تهدئتها، وشعر كبار الصحابة ومعهم علي بن أبي طالب بخطورة الموقف بعد قيام المعارضة بحصار بيت عثمان بن عفان وطلبوا منه محاورتهم لتهدئة الموقف. و وعد عثمان بالموافقة على

¹ الحريري. محمد عيسى: الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج. ص9. goo.gl/e9obgj

² المرجع السابق. ص9.

مطالبهم واختيار من يحكم المسلمين من يرضونه ويرضي الله وبذلك هدأت النفوس وعادت الجموع.¹

لم يكن قادة المعارضة يرغبون في حل الأمور على هذا النحو، وسعوا في إثارة الناس من جديد، فقاموا بتزييف كتاب علي أنه من عثمان إلى والي مصر يأمر من خلاله معاقبة المعارضين فور وصولهم وإعدامهم، فما كان من المعارضة إلا العودة إلى المدينة ومعاودة حصار بيت عثمان رضي الله عنه وطالبوا عثمان في هذه المرة بالتوبة إلى الله. أي أن عثمان في نظرهم قد كفر بحق الله وهنا ظهرت نواياهم التكفيرية. حيث دخل على عثمان رجل من المعارضين وبیده قضيب حديد وبعد سؤال عثمان عن أي ملة تنتمي؟ أجابه عثمان على أنه على ملة إبراهيم وما هو من الكافرين فقام الرجل بضربه بالحديد وقتله.²

بعد قتل عثمان، رضي الله عنه، أجمع الصحابة على أن يكون علي بن أبي طالب خليفة المسلمين. رفض علي الأمر في بادئ الأمر، ولكن بعد محاولات وافق وبدأ بحملة عزل عدد من الولاة الذين ساهموا في دعم وتحريك المعارضة ضد عثمان وكان من بين هؤلاء معاوية بن أبي سفيان الذي رفض الانصياع لأوامر علي، وخرج عن قراراته، واستقل عنه ولم يكتف بذلك، بل خطط للقيام بحملة معارضة ضد خلافة علي. وبدأ بتحريض الناس على علي متهمه بالمشاركة بقتل عثمان رضي الله عنه، ومطالباً بالثأر منه وانضم إلى معاوية طلحة والزبير وانضمت إليهم أيضاً السيدة عائشة رضي الله عنها.³

ثارت الناس بتحريض من معاوية من جديد مرة أخرى، وهذه المرة كانت علي بن أبي طالب وطالبوه بالثأر من قتلة عثمان، ودارت معركة سميت بمعركة (الجمل) قتل فيها ثلاثة عشر الفا ومعهم طلحة والزبير حيث كان لهذه المعركة تأثير كبير على تماسك ووحدة المسلمين، وبدأت عوامل التفرقة والتفكك بالظهور.⁴

¹ الحريري. محمد عيسى: الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج. مرجع سابق. ص 10.

² المرجع السابق. ص 11.

³ المرجع السابق. ص 14.

⁴ المرجع السابق. ص 16.

تلت أحداث هذه المعركة قيام معاوية بن أبي سفيان ومعه عمرو بن العاص بمعركة ضد علي بن أبي طالب عرفت بمعركة (صفين) حيث استمرت أحداثها عدة أيام، تباينت فيها الانتصارات والهزائم بين جيش علي وجيش معاوية وعمرو لكن في نهاية المعركة كانت الغلبة لجيش علي، وفي هذه الأثناء اقترح عمرو بن العاص على معاوية بن أبي سفيان بالتفكير بخطة تزيدهم قوة واجتماعا وتزيد جيش علي فرقة، وكانت كما يلي بأن يكون القرآن الكريم حكما بينهم، وبذلك يضمنوا نهاية المعركة إذا وافقوا، وأما إذا رفضوا، فإنه سيكون فئة من جيش علي تقبل الحكم وبذلك يضمن وقوع الفرقة بينهم وهذا ما حصل، فقد خرجت جماعة من جيش علي وافقت على التحكيم، إلا أن علي بن أبي طالب رفض ذلك وأعتبرها خديعة مدبرة من معاوية وعمرو، وحذر جيشه من الوقوع فيها إلا أن هذه الفئة رفضت الانصياع لأوامر علي بمواصلة القتال، وقالوا له إما أن تقبل، وإما أن نسلمك لهم، أو نقتلك كما فعلنا بعثمان، فما كان من علي إلا أن يذهب إلى قرار المفاوضات والتحكيم مع معاوية وعمرو.¹

لم يكن علي بن أبي طالب من حادثة التحكيم إلا التفرقة التي بدأت تمزق جموع المسلمين ووحدتهم، وبات جيش علي منقسما إلى قسمين بعد أن كانوا متماسكين قبل المعركة وما أن وصل جيش علي إلى الكوفة حتى انشقت الجهة التي أيدت التحكيم، وأصبحت تعرف باسم الخوارج واستقرت في منطقة أسمها (حروراء)، لكن علي سعى جاهدا من أجل إبرام صلح معهم، وإعادة الوحدة والتماسك إلى المجتمع الإسلامي، لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وبعد ذلك كان هناك نية من قبل علي لمحاربة معاوية من جديد إلا أن الناس أصرت على محاربة الخوارج أولا، وقامت معركة بين الطرفين عرفت بمعركة (النهروان) تكبدت الخوارج فيها خسائر فادحة وهزيمة عظيمة، لكنها لم تكن كافية للقضاء عليهم واستمرت الجماعة بالتنقل ونشر فكرها التكفيري الذي طال تكفير معظم الناس حتى انتهى الأمر بقتل علي يد جماعة تابعة لهم.²

¹ الحريري. محمد عيسى: الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج. مرجع سابق. ص 17.

² المرجع السابق. ص 17-20.

يرى الباحث في تاريخ المسلمين أن الأحداث التي وقعت في زمن الخليفين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وأدت إلى مقتل كل منهما، قد أشعلت الحقد والكرهية في المجتمع الإسلامي وساهمت في انقسام المسلمين إلى طوائف ومذاهب مختلفة ومتصارعة كمذهب السنية ومذهب الشيعة، إلى جانب العديد من الفرق والأحزاب الأخرى التي ساهمت بدورها في تعميق الخلافات الإسلامية بدلاً من أن تكون هذه المذاهب والأحزاب معززا للإسلام الذي أعطى مجالاً واسعاً لحرية التفكير في الأمور المستجدة على الإنسان وفق الظروف والأوقات. إضافة إلى ذلك فإننا يمكن ملاحظة مدى تعصب المجتمع تجاه شخوص على حساب وحدة وتماسك الأمة، وظهر ذلك أثناء السرد التاريخي للأحداث التي حصلت بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من استمرار النزعة العربية تجاه حب السلطة ونفي الآخر.

2.1.4 جماعة المسلمين

لا بدّ من إلقاء الضوء على هذه الجماعة، ولو بشرح بسيط عن كيفية تأسيسها، وبعض عناصرها، وأفكارها المتطرفة التي زرعت الكره في نفوس أعضائها، إلى جانب نظرتها للمجتمع والناس. حتى وإن لم يكن لها وجود وتأثير في هذه المرحلة، إلا أنها ساهمت في تكريس الأفكار التكفيرية المتشددة والمتعصبة وزرعها في عقول العديد من المؤيدين لها.

1.2.1.4 نشأة الجماعة

ظهرت الجماعة نتيجة الاختلاف الذي حصل بين بعض أعضاء الإخوان المسلمين في أحد السجون المصرية عندما طلبت مجموعة من رجال الأمن بأن يعلن المعتقلون تأييدهم للرئيس جمال عبد الناصر، فأدى ذلك إلى اختلاف وانقسام فيما بينهم، فقد أعلنت فئة منهم تأييدها للرئيس على أمل الإفراج عنهم، في حين رفضت فئة أخرى إعلان التأييد، بل صرحوا بأن الرئيس لا يختلف عن أبي جهل وأبي لهب وأنه كافر، واعتبروا من أيدوا الرئيس مرتدين وكفارا، والمجتمع بأكمله كافر، على اعتبار أنه مؤيد للرئيس.¹

¹ زين العابدين، محمد سرور: جماعة المسلمين، ط 1. لندن: دار الجابية. 2011 ص 395-396.

استلم القيادة في بداية الأمر علي عبده إسماعيل، وتولى من بعده شكري مصطفى قيادة الجماعة الذي كان معتقلاً في السجون المصرية من العام 1965 إلى العام 1971، أي بعد استلام الرئيس أنور السادات للحكم وسميت الجماعة باسم جماعة المسلمين، في حين أطلقت عليها السلطات الحاكمة جماعة التكفير والهجرة¹.

2.2.1.4 أفكار الجماعة

بدأت الأفكار المتطرفة المتشددة بالظهور مع إعلان شكري مصطفى قائد الجماعة بأنه ظلّ الله على الأرض، ومعلنًا نفسه أميراً للمؤمنين، وتبنى مجموعة من المبادئ التي سارت الجماعة على نهجها، بدايةً من أن فقهاء الأمة سواء القداماء أو الموجودين حالياً مرتدون عن الدين الإسلامي، أما بخصوص الشريعة الإسلامية والقرآن والسنة النبوية والأحاديث، فما كان يوافق أقوالهم وأفكارهم قبلوه، وما كان يخالفها تركوه، فالنصوص والأدلة الخاصة بالشريعة الإسلامية هي الأقوال الصادرة عن قيادة الجماعة، وعلى الناس العمل بها، ولا يحق لأحد أن يخالفها، والإنسان لا يعتبر مسلماً إلا إذا كان منتبياً إلى الجماعة، وغير ذلك فهو كافر، والجماعة التي تحمل شعار الإسلام الحق، وباقي الجماعات وحتى وإن كانت دينية فهم في كفر وضلال، لأن مخالفتهم لرأي الجماعة وقائدها يمكن أن تكون من الكبائر ويمكن أن تصل إلى مرحلة الردة عن الإسلام².

والمسلم بنظرهم مرتبط بأنظمة الحكم، فمن يشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، ويقيم الفرائض الإسلامية، ويكفر الطاغوت ذلك هو المسلم الصحيح. أما من لا يكفر الطاغوت فهو مرتد كافر، أما المعاملة الحسنة مع غير المسلمين، فهي غير معترف بها، وغير واجبة؛ لأن الأصل عدم المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، فالتسامح مقتصر فقط مع المسلمين الذين يبايعونهم³

1 زين العابدين، محمد سرور: جماعة المسلمين، مرجع سابق، ص 396.

2 المرجع السابق. ص 400-402.

3 عماد، عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي. مرجع سابق. ص 1667.

بعد إطلاق سراح شكري مصطفى عام 1971 انتشرت أفكار الجماعة بشكل سريع، وسكن جزء من عناصر الجماعة في أحياء فقيرة حول القاهرة، والجزء الآخر سكن الجبال والكهوف، وبهذه الطريقة استطاع شكري مصطفى عزل عناصر الجماعة عن باقي المجتمع¹ معتمداً على مبدأ بأن على المسلمين الهجرة من دار الكفر، معتبراً هجرتهم واجباً شرعياً لا مفرّاً منه، فهم فضلوا الهجرة والانعزال حتى لا يقعوا تحت أنظمة الحكم التي تصدر القوانين الوضعية الكافرة التي يحرم على المسلم تنفيذها والتقيدها بها، حتى لا يصبح كافراً ولا يوجد أي مبرر للمسلم للتعامل مع هذه القوانين، سواء كان مكرهاً، أو مضطراً، أو عن طريق الخطأ، على اعتبار علم المسلم المسبق بأنها كافرة².

وبذلك أصبحت الجماعة هي بمثابة المجتمع للعناصر وأي فرد يخرج من الجماعة يعتبر كافراً. واتخذت الجماعة قراراً بتصفية بعض الشخصيات، الأمر الذي أدى إلى اعتقال أربعة عشر من عناصر الجماعة، فما كان من الجماعة إلا أن قامت باختطاف وزير الأوقاف المصري محمد حسين الذهبي، وطالبت بعدة مطالب رفضتها الحكومة، منها الإفراج عن أعضاء الجماعة من السجون، والسماح بنشر كتاب الخلافة لمصطفى شكري في الصحف، وعلى أثر ذلك أصدر قائد الجماعة أمر قتل الذهبي.

لم يمضِ عدة أيام حتى تمكنت السلطات من اعتقال عدد كبير من أعضاء الجماعة على رأسهم شكري وحكمت على خمسة منهم بالإعدام من بينهم شكري عام 1978³.

أدى إعدام شكري ورفاقه إلى ضعف الجماعة، فبعد أن كانت الجماعة تضم بضعة آلاف في أوج قوتها في سبعينيات القرن الماضي، أصبح عدد عناصرها لا يتجاوز الألف عنصر. ويمكن الإشارة إلى أن الفكر الذي تبنته الجماعة قائم على تكفير كل مخالف للعقيدة والفقهاء الممتد والمتطابق لفكر الخوارج التكفيريين⁴.

1 العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 56-58.

2 منيب، عبد المنعم: دليل الحركات الإسلامية المصرية، ط الأولى. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2010. ص 117-118.

3 العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 57.

4 منيب، عبد المنعم: دليل الحركات الإسلامية المصرية. مرجع سابق، ص 116-117.

3.1.4 الجماعة الإسلامية

تعتبر الجماعة الإسلامية واحدة من الجماعات المتطرفة التي تبنت العديد من الأفكار المتطرفة، إلى جانب العديد من عمليات الاغتيالات والتفجيرات التي طالت عددا من القيادة المصرية في سبعينيات وثمانينيات وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي، إلا أنه شهدت الجماعة تغيرا ملحوظا في أفكارها، وأعلن قادة الجماعة نبذهم للعنف الذي كان منهاجا متبعا في تعاملهم مع الآخرين، واستبداله بالطرق السلمية للعمل الإسلامي.

1.3.1.4 التأسيس

الجماعة الإسلامية مجموعة من الجماعات الإسلامية الجهادية التي توحدت تحت راية وقيادة واحدة، على يد محمد عبد السلام فرج عام 1979 وبداية 1980، حيث كانت جماعة كرم زهدي (وجه قبلي) وجماعة سالم الرحال (وجه بحري) تعمل كل واحدة على حده وفق منظور معين، حتى وإن كان هناك التقاء في بعض الأفكار والمبادئ¹ بعض هذه الجماعات تشكلت بعد تولي أنور السادات للحكم، بخصوص الجماعة الإسلامية بقيادة كرم زهدي التي استطاعت العمل بحرية بعد قيام السادات بفتح المجال لها رغبة منه في التخلص من اليساريين، حيث استطاعوا الفوز بالانتخابات الطلابية في الجامعات، وكانت بداية دعواتهم تختص بالدعوة إلى الدين الإسلامي ومحاربة المنكرات والفصل بين الذكور والإناث في الجامعات، إلى أن تم وضع إطار تنظيمي للجماعة، بعدها تحولت الجماعة إلى العمل خارج إطار الجامعة وإقامة الاعتصامات المنددة بسياسة السادات ونظامه الأمر الذي جعل الرئيس المصري أنور السادات أن يقوم بإصدار أمر اعتقال بحق أعضاء الجماعة في العام 1981 أي قبيل اغتياله، إلا أن قيادة التنظيم استطاعوا الفرار².

بخصوص محمد عبد السلام فرج الذي كان ينتمي إلى تنظيم الجهاد السري، استقر في القاهرة، وعمل موظفا في جامعة القاهرة، هذا الأمر مكن فرج من القدرة على استقطاب شباب

1 عماد، عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي. مرجع سابق، ص 1620.

2 العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 63-64.

الجامعة لديه، ولم يكتف بذلك بل أصبح يتردد على الجوامع لضم روادها، وما أن جاء العام 1980 حتى استطاع أن يلتقي بكرم زهدي بعد علمه بمكان اختبائه حيث كان للقاء فرج بزهدى أهمية كبيرة ساهمت في دمج تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية¹.

أما محمد سالم الرحال (وجه بحري) لم يتمكن من قيادة تنظيمه حتى تم اكتشاف أمره من قبل السلطات، وتم ترحيله إلى الأردن، واستلم القيادة من بعده كمال السعيد حبيب فكان فرصة بالنسبة لفرج لعرض فكرة ضم تنظيم الرحال إلى تنظيمه، ووافق الرحال على فكرة ضم التنظيم وفق هذه الطريقة تم تأسيس الجماعة الإسلامية التي ضمت مجلساً للشورى مكوناً من أحد عشر عضواً، إلى جانب تعيين الدكتور عمر عبد الرحمن أميراً للجماعة².

2.3.1.4 الرؤية الفكرية التي توحدت عليها التنظيمات الثلاث

اعتمدت الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد على مجموعة من المبادئ الفكرية التي تتبناها، فكانت تنظر إلى حكام الأرض على أنهم طواغيت لا يمكن إزالتهم إلا بقوة السيف، فهم يحكمون بواسطة قوانين كافرة وضعها الاستعمار، وكانت ترى بضرورة إعادة الخلافة الإسلامية التي تقع على عاتق المسلمين جميعاً، وأن الدولة الإسلامية لن تقوم إلا من خلال القتال. أما تكفير المجتمع فهو خاص بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى المؤسسات الخيرية فقط أما أفراد المجتمع لا يشملهم التكفير لأنها مجتمعات جاهلة حسب نظرهم والتكفير لا يشملهم إلا في حالة واحدة فقط، إذا كانوا فرادى أما إذا شكلوا أحزاب أو اشتركوا فيها فهم كفار لأنهم لا يتقوا بأي حزب أو جماعة أخرى³.

سعت الجماعة للسيطرة على نظام الحكم في فترة حكم أنور السادات، حيث وضع عبود الزمر، أحد أعضاء الجماعة، خطة للسيطرة على الحكم، إلا أن الخطة لم تكن ناجحة، بسبب عدم نضج التنظيم بشكل كافٍ حيث كانت الموافقة على قرار اغتيال أنور السادات على يد خالد

1 العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 65.

2 المرجع السابق. ص 66.

3 عماد، عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي. مرجع سابق، ص 1621-1622.

الإسلامبولي أثناء العرض العسكري في ذكرى حرب تموز قراراً متسرعاً بسبب عدم توفر
الإمكانات للسيطرة على التجمعات العسكرية الحساسة¹.

على إثر اغتيال السادات، وقيام الجماعة بالهجوم على مراكز الأمن في أسبوط التي قتل
بها عدد كبير من أفراد الشرطة، تم اعتقال قادة الجماعة الإسلامية وألقوا في السجون، حتى تم
الإفراج عن عدد كبير من أعضائها عام 1983. وعاد نشاطها في فترة الرئيس حسني مبارك،
حيث نسبت لها العديد من عمليات الاغتيالات والتفجيرات، أهمها: اغتيال رفعت المحجوب،
رئيس مجلس الشعب، إلى جانب عدد من التفجيرات التي استهدفت السياح الأجانب. استمرت
الأفكار التكفيرية والعنيفة الصادرة من الجماعة حتى تم الإعلان من قبل قيادة الجماعة عن
مبادرة لوقف سياسة العنف التي تنتهجها الجماعة وذلك في تموز 1997.²

4.1.4 القاعدة

يرى الباحث أن المقاتلين العرب الذين هاجروا من مختلف الدول العربية أو الغربية
للقتال في أفغانستان كان لهم دور كبير في تأسيس التنظيم ووضع قواعده الأساسية وترتيب
شؤونه الداخلية ووضع أفكار يتبناها التنظيم. فقد مر التنظيم بمراحل حتى وصل إلى القوة التي
يمتلكها الآن، واستطاع أن يكون له فروع في عدة دول، وأصبح عناصره متواجدين في مختلف
دول العالم، وانشقت عنه جماعات أكثر تطرفاً وتعصباً في أفكارها ساهمت في استباحة الدم بين
أبناء الدين الإسلامي.

1.4.1.4 النشأة والتأسيس

لعبت الحرب الدائرة بين الاتحاد السوفيتي و شعب أفغانستان دوراً بارزاً في زيادة عدد
المهاجرين الراغبين في القتال، حيث خرجت دعوات من مختلف الدول العربية طالبت بنصرة
إخوانهم المسلمين في أفغانستان من الهجمات التي يقودها الاتحاد السوفيتي ضدهم إضافة إلى

1 العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 67.

2 عماد، عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي. مراجع سابق، ص 1623-1624.

وجود رغبة من قبل الحكومات العربية لإظهار أنها مازالت تتبنى سياسة المقاومة والجهاد. ولا شك أن الجانب الأمريكي أيضاً كان له دور عن طريق غض النظر عن هجرة المجاهدين إلى أفغانستان من أجل قتال الاتحاد السوفيتي الخصم الحقيقي لأمريكا في تلك الفترة حيث كان الدور الأمريكي عاملاً مشجعاً للدول العربية لتسهيل عمليات الهجرة من أراضيها واعتبروا ذلك فرصة لإرضاء أمريكا وتقوية علاقاتهم بها.¹

بدأت أعداد المجاهدين المتواجدين في أفغانستان بالازدياد بالتزامن مع وجود أسامة بن لادن زعيم التنظيم فيما بعد، إلى جانب وجود عبدالله عزام الأب الروحي للمقاتلين العرب في أفغانستان في تلك الفترة، فتهيأت الظروف لتأسيس بيت الأنصار عام 1984 على يد أسامة بن لادن والذي خصص لاستقبال المجاهدين وتسجيل بياناتهم الشخصية حيث كانت إحدى الغرف التابعة لبيت الأنصار تختص ببيانات المجاهدين القادمين من الخارج والتي كتب عليها (ممنوع الدخول قاعدة بيانات الشباب) و اشتق التنظيم فيما بعد اسمه من هذه الغرفة وبات يعرف باسم القاعدة.²

وفي نفس العام أسس عبدالله عزام مكتب الخدمات الذي كانت مهامه نشر الفكر الجهادي وجمع الأموال والتبرعات للتنظيم، وبذلك شكل بيت الأنصار ومكتب الخدمات النواة الأساسية التي تجتمع المجاهدين من خلالهما تحت مظلة الجبهة الإسلامية العالمية التي تشكلت بعد نشر البيان التأسيسي لها الذي وقع عليه كل من أسامة بن لادن والجماعة الإسلامية المصرية وجماعة الجهاد في بنغلادش وجماعة العلماء في باكستان. وكان تأسيس الجبهة مقدمة لبلورتها وتحولها إلى تنظيم القاعدة الذي انتشرت عناصره وأفكاره المتطرفة في شتى أنحاء العالم وبدأ بسلسلة عمليات تفجيرية كان أبرزها تفجير برج التجارة العالمي في 11-أيلول-2001.³

¹ الجمحي، سعيد علي عبيد: تنظيم القاعدة النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد، ط 1. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2008. ص 76.

² العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة، ط 1. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات. 2014. ص 73.

³ الجمحي، سعيد علي عبيد: تنظيم القاعدة النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد. مرجع سابق. ص. 272.

2.4.1.4 الفلسفة الفكرية التي يعتمد عليها التنظيم

يعتمد التنظيم في معظم أفكاره التي يتبناها على أساسين هما فكر ابن تيمية، والفكر السلفي الذي يتضمنه الكثير من التعصب والمغالاة في الدين، وينطلقان من أساس التفسير الحرفي لأحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) دون تمييز بين الأحداث وفحصها إذا ما كانت تنطبق مع ما جاء به القرآن الكريم ودون أي اعتبار لطبيعة الظروف المكانية والزمانية عند قول الحديث، حيث كان أسامة بن لادن زعيم التنظيم سابقاً يعتبر أي تفسير للحديث المروي عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وفق ظروف الزمان والمكان هو محاولة للاستهزاء بأحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) فالحديث يجب أن يؤخذ كما هو، على اعتبار أن الفكر السلفي استطاع إيجاد الحلول منذ زمن، وهم على دراية بالدين والعلم أكثر من علماء الحاضر، فأى اعتراض على ما قاله السلف أمر غير مقبول لا منطقياً ولا عقلياً، فعلى أي أساس يمكن لشخص ان يعترض على ما أقره علماء السلف، وهو بذلك يعتبر نفسه أعدل منهم وأكثر علماً، وهو أمر غير مقبول، حسب رأيهم، فلا حاجة لاستخدام العقل فهم يعتمدون على النقل في فهم الدين¹.

من هنا تبدأ أول طريقه يمكن من خلالها تغييب العقل عن التفكير، وإيجاد حلول واجتهادات تتناسب مع الزمن الحاضر وطبيعة المكان الذي يختلف من ما كان عليه سابقاً، ويؤكد أيمن الظواهري، الذي أصبح زعيماً لتنظيم القاعدة بعد مقتل أسامة بن لادن على تأخير وتغييب العقل بمزيد من الغلو في الدين، حيث يقسم الناس إلى قسمين: إما كافر، وإما مؤمن؛ فالمؤمن من يطيع الشريعة الإسلامية دون أي نقاش أو تفكير، ومن يناقش بتفاصيل الشريعة بنظره إنسان غير عاقل ومجنون، فكيف لإنسان أن يناقش بالنص الديني أو بالتفسير السلفي، وبذلك ترسخت في عقول الكثير من السلفيين الحاليين فكرة أنه لا جدوى من مناقشتك، وهل يناقش المجنون أصلاً؟²

¹ رمضان، حسن محسن: تشريح الفكر السلفي المتطرف، مرجع سابق. ص 120-121.

² المرجع السابق. ص 126.

فتنظيم القاعدة بشكل عام لا يقوم بأي عمل إلا إذا توافق مع نص وحكم سابق، وجميع هذه النصوص والأحكام نابعة من السلفيين ومن شيخ الإسلام، ابن تيمية، وفق تعبيرهم.

لم يقتصر الفكر الذي يتبناه التنظيم على الإنسان بمفرده بل قسم المجتمع والدولة إلى قسمين: الأول: دار الكفر، والثاني: دار الإسلام، فدار الإسلام من كان أهلها مسلمين مطبقين شرائع الإسلام وأحكامه ونصوصه التي يؤمنون بها، أما دار الكفر فهي التي لا تطبق فيها الأحكام الإسلامية والنصوص الشرعية، وبغض النظر عما إذا كانت الأغلبية الساحقة هم مسلمون، فهم بنظرهم كفار، وجب قتالهم عن طريق الجهاد الذي هو أساس التوحيد وهو فرض على جميع أفراد الأمة، لا يحتاج إنفاً من الحكام لأنه مفروض منذ وجود سيدنا موسى عليه السلام وحتى عودة سيدنا عيسى وبذلك فإن هذه الفترة هي فترة جهاد.¹

وبخصوص الجهاد، فهو لا يقتصر على أعداء الإسلام والكفار، بل يشمل أهل الكتاب من المسيحيين واليهود حتى وإن لم يكونوا معتدين، ويشمل أيضاً المسلمين ممن يطبقون القوانين الوضعية، فهؤلاء يتم التعامل معهم وفق قاعدة الولاء والبراء، فالموالاة تكون للمؤمنين الصالحين الذين يجب مناصرتهم وموالاتهم والدفاع عنهم، أما البراء فتكون لغير الموالين لهم من المسيحيين واليهود، والمسلمين غير الملتزمين بالشرعية الإسلامية.²

3.4.1.4 تنظيم القاعدة ونظريته إلى الحكام وشرائح المجتمع

ينظر تنظيم القاعدة إلى جميع شرائح المجتمع (حكام، علماء، جماعات دينية أخرى، طوائف دينية، حتى نظام تعليمي) على أنهم عدو يجب محاربتهم باعتبارهم عائقاً وسبباً يققوا أمام إقامة وتطبيق شرع الله على الأرض، إضافة إلى وضعهم قوانين كافرة تنظم حياة الناس والمواطنين على حد تعبيرهم وإهمالهم إقامة نظام تعليمي يتناسب مع جوهر الدين الإسلامي وفق تصورهم.

¹ عماد، عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ط الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2013. ص 1250.

² المرجع السابق. ص 1252.

4.4.1.4 نظرة تنظيم القاعدة إلى الحكام

تنظر القاعدة إلى الحكام العرب على أنهم الخطر الأكبر على الأمة الإسلامية، فهم من يضعون القوانين الوضعية الكافرة في المقدمة على حساب أحكام الشرع، فأحكام العقل ليس لها حاجة في ظل وجود نصوص الإسلام¹ ويصفونهم بالطواغيت الأحياء الذين يجب الخروج عليهم ومواجهتهم، فقتالهم جهاد في سبيل الله وهو أوجب من جهاد اليهود، وهم مرتدون كافرون فالأولى اقتلاع القيادة الكافرة وإقامة شرع الله² وإن البراءة والتكفير للطواغيت هي من أولويات الجهاد، فكل من يعارض شرع الإسلام، ويعارضهم كجماعة يقع في خانة التكفير والتخوين. والطواغيت تضم الحكام وأجهزتهم الأمنية ومحاكمهم وديساتيرهم وقوانينهم وحتى أعلامهم³. فالأصل في جيوشهم وأجهزتهم الأمنية الكفر حتى يظهر عكس ذلك⁴ فكل هذا يجب التعامل معه عن طريق الحوار المسلح، من تفجير وقتل وتدمير وخراب، وإسقاطهم بقوة السلاح فهم في ضلال مبين⁵ والخروج على الحكام لا يعتبر فتنة، وإنما هو من أجل مصلحة الأمة، وقتالهم أقل فتنة من السكوت عليهم، لأنهم يقفون عائفاً أمام الناس في تطبيق شرع الإسلام ولا يمكن أن نجد ناقضا من نواقض الإسلام إلا وهم سبباً فيه، والمسلم الصحيح يجب أن يكون على قناعة تامة بهذه الأفكار⁶ وبالإضافة لقتال الطواغيت الأحياء يجب قتال الطواغيت الأموات من قبور وتمائيل للأموات وأصنام فالسلفية الجهادية تولى قتال الطواغيت الأحياء أهمية أكبر من قتال الطواغيت الأموات، وتضعها في المقدمة، فالأولى قتال الأحياء قبل الأموات؛ لأن خطرهم على الأمة أكبر، أما السلفية غير الجهادية لا ترى الحكام العرب مرتدين وطواغيت فالأهم عندهم إقامة الدولة الإسلامية.⁷

¹ رمضان، حسن محسن: تشريح الفكر السلفي المتطرف. مرجع سابق. ص 121.

² الجمحي، سعيد علي عبيد: تنظيم القاعدة النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد. مرجع سابق. ص. 196.

³ عماد، عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي. مرجع سابق. ص 1254.

⁴ العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 114.

⁵ رمضان، حسن محسن: تشريح الفكر السلفي المتطرف. مرجع سابق. ص 120.

⁶ العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 114.

⁷ الجمحي، سعيد علي عبيد: تنظيم القاعدة النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد. مرجع سابق. ص 197.

5.4.1.4 نظرة تنظيم القاعدة إلى الفقهاء

بالنسبة للفقهاء من وجهة نظر تنظيم القاعدة فهم باعوا علمهم إلى طواغيت الأرض الذين أمرنا الله بقتلهم، وحلوا أعمالهم، وساهموا في تضليل الشباب وتخدير أفكارهم وعقولهم، ويهتمونهم بأنهم أخذوا الشهادات من أجل الوظائف وليس من أجل خدمة دينهم، وهم لا يفقهون حتى لو أنهم حصلوا على أعلى الشهادات، ولا يستثنون أيضاً الكتاب من ذلك فهم أصحاب الأرقام المأجورة فكل هذا الهجوم عليهم لأنهم موظفو دولة لا يمكن لعاقل أن يرجع إليهم في أمور دينية.¹

6.4.1.4 نظرة تنظيم القاعدة إلى الجماعات الدينية الأخرى

ينظر تنظيم القاعدة إلى من يخالفهم في الآراء من الجماعات الدينية الأخرى التي تشارك في الحكومات والبرلمانات عن طريق الانتخابات فهم في البداية يقدمون لهم النصح والإرشاد، فإذا أصروا على مجازاة الطاغوت فلا مانع لديهم من معاملتهم كمعاملة الطاغوت وقتالهم، لكن الأولى عندهم هو قتال الطاغوت.²

7.4.1.4 نظرة تنظيم القاعدة إلى المسيحيين

بالنسبة إلى المسيحيين من وجهة نظر القاعدة فهم غير معصومين من القتل وهم مستهدفون من قبلهم حتى وإن حصلوا على أمان وذمة من الحكام فهذا الأمان غير معترف به، لأن الحاكم بنظرهم طاغوت كافر غير مؤهل لإعطاء الأمان، وبالتالي إذا تواجدوا في دار المسلمين يجب إخراجهم منها بغض النظر عن سبب وجودهم حتى وإن كانوا يقدمون خدمة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو حتى خدماتية، لأن دار الإسلام لا يمكن أن يجتمع فيها دين غير الدين الإسلامي، والديانة المسيحية بنظرهم ديانة خالية من الشريعة ولا يوجد فيها نص يفرض على المسلمين طلب الحماية عند وجودهم في بلادهم كما هو موجود في الإسلام، فإذا قام

¹ العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 116.

² المرجع السابق. ص 119.

مسيحي بقتل مسلم فهو بذلك يخالف النظام العلماني والديانة المسيحية لخلوها من أي نص يدل على ذلك، أما بالنسبة للمسلمين فيجوز لهم قتل المسيحيين إذا لم يحصلوا على الحماية من زعيم القاعدة أو أي جماعة إسلامية سلفية.¹

8.4.1.4 نظرة تنظيم القاعدة إلى نظام التعليم

بالنسبة لنظام التعليم في المدارس هو نظام غير إسلامي يجب مقاطعته ومحاربتة، ذلك أنه نظام قائم في ظل وجود طواغيت الأمة الكفار، وتابع لمجتمعهم وقوانينهم الكافرة، فكل أب مسؤول عن أبنائه، و تقع مسؤولية التعليم هنا على عاتق طوائف المسلمين، التي بدورها يجب أن تعمل على توفير البدائل عن هذه المدارس، واستبدالها بنظام الكتاتيب وعدم زجها في المؤسسات التعليمية التابعة للحكام ونظام الدولة والتركيز فقط على تعليم الكتابة والقراءة وتحفيظ القرآن، وإن لم تتوفر إمكانية التعليم فتصبح مسؤولية التعليم من اختصاص الأهل حسب الإمكانيات البسيطة المتوفرة حالياً.²

9.4.1.4 منهج الردع

الفكر السلفي المتطرف بشكل عام، وفكر القاعدة الممتد لهذا الفكر يجد في استئصال الدماء أمراً في غاية السهولة، وهو أمر خطير يهدد الأمة ومستقبلها ووحدتها. فالمسلم إذا ارتكب ذنباً لا يوجد أمامه عقوبة سوى عقوبة القتل مهما كان هذا الذنب، لأن المسلم بنظرهم ليس لديه أي مبرر لارتكاب المعاصي والذنوب، لعلمه المسبق بمحظورات الشريعة الإسلامية، والمسلم إذا ارتكب أي من هذه المعاصي والذنوب يصبح كافراً مرتداً، فحسب رأي أحد منظري القاعدة ابن قدامة النوري أن الشخص المرتد من يستحل أمراً محرماً كالخمر ولحم الخنزير والميتة والدم والزنا والاعتسال من الجنابة وصوم رمضان إلخ.. من الأوامر الشرعية فإن هذه الأمور تجعل المسلم خارجاً عن ملة الإسلام والمسلمين وبالتالي وجب قتله.³

¹ رمضان، حسن محسن: تشريح الفكر السلفي المتطرف. مرجع سابق. ص 120-ص 129.

² العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة. مرجع سابق. ص 121.

³ المرجع السابق. ص 216-217.

لوحظ في السنوات الأخيرة العديد من عمليات القتل والتفجير التي طالت المدنيين ولم تتأثر القاعدة بهذه الحوادث أو تبدي ندماً وتراجعاً عن مثل هذه العمليات وازدياد أعداد الضحايا، فعمليات القتل والتفجير التي تكون في المناطق العامة وبين صفوف المدنيين قائمة وفق منطلقين، الأول: فيما يخص مسألة التمرس، أي بمعنى إذا قام العدو بأخذ المواطنين كدروع بشرية ولم يستطيعوا أن يقاتلوا فلا مانع من قتل المواطنين واعتبارهم شهداء ضحوا بأنفسهم في سبيل الله.¹

أما المنطلق الثاني: فهو مسألة الانغماس، وهو الأمر الذي يبرر العمليات التفجيرية التي يقوم بها عناصرهم والتي تستهدف المطاعم والقطارات والفنادق والطائرات وغيرها، فالمسلم المجاهد ينغمس في صفوف الكفار ويقتلهم مع علمه المسبق بأنه سيقتل في العملية التفجيرية. مع العلم أن السلفية الحديثة والمعاصرة تقف ضد العمليات التفجيرية وتعتبر أن من يقوم بذلك مثله كمثل القاتل سيعذب بالنار، إلى جانب هذه العمليات والمنطلقات التي تتبناها فيما يخص العمليات العسكرية المسلحة تدعم مسألة الاغتيالات، عن طريق إصدار العديد من الفتاوى بحق الكتاب والأدباء أمثال نوال السعداوي والكاتب الروائي حيدر حيدر ومحاولة قتل نجيب محفوظ.²

يرى الباحث أن المسلمين جميعهم معرضون للقتل وفق المنهج المتبع في تنظيم القاعدة، فحفظ الدين وفق منظورهم أهم من حفظ النفس، على هذا المبدأ تبرر عمليات القتل عند التنظيم، فلا مانع لقتل الأطفال والنساء وتدمير البيوت وقلع الأشجار وحتى هدم البيوت التي يذكر فيها اسم الله من مساجد وكنائس في سبيل نشر الإسلام وإسقاط الطاغوت الكافر إذا كانت هذه الوسيلة الوحيدة لإسقاطه.

5.1.4 تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

مما لا شك فيه أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ظهر على الساحة العربية مكتمل البناء والقوة، الأمر الذي جعل العديد من الناس يصعب عليهم تفسير ذلك، فكيف استطاع هذا التنظيم في مدة وجيزة السيطرة على مساحة جغرافية كبيرة في العراق والشام، ومن القيادة

¹ رمضان، حسن محسن: تشريح الفكر السلفي المتطرف. مرجع سابق. ص 326.

² المرجع السابق. ص 330.

والمؤسسون له، وما هي مصادر تمويله من سلاح وأموال، وما الجهات التي تقف خلف ظهوره، وما الهدف من وجوده في منطقة ساخنة سياسياً. في هذا الجزء من البحث سنحاول التعرف على هذا التنظيم بالرغم من شح المعلومات وصعوبة توفرها.

1.5.1.4 نبذة عامة عن زعيم التنظيم

أحاط الغموض بشخصية زعيم التنظيم فترة طويلة، ولم يكشف عن شخصه إلا عام 2014 في شهر تموز، على عكس باقي قيادات التنظيمات الجهادية الأخرى، أمثال أبو مصعب الزرقاوي، وأسامة بن لادن، وغيرهما الذين كانوا دائمي الظهور على شاشات التلفزة. حيث صادف ظهوره في أول أيام شهر رمضان المبارك حين أعلن عن قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من على منبر الجامع الكبير في مدينة الموصل من خلال خطبة حث فيها الناس على الهجرة إلى الدولة الإسلامية والعمل فيها والجهاد في سبيل الله¹.

إبراهيم بن عواد بن إبراهيم البدري القرشي هو الاسم الحقيقي لزعيم التنظيم، لكنه يعرف باسم أبو بكر البغدادي، بالإضافة إلى أنه يعرف باسم أبو دعاء، والشيخ والدكتور إبراهيم. ولد أبو بكر في مدينة سامراء عام 1971 وحصل على شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من الجامعة الإسلامية في بغداد². لزعيم التنظيم زوجتان الأولى اسمها أسماء الكبيسي، تزوجها بعد حصوله على درجة الدكتوراه³. أما الثانية اسمها سجي تزوجها بعد مقتل زوجها فلاح إسماعيل جاسم أحد أعضاء جيش الراشدين، وهي تنتمي إلى عشيرة متدينة كبيرة، وهي عشيرة الدليم، التي تعد من أكبر العشائر في العالم العربي، ويقدر عدد أفرادها لى سبع ملايين شخص⁴.

¹ خطبة الجمعة في الجامع الكبير في الموصل لأبي بكر البغدادي. <https://www.youtube.com/watch?v=dIRf0EJuPak>

² داير، غوين: فوبيا داعش وأخواتها، ط الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2015. ص 77.

³ وثائقي بحثاً عن. البغدادي HF_NJOQM7pk. https://www.youtube.com/watch?v=HF_NJOQM7pk

⁴ عطوان، عبد الباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل، ط الثانية. بيروت: دار الساقى. 2015. ص 62-

بداية انخراط البغدادي وانضمامه للجماعات الجهادية كانت بعد الغزو الأمريكي للعراق، أما قبل ذلك، فقد كان خطيباً في أحد مساجد سامراء، الذي كان أغلب رواده من المتشددين إسلامياً، وقبلها كان يتردد على مسجدٍ موجود في أحد أحياء بغداد الفقيرة، حيث تمكن من خلاله تنمية مهاراته في الخطابة¹.

انضم البغدادي إلى جماعة متشددة، تعرف باسم جيش أنصار السنة، وفي تلك الفترة نشأت علاقته بأبي مصعب الزرقاوي، إلا أن البغدادي لم يقدم مبايعته للزرقاوي. وبسبب اشتباه القوات الأمريكية أن البغدادي يشترك بعمليات عسكرية ضدهم، تم اعتقاله في أواخر عام 2004م. ونقل إلى سجن في معسكر بوكا الذي يحتجز فيه عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة. حيث تمكن في فترة اعتقاله من إقامة علاقات قوية مع معتقلي القاعدة طوال فترة اعتقاله التي استمرت عامين. وبعد إطلاق سراحه العام 2006م. بدأ انضمامه إلى الجماعات الجهادية بدايةً من المشاركة في تأسيس جماعة متشددة سميت (جيش أهل السنة والجماعة)².

صادف العام الذي أطلق فيه سراح البغدادي مقتل أبو مصعب الزرقاوي على يد القوات الأمريكية، وقام البغدادي بعدها بضم الجماعة التي شارك في تأسيسها إلى مجموعة أكبر، وهي مجلس شورى المجاهدين. وتم إعادة هيكلة المجلس، وأصبح بعدها يحمل اسم (الدولة الإسلامية في العراق) وتم تعيين أبو عمرو البغدادي أميراً للدولة الإسلامية وأبو بكر البغدادي نائباً له بصفته ممثلاً للعراقيين، استمر في منصبه حتى مقتل أبو عمرو في غارة أمريكية عام 2010 واستلم أبو بكر إمارة الدولة³.

2.5.1.4 الظروف التي أحاطت بالعراق ومهدت لظهور تنظيم الدولة (العراق أولاً)

شكل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 م عاملاً أساسياً في تجميع أكبر عدد من الجهاديين المنتشرين في العالم داخل العراق، واعتبروا ذلك فرصة للجهاد ومحاربة الأمريكيين

¹ عطوان، عبد الباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل، مرجع سابق، ص 65-ص 66.

² داير، غوين: فوبيا داعش وأخواتها. مرجع سابق، ص 78.

³ عطوان، عبد الباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل. مرجع سابق، ص 67.

داخل أراضي المسلمين على حد تعبيرهم، بالإضافة إلى أنه عمل على تفتيت جميع مؤسسات الدولة العراقية، حيث شكلت هذه الأوضاع والظروف خطراً كبيراً على العراق وخلقت بدورها العديد من الصراعات الطائفية خاصة بين الطائفتين السنية والشيعة.

تشكلت العديد من الجماعات الجهادية في العراق، وأسس تنظيم القاعدة فرعاً له في العراق من أجل محاربة الاحتلال الأمريكي للعراق ومعاونه من العراقيين، وازدادت العمليات التفجيرية في جميع أنحاء العراق، وتمكنت الجماعات الجهادية من إقامة تحالفات فيما بينها تحت تنظيمات موحدة. أما تنظيم القاعدة في العراق فقد عمل على تغيير اسمه إلى الدولة الإسلامية في العراق، وجرى ذلك بعد مقتل أبو مصعب الزرقاوي في حزيران 2006.¹

أسس قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال (ديفيد بترايوس) قوات الصحوات (أبناء العراق) تحت قيادة الشيخ عبد الستار أبو ريشة، التي ضمت في عناصرها الأغلبية السنية الراضة للأعمال التي تقوم بها الدولة الإسلامية من الجرائم ضد المواطنين، وكان الهدف الأساسي من تشكيل قوات الصحوات القضاء على الدولة الإسلامية. نجحت هذه القوات من إضعاف الدولة الإسلامية والحيلولة دون توسعها وتقدمها بمشاركة قوات كبيرة من الجيش الأمريكي، وفي تلك الفترة تمكنت الدولة الإسلامية من اغتيال الشيخ عبد الستار أبو ريشة قائد قوات الصحوات في 13/أيلول/2007.²

شارك أهل السنة في قتال الدولة الإسلامية (السنية) بعد حصولهم على وعود بإشراكهم في الحكومة العراقية المقبلة وليس فقط بسبب كرههم لتصرفات الدولة الإسلامية الهمجية. وتشكلت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة نوري المالكي الذي ينتمي إلى الطائفة الشيعية بعد انتخابات 2008 م. وكانت حكومته على اقتناع أنها استطاعت التخلص من خطر الدولة الإسلامية، وكان من المفترض وفق توصية من الجنرال الأمريكي (بترايوس) أن يتم استيعاب عناصر قوات الصحوات داخل الجيش وهم من السنة وقدر عددهم بـ 100 ألف عنصر، إلا أن

1 دابر، غوين: فوبيا داعش وأخواتها. مرجع سابق، ص 72.

2 الهاشمي، هشام: عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط الأولى. بغداد: دار بابل. 2015. ص 122.

الأمر جاءت على عكس ذلك تماماً، فقد قام المالكي بطرد نصفهم من الخدمة، والنصف الآخر وعدهم بإلحاقهم بقوات الجيش العراقي، ولكن هذه الوعود لم تنفذ أيضاً¹.

شهد العراق موجة من الاضطرابات والمواجهات نتيجة خروج العديد من المظاهرات ضد الحكومة العراقية التي ترأسها المالكي، بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق وما قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام وهي الفترة التي شهد فيها الوطن العربي ما سمي بالربيع العربي. قابلت القوات العراقية هذه المظاهرات بأشد أنواع العنف وكان أشدها ما تعرض له المتظاهرون في منطقة الحويجة، حيث راح ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى، شكلت هذه الأحداث بداية تحول تاريخي بالنسبة للعراق والدولة الإسلامية حيث ازدادت أعداد المنتسبين لها، وازدادت عملياتها التفجيرية، لكن العملية النوعية للدولة الإسلامية والتي ساهمت في تقويتها نوعاً ما عملية الاقتحام، التي نفذتها عناصر تنظيم الدولة لسجني أبو غريب والتاجي، واستطاعت من خلال هذه العملية تحرير 500 معتقلاً من قادة تنظيم القاعدة².

يرى الباحث أن الجماعات السنية، ومعهم تنظيم القاعدة، أنهم استغلوا التصرفات التي قام بها المالكي من طرد قوات الصحوات من الجيش العراقي، وتمكنوا من استيعابهم داخل التنظيمات التابعة لهم، فعدو أمس أصبح صديق اليوم، ويمكن الإشارة إلى أن هذه العناصر كانت مدربة تدريباً جيداً على يد القوات الأمريكية وتمتلك الخبرة العسكرية، وتمكنت من توجيه ضربات موجعة لحكومة نوري المالكي فور بدء القوات الأمريكية من تسليم زمام الأمور للقوات العراقية وحكومة المالكي، حيث استطاعت الدولة الإسلامية بسبب خبرة عناصرها العسكرية من إضعاف قدرة الحكومة العراقية وقواتها العسكرية وإجبارها على الانسحاب من مساحات واسعة خاصة مدينة الموصل.

1 الوثائقي المنتظر / ولادة داعش https://www.youtube.com/watch?v=ewh_tLHbr3k.

2 عطوان، عبد الباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل. مرجع سابق، ص 112-ص 114.

3.5.1.4 المنهج المتبع في تنظيم الدولة الإسلامية الذي أدى إلى سيطرتها على مساحات جغرافية شاسعة

تتبعُ الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المنهج الجهادي السلفي في أفكارها ومعتقداتها الدينية المتطرفة، وإلى أحكام ابن تيمية مثلها مثل باقي الجماعات الدينية المتطرفة التي تم دراستها سابقاً ولا يمكن أن ننسى أنها وليدة تنظيم القاعدة العالمي، وأحد فروعها التي تم تأسيسها بعد الغزو الأمريكي للعراق، وبهذا تحمل أفكارها الجهادية ونظرتها لا تختلف عن تنظيم القاعدة بالنسبة للمجتمع والآخرين. إلا أن قيادة الدولة الإسلامية وعناصرها تتبنى مزيداً من التطرف والتشدد والمغالاة، الأمر الذي وصل إلى حد التوحش في تعاملها مع الآخرين، واعتبر قاعدة أساسية اتبعته داعش، وقرر زعيمها أبو بكر البغدادي بالسير على هذه الطريقة قبل تأسيس دولته الإسلامية وهذا ما كان يفكر به: فالقتل والإرهاب والتدمير ونشر الهلع والخوف هو ما سيمكن الدولة من الصمود والبقاء مستشهداً بالآية القرآنية التالية (سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ)¹ وبالحديث النبوي الشريف "نصرت بالرعب على مسافة شهر" حيث جاء هذا الكلام على لسان شاب جاور البغدادي في سجن بوكا، وهذا ما رأيناه بالفعل فور تأسيس الدولة الإسلامية، وإعلان الخلافة، فمشاهد القتل بأبشع الصور وبطرق لم نرها من قبل من حرق وإغراق وصلب وقطع للرؤوس وتمثيل بالجثث، كل ذلك كان حاضراً في العقوبات ضد من يقف في وجه الدولة الإسلامية، ومن يخالف رأيها ومن لم يبايعها، فمظاهر العنف والإجرام والقتل التي ارتكبتها تطول ويصعب حصرها².

4.5.1.4 الموارد البشرية

تضم الدولة الإسلامية في عناصرها عدداً كبيراً من الشباب من مختلف الجنسيات، سواء العربية والغربية، وهناك حضور قوي وكبير من المنطقة المغاربية (تونس و ليبيا) الذين يدعمون في توجهاتهم الفكرية للايدولوجيا الدينية المتطرفة، بالإضافة إلى وجود إناث هاجرن

¹ سورة آل عمران آية 151.

² عطوان، عبدالباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل. مرجع سابق، ص28.

إلى الدولة الإسلامية للانضمام إلى صفوفها إما من أجل الزواج من مقاتلي التنظيم، أو من أجل القتال، حيث تم استخدام أعدادٍ منهم كقنابل بشرية، وتم تأسيس فرع خاص بالنساء مكون من كتيبتين، أطلق على الأولى الخنساء، والثانية أم الريان، وظيفتهما مراقبة التزام النساء بالزي الإسلامي الشرعي الذي فرضته الدولة الإسلامية على المواطنين الخاضعين لسيطرتها، ومعظم هؤلاء وصلن بشكل فردي إلى الدولة الإسلامية، ومنهن من أرسلن من قبل جماعات تحمل أفكار مشابهة للدولة الإسلامية، ويتم أخذ جوازات سفرهن من قبل التنظيم بمجرد انضمامهن للتنظيم، وتحديث التقارير أن عناصر التنظيم أتوا بهن من قرابة 80 دولة حول العالم¹.

5.5.1.4 الموارد العسكرية

يحصل التنظيم على العتاد العسكري من عدة مصادر أهمها السيطرة على المعسكرات التابعة للجيش سواء في العراق أو في سوريا، فيمكننا ملاحظة أن التنظيم يسعى بشكل كبير للسيطرة على المناطق الإستراتيجية التابعة للجيش كمخازن الأسلحة ومعسكرات التدريب والمطارات، بالإضافة إلى شراء الأسلحة عن طريق جماعات تتواجد خارج حدود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتي تربطها بحدود طويلة مع تركيا والأردن ولبنان².

6.5.1.4 تمدد التنظيم وتفرعه خارج حدود العراق (سوريا)

تسارعت الأحداث فور خروج القوات الأمريكية من الأراضي العراقية وبدأت العمليات التفجيرية بالازدياد، وبات من الواضح رغبة تنظيم الدولة في العراق السيطرة على مساحات ومدن في العراق وجاءت هذه الأحداث بالتزامن مع خروج الآلاف من الجماهير العربية للمطالبة بإسقاط الأنظمة الحاكمة في بلدانهم بداية من تونس، وسرعان ما امتدت إلى مصر وليبيا واليمن، حتى وصلت إلى سوريا البلد المجاور جغرافياً للعراق، والذي أصبح خلال فترة زمنية قصيرة مقراً للعديد من الجماعات المتطرفة.

1 عطوان، عبد الباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل. مرجع سابق، ص 211-219.

2 الوثائقي المنتظر/ ولادة داعش. مرجع سابق.

6.1.4 جبهة النصرة

شكلت الأحداث المنتشرة في الوطن العربي بالإضافة لرغبة تنظيم داعش في تحقيق امتداد وتوسع له وتحقيق مصالح داعمية، عاملاً أساسياً في ظهور الجماعات المتطرفة في سوريا والتي كان من بينها جبهة النصرة التي تشكلت في كانون الثاني من عام 2012 م أي مع حلول السنة الثانية لانطلاق المظاهرات التي طالبت بالتغيير¹. مهدت هذه العوامل الطريق أمام أبو بكر البغدادي لاقتناص الفرصة واستغلال حالة الفوضى التي بدأت بالانتشار في بعض المناطق السورية لإنشاء جماعة جهادية لتكون بداية لتوسيع الدولة الإسلامية جغرافياً.

1.6.1.4 النشأة والتأسيس

أرسل البغدادي بعد التشاور مع أيمن الظواهري زعيم القاعدة أبا محمد الجولاني إلى سوريا في آب 2012 م للقتال ضد قوات النظام، وتأسيس جبهة النصرة؛ لتكون فرعاً تابعاً لدولة العراق الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة. ويمكن الإشارة إلى أن الجولاني سوري الجنسية، وهو أحد معتقلي سجن بوكا العسكري، وعمل بعد خروجه من المعتقل قائداً لعمليات دولة العراق الإسلامية في منطقة الموصل، وكان من المقربين لأبي مصعب الزرقاوي².

بدأت عناصر جبهة النصرة بتنفيذ العديد من الهجمات ضد قوى الأمن السورية، وطالت أيضاً هذه الهجمات المدنيين في سوريا، ووصل عدد عناصر جبهة النصرة خلال سنة واحدة إلى 5000 عنصر بعد أن كانوا لا يتجاوزون 500 عنصر في بداية تأسيسها. وبما أنها تعتبر فرعاً لدولة العراق الإسلامية، وترتبط بتنظيم القاعدة سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراجها تحت مظلة المنظمات الإرهابية³.

سطع نجم جبهة النصرة بشكل سريع في سوريا، ووصفت عملياتها العسكرية بالناجحة من وجهة نظر المتشددین الإسلاميين المؤيدين لها، ونتيجة هذا النجاح بدأت رغبة البغدادي بضم

1 عطوان، عبد الباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل. مرجع سابق، ص 79.

2 داير، غوين: فوبيا داعش وأخواتها. مرجع سابق، ص 86.

3 المرجع السابق، ص 87.

ودمج النصر تحت راية دولة العراق الإسلامية، بحيث تصبح بعد دمج النصر إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتم ذكر الشام بدلاً من سوريا لتشمل أيضاً الأردن وفلسطين ولبنان. قابل الجولاني رغبة البغدادي برفض إعطاء الولاء والانضمام له واستمر بإعطاء ولاؤه المباشر لأيمن الظواهري، ونتيجة الخلافات التي بدأت بالظهور بين الطرفين عين الظواهري أبا خالد السوري وسيطاً لحل الخلاف بين الطرفين، وألغى وجود وجوه فكرة داعش. على أثر اعتقاد الظواهري أن داعش تعتبر انقلاباً على تنظيم القاعدة. لم تتمكن الجهود المبذولة في حل النزاع وبدأت العناصر بالتنقل بين التنظيمين فمنهم من انفصل عن جبهة النصر وانضم إلى داعش وأعلن ولائه للبغدادي، ومنهم العكس. ظهر النزاع بشكل علني في كانون الأول من العام 2013 عند قيام عناصر من داعش باختطاف زعيم جبهة النصر في مدينة الرقة السورية أبي سعد الحضرمي وقتله¹ ولازال النزاع قائماً بين الجماعتين.

2.6.1.4 عناصر جبهة النصر

ذكرت دراسة أعدها المركز "الإسرائيلي" للاستخبارات والإرهاب " أن جبهة النصر هي التنظيم الأبرز بين عدة تنظيمات سلفية تشارك بشكل فاعل في الحرب الأهلية السورية على رأسها زعيم يدعى الأمير، وهو رقم متعارف في التنظيمات الجهادية المعاصرة... يخضع للأمير أمراء محليون في المحافظات والمدن السورية (أحياناً يحكم عدة أمراء في المحافظة نفسها) تدعى الهيئة الأعلى لجبهة النصر مجلس شورى المجاهدين في القيادة العليا، وهناك هيئات دنيا ذات أهداف محددة وناشطون يعملون في العمليات وتجنيد الأموال والإعلام والعلاقات الخارجية².

وفيما يتعلق بالإمداد البشري والمقاتلين الذين تتشكل منهم كتائب جبهة النصر، فإن المقاتلين ينقسمون إلى قسمين القسم الأول ويطلق عليه " الأنصار " وهم المقاتلون السوريون

1 العبيدي، محمد وآخرون: الجماعة التي تسمى نفسها دولة، ط الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية. 2015. ص 26-27.

2 زمان برس، ما هي مخاطر تعاطف قوة جهة النصر على " إسرائيل". <http://zamnpress.com/news/33047>

ويشكلون أغلبية مقاتلي الجبهة، والقسم الثاني يطلق عليه " المهاجرون " وهم المقاتلون الأجانب من كافة الجنسيات العربية والغربية.

تقارير عدة ومراقبون عسكريون أكدوا أن غالبية أعضاء جبهة النصره سوريون ممن شاركوا بالقتال في العراق وأفغانستان والشيشان، بالإضافة إلى مقاتلين أجانب تنوع جنسياتهم من دول عربية وغربية¹. منهم الأتراك والاوزبك والشيشانيين والطاجيك ومن منطقة الخليج العربي، ويتصف هؤلاء بأنهم ممن لهم باع طويل في محاربة الجيوش². كما أن من بين المقاتلين ما يتراوح بين 500 - 600 مقاتل من الدول الأوروبية ويغلب عليهم الجنسيات الفرنسية والبريطانية³.

3.6.1.4 الفكر الأيديولوجي ومبررات الإنشاء

تتنمي جبهة النصره فكريا للجماعات الإسلامية التي تتبّع الفكر السلفي الجهادي كباقي الجماعات الدينية المتطرفة، والتي غالباً ما تتصوي تحت تنظيم القاعدة سواء من حيث التبعية التنظيمية الهيكلية، او من حيث تشابه الافكار ونماذج العمل مع اختلاف المسميات التنظيمية.

في بيانها الأول الذي أصدرته جبهة النصره بتاريخ 2012/1/24 والذي أعلنت فيه الجبهة عن نفسها، حددت الجبهة هدفها الرئيس وعلى لسان أميرها أبو محمد الجولاني أنه " إعادة سلطان الله إلى أرضه، وان نثاراً للعرض المنتهك والدم النازف، ونرد البسمة للأطفال الرضع وللنساء الرّمّل"⁴.

وتحدثت تقارير عدة أن جبهة النصره تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية كتكوين جماعة تضم جميع الجهاديين في إطار كيان متماسك، وتعزيز الوعي بالطبيعة الإسلامية

1 وكالة jbc الإخبارية، جبهة النصره كتائب " انتحارية " ضاربة وضارية. <https://goo.gl/QuhKT8>

2 حرفوش، محمد: جبهة النصره حركة سلفية تدعو لإمارة إسلامية. <https://goo.gl/P2YtHL>

3 زمان برس، ما هي مخاطر تعاضم قوة جبهة النصره على " إسرائيل " مرجع سابق.

4 الجولاني، أبو محمد: بيان جبهة النصره الاول " شام الجهاد ". <https://goo.gl/qPTsHi>

للنزاع الدائر، والحصول على ما أمكن من سلاح، وبناء مناطق آمنة تمارس فيها الجبهة حكمها.¹

أما الهدف الاستراتيجي والنهائي لجبهة النصره كما أعلنه قادتها وأبرزهم الجولاني - القائد العام - ويؤكدده خبراء استراتيجيون ومراقبون هو "حكم سوريا بنظام حكم إسلامي بعد سقوط نظام بشار الأسد".²

وإضافة لإقامة دولة الخلافة الإسلامية في سوريا فإن الجبهة تسعى لإقامة خلافة إسلامية في سوريا الكبرى (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين).³

بعد ما تم دراسة هذه الجماعات المتطرفة والمنتشدة ذات الطابع الإرهابي، والمنهج الدموي المتبع من قبلها فإننا يمكن أن نلاحظ أن جميعها تتبنى نفس الأفكار ونفس المعتقدات وهي تسير وفق المنهج السلفي الجهادي، وتتنظر إلى جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن مكانته السياسية أو الاجتماعية أو العلمية والدينية نظرة كره نابعة من أنهم أعلم منهم على الصعيد الديني، وهم أحرص على وحدة المجتمع وتحريره من قوانين الكفر التي يسيرون على نهجها في أمور حياتهم، ويمكننا أيضا أن نلاحظ مستوى التعصب الداخلي في معتقداتهم وأرائهم الشخصية اتجاه الجماعات الدينية الأخرى، فالدين الإسلامي الصحيح هو الدين الذي ينادوا به ويسعون إلى تطبيقه ونشره وما سوى ذلك فهو باطل.

1 سائل نيوز، جبهة النصره تسعى للخلافة في بلاد الشام. <https://goo.gl/SNLA78>

2 حرفوش، محمد: جبهة النصره حركة سلفية تدعو لإمارة إسلامية. <https://goo.gl/id8UA3>

3 زمان برس، ما هي مخاطر تعاظم قوة جهة النصره على "إسرائيل". مرجع سابق

الفصل الخامس

علاقة النظام السياسي العربي بالجماعات
المتطرفة (تونس ومصر وسوريا أنموذجاً)

الفصل الخامس

علاقة النظام السياسي العربي بالجماعات المتطرفة (تونس و مصر و سوريا أنموذجاً)

1.5 دور الأنظمة العربية الحاكمة في تطور التطرف في المجتمع العربي

لاحظنا في ما سبق من هذا البحث مدى درجة الاستبداد، وسلب الحريات، وانتقاص كرامة المواطن العربي، ومدى الظلم الذي كان ملقىً على كاهله من قبل حكومات تعاقبت على إدارة شؤون المجتمع العربي، حيث تفننت أجهزتها الأمنية باتباع أبشع أنواع التعذيب الممنهج، إضافة إلى ذلك، فقد استحوذ رجالات أمن الحكومات العربية على المناصب العليا في مختلف مؤسسات الدولة.

ساهمت الحكومات العربية التي تعاقبت على رئاسة الشعوب، وساعدت هذه الأنظمة في التحكم بمقدّرات الوطن والمواطن وثرواته، وبهذا تكون قد خلقت بيئة مناسبة نما من خلالها الكره والحقد الذي تغلغل في نفوس المواطنين على مر عقود طويلة من الزمن، نتيجة الظلم والاستبداد والقمع والكبت وقمع الحريات، وانعدام أبسط الحقوق الإنسانية والسياسية، كحقهم في اختيار من يمثلهم في مجالس الشعب والبرلمانات التي من خلالها يتم سن قوانين تنظم حياة المواطنين بشكل عادل، وتحفظ كرامتهم كأناس لهم حقوق وواجبات، لكن هذه الأنظمة ومنذ أن استلمت مقاليد الحكم في الدول العربية بعد استقلالها عن الاستعمار الغربي، كرّست جهودها من أجل وضع قوانين تتناسب مع مصالحها وبقائها على رأس الحكم، حيث كانت هذه الأنظمة تضع قوانين تستطيع من خلالها أن تعيّن حكومات ووزراء وأعضاء مجلس شعب، وظيفتهم تلبية طلبات العائلة الحاكمة والمقربين لهم من رؤوس الأموال وأعضاء النظام الحاكم.

نستطيع القول أن الأنظمة الحاكمة خلال عقود مضت ركزت على بناء قوات أمن جُلُّ اهتمامها حماية النظام من الخطر الداخلي (المعارضة)، أكثر منه من التهديدات الخارجية، وأخص بالذكر الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين وما يسمى (إسرائيل). حيث قامت الأنظمة العربية بتوجيه أجهزتها الأمنية إلى جمع المعلومات عن المعارضة، وعن أي شخص

يوجه انتقاداً للنظام وحكومته، أو لشخص الزعيم، أو أيّ نفر من حاشيته، وفي المقابل تجاهلت هذه الأنظمة عمّا يقوم به العدو الحقيقي وعمّا يخطط له.

لقد انشغلت هذه الأنظمة بالتركيز على حماية وجودها على رأس سدة الحكم، وعلى حماية مصالحها بغض النظر عن الطريقة لاستمرار حكمها وسيطرتها على كرسي الحكم، حتى لو وصل الأمر إلى اعتمادها على الاعتقال والتعذيب والقتل كمبدأ أساسي في التعامل مع مواطنيها وشعوبها، واستصدار قوانين تبرر قيامها بذلك، من أجل بسط نفوذها بشكل أكبر على الدولة تحت ما سمي الحفاظ على مكانة الدولة، متناسية هموم المواطنين وحالات الفقر المدقع، الذي وصل له الحال في بلدانهم إلى أقصى درجاته نتيجة تكدّس رأس المال في يد فئة قليلة على حساب الأغلبية، ونتيجة عدة أمور سيتم توضيحها لاحقاً، إلى جانب انتشار البطالة وما تبعها من ازدياد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية، وسياسات التهميش التي اعتمدها معظم الدول العربية، وبالأخص الدول التي تقع ضمن الحدود المكانية للدراسة (تونس، مصر، سوريا) وطالت فئة الشباب التي كان من الواجب على هذه الدول الاعتماد على الشباب كركيزة أساسية وعنصر مهم في تطوير الأمة وتمييزها، إلى جانب تهميش أحزاب المعارضة، واعتبارهم عدو يشكل خطراً على الدولة وفق تصورهم، وبناءً على هذه المقدمة من الجزء الأول لهذا الفصل سيتم شرح هذه الأمور بشكل أوسع ومفصل، من أجل التوصل إلى جوهر الأسباب التي أدت إلى تطور التطرف في المجتمع العربي وهي أسباب: اقتصادية اجتماعية وسياسية وأمنية وتعليمية.

1.1.5 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لتطور التطرف في (تونس، مصر، سوريا)

أغفلت الأنظمة الحاكمة عاملاً أساسياً ومهما بالنسبة للمجتمع العربي، ألا وهو قدرتها على أحداث تنمية اقتصادية حقيقية تستفيد منها جميع شرائح المجتمع وطبقاته: الغنية والفقيرة والمتوسطة. فقد اعتبرت أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول كانت كافية لتشمل ويستفيد منها المجتمع بكل أطيافه، لكن هذا النمو جاء بشكل مغاير، فبدل أن يحل المشاكل الاقتصادية زاد منها وفاقمها، وزاد من نسبة الفقراء، ومن اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع؛ نتيجة

السياسات الاقتصادية للأنظمة القائمة على الاحتكار، وتغليب المصالح الخاصة لأفراد مقربين من النظام على حساب المصلحة العامة للدولة.¹

كانت سياسة الخصخصة التي اتبعتها معظم الأنظمة سبباً في تفاقم الأزمة، فمن الطبيعي أن يكون الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال قادرين على السيطرة على الحصة الأكبر، وعلى الشركات الحساسة الكبرى ذات المردود الاقتصادي الكبير، مقارنة بأشخاص محدودي الدخل و الطبقة المتوسطة، وبالتالي خلال فترة قصيرة سيتمكنوا من إزاحة الطرف الأضعف من أمامهم والسيطرة على السوق بشكل كامل، وهذا ما حصل، حيث أصبحت الطبقة الوسطى في الدول العربية مهددة بالانقراض والاندثار وتقلّصت نسبتها أمام الطبقة الغنية، فقد أثبتت بعض الإحصائيات لعام 1996 بأن عدد الفقراء في العالم العربي وصل إلى 92 مليون إنسانا معظمهم تحت خط الفقر، أي غير قادرين على الحصول على الحاجات الأساسية للحياة: من مأكّل وملبس ومسكن ورعاية صحية، هذه الأمور التي باتت أمراً ضرورياً لكل إنسان في المجتمع البشري الذي يعيش على الكرة الأرضية، إلا أنها غير متوفرة لعامة الشعب في دول عربية تمتلك ثروات هائلة؛ نتيجة انخفاض دعم الحكومات لذلك، فإذا أراد شخص العلاج على نفقة الدولة فعليه الانتظار لفترة ممكن أن تصل إلى أشهر أو سنة للحصول على العلاج، أو إجراء عملية جراحية، والخيار البديل عن ذلك التوجه إلى المستشفيات الخاصة وهي غالية الثمن وليس بمقدور الطبقة الوسطى العلاج فيها، بل هي مخصصة للطبقة الغنية في المجتمع. ونستطيع أن نقول إن سوء التخطيط الاقتصادي واتساع دائرة الفساد والاعتبارات الشخصية أدت إلى ازدياد نسب البطالة بشكل كبير في الوطن العربي، وأدت إلى عدم قدرة إشباع الحاجات الأساسية للناس، وأدت إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، وزاد ذلك في تعظيم أرباح فئة معينة كانت مقربة من النظام على حساب العنصر البشري والأيدي العاملة، ونتيجة ضخامة رأس المال المقرب من السلطة والنظام جعله متحكماً بقدرات الاقتصاد والسوق وبما يتم استيراده وإنتاجه، فأصبحنا نرى سلع وخدمات باهظة التكاليف مخصصة فقط لذوي الدخل المرتفعة، بالمقابل

¹ المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية. المؤتمر القومي العربي السابع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وجود نقص بالحاجات الأساسية للمواطنين ذات أسعار منخفضة ومناسبة للشريحة الأكبر وهي الشريحة الفقيرة من أبناء الوطن العربي، فنجد عدد كبير من المساكن غير المشغولة في العواصم العربية التي لا يستطيع الشبان العرب شراءها بسبب تدني دخلهم الشهرية، وارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم، حتى وإن قامت بعض الدول العربية بإنشاء مساكن عبر مؤسسات الإسكان النامية لها إلا أنها لم تحل المشكلة نتيجة غلاء المعدات ومستلزمات إنشائها المستوردة من الخارج مقارنة بالعملة المحلية للبلد.¹

كل هذه الأمور والأسباب الاقتصادية ساهمت في خلق مشاكل وفروق اجتماعية نتيجة الاتساع الواسع ما بين الأغنياء والفقراء وبروز المحسوبية والتمييز بين الناس، على أساس المال، ومدى قربهم من صانعي القرار، والعائلة الحاكمة والمنسوبة لحاشية النظام الذي أدى إلى ضعف الانتماء للهوية الوطنية للفقراء، الذين يشكلون النسبة الأكبر مقابل صعود وانتماء كبير للفئة القليلة من أصحاب رؤوس المال المنتمين للنظام الحاكم والداعمين له.²

1.1.1.5 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في تونس

اتسمت الأوضاع الاقتصادية في تونس بنوع من الرخاء البسيط مقارنة بمصر وسوريا، حيث كانت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية على المستوى الاقتصادي بسيطة نوعاً ما، وكان هناك تقاسم للأدوار بين الطبقات التي حققت بدورها نوعاً من التوازن بينها، بالرغم من وجود شريحة ليست بسيطة من الأغنياء التي كان معظم أفرادها على علاقات إما مباشرة أو غير مباشرة مع النظام، وكانت الطبقة المتوسطة تعيش بجو من الرفاهية المعتدلة، فيما يخص التعليم والصحة اللذين كان وضعهما مقبولاً نوعاً ما، حيث كانت نسبة التمدن 80% وكانت هذه الأوضاع في العقد الأول من حكم زين العابدين لتونس.³

¹ المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية. مرجع سابق. ص 317 - ص 320.

² كصاي، حسام: ما بعد الثورات ربيع عربي أم خريف إسلاموي. عمان: دار دجلة. 2016. ص 62.

³ صندي، وفاء: غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي. ص 122.

أمّا مع بداية الألفية الثانية، ومع تزايد قدرة زوجة الرئيس على التأثير عليه وحبها في السيطرة على الأموال، عن طريق السيطرة على المال العام، من عقارات وشركات أصبحت الطبقة الوسطى مهددة بالاندثار، ومما زاد في ذلك وجود سوء الائتمان والاختلاسات المالية المباشرة وغير المباشرة للأموال العامة عند إبرام الصفقات التجارية التي تخص الدولة. حيث تزايدت سيطرة النظام الحاكم على السلطة واهتمامه بحماية مصالحه الاقتصادية الشخصية، وزيادة أرصده المالية في البنوك على حساب عامة الشعب، وتوجيه موارد الدولة لكي تصبح مسخرة لتحقيق هذه الأهداف.

أصبح هناك سوء تخطيط بالنسبة للاقتصاد العام للدولة، وازدادت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادات وأصحاب المهن والحرف، إذ أصبحت نسبة البطالة بين الشباب المتعلم 30% ووصل عددهم إلى 80000 خريج سنويا ومع هذا لم يبد النظام أي أهمية من أجل حلّ هذه المشكلة التي كانت سببا من الأسباب، إلى جانب الأسباب الأخرى التي أطاحت بالنظام فيما بعد، وأخذت هذه المشكلة بالازدياد طوال سنوات حكم بن علي، وخصوصا مع بداية عام 2000 حين ارتفعت من 20% حتى وصلت إلى 55% مع حلول عام 2009. ويعود سبب زيادة عدد حملة الشهادات الجامعية إلى سياسة الحكومة غير المخططة بالنسبة لنظام التعليم خاصة وأنها عملت على سحب آلية التصفية بين الابتدائي والثانوي، إلى جانب تسهيل إمكانية الحصول على شهادة الثانوية العامة عن طريق رفع معدلات الثانوية بنسبة 25% إذ كان على الحكومة قبل اتخاذ مثل هذه الاجراءات والقرارات التي أدت إلى زيادة الخريجين أن تضع خططا لاستيعابهم في أماكن عمل وتشغيلهم¹.

إلى جانب التزايد المستمر لنسب البطالة في صفوف الخريجين، كانت الأوضاع الاقتصادية بشكل عام تزداد سوءا في المدن المحرومة والمهمشة اقتصاديا من قبل الحكومة، وخاصة مناطق الوسط والجنوب، وكان التفاوت بين الأغنياء والفقراء يزداد اتساعا، بسبب أسعار الغذاء التي ارتفعت مقارنة مع مستوى الدخل للطبقة المتوسطة والفقيرة، فكل هذه

¹ المديني، توفيق: ظاهرة البطالة في تونس. نواة 23- كانون الثاني-2012. <https://goo.gl/3ovoPE>

السياسات كانت بسبب سيطرة ثلثة محسوبة على النظام على أهم المراكز الاقتصادية الكبرى، كالبنوك والمصانع والعقارات التي سخرت اقتصاد الدولة خدمة لمصالحها الشخصية، بعيدا عن تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة شرائح المجتمع من عمال ومتعلمين وفلاحين وأصحاب مهن¹.

أمّا بالنسبة لواقع الخدمات الأساسية التي تقدمها المجالس البلدية التابعة للدولة، من مياه وكهرباء وشبكات صرف صحي ونظافة، فهي خدمات متدنية ولا تصل الى المستوى المطلوب، كما أن معظم الأسر التونسية تعاني من نقص في مياه الشرب، وتعتبر منطقتي القصرين وسيدي بو زيد مثالا واضحا لعدم قدرة أسرها على تلبية حاجاتهم البسيطة نتيجة الفقر المدقع لاستمرار المعاناة من البطالة الناتجة عن عدم توفر فرص عمل².

2.1.1.5 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في مصر

بدأ الاقتصاد المصري بالتراجع مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعت منذ سبعينيات القرن الماضي، وتخلي الدولة بشكل واضح ومتعمد عن سياسات الدعم للعملية الإنتاجية، وتركت المجال مفتوحا أمام المستثمرين الأجانب، وأصحاب رؤوس الأموال المصريين الذين لهم مصالح مشتركة مع النظام بممارسة نشاطاتهم الاقتصادية بجميع القطاعات، وأصبح اقتصاد الدولة يعتمد على العملات الأجنبية والسياحة والبتترول وقناة السويس والعمالين بالخارج. و تراجع الاعتماد على مصادره الإنتاجية الداخلية، وبالتالي أصبح الاقتصاد المصري معتمدا بشكل كبير على القطاعات الخدماتية المملوكة للمستثمرين الأجانب وحماية رأس المال الفردي والمتمتعين بمزايا كبيرة في ظل عدم وجود رقابة وتوجيه وضوابط، وأصبحت هذه القطاعات هي المسيطرة، في حين شهد القطاع الزراعي والصناعي تدهورا وتراجعا ملحوظين حيث شهد القطاع الزراعي وضع قوانين جديدة سمحت بإعادة سيطرة كبار ملاك الأراضي على المستأجرين، عن طريق إعطائهم الحرية في تحديد قيمة ومدة الإيجار، وتحكمهم في طرد المستأجر، كما أعطت الدولة مسؤولية تنظيم الدورات الزراعية والإرشاد الزراعي إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وملاك

¹ المديني، توفيق: ظاهرة البطالة في تونس. مرجع سابق.

² المرجع السابق.

الأراضي والذين كانوا في معظمهم من المقربين للنظام الحاكم. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فكان مثله كمثل قطاع الزراعة، حيث تم فسح المجال أمام العنصر الأجنبي ورأس المال المحلي للسيطرة عليه خاصة صناعة الحديد والإسمنت والصلب والنسيج والأسمدة والمواد الغذائية وغيرها، وظهرت الاحتكارات لبعض الصناعات التي كانت معظمها متحالفة مع سلطة الدولة¹

أما القطاع العام فقد تعرض للإهمال وعدم التطوير، إلى جانب الفساد، وعملت الحكومة لتخلص منه بناء على توجيهات من البنك الدولي وصندوق النقد تحت ما يسمى الخصخصة التي بدأت منذ السبعينيات، ولم تقتصر الحكومات التي تعاقبت على مصر طوال العقود السابقة على هذا الحد، وإنما عملت على تخفيض الدعم المقدم لقطاعات الصحة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية التي تمس حياة المواطنين، وفي المقابل تم منح أصحاب رؤوس الأموال امتيازات عديدة وتخفيض الضرائب المستحقة عليهم والرسوم الجمركية، وتم الاعتماد على الضرائب المفروضة على السلع والخدمات التي تم أخذها من جيوب الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق الإيرادات العامة للدولة.²

حسب السياسات التي اتبعت في تلك العقود شهدت مصر انتشارا واسعا وواضحا للفساد الاقتصادي الذي نتج بسبب التحالف ما بين رجالات رأس المال وكبار الملاك، وبين السلطة والنظام الحاكم، ولقد أدى الفساد إلى جانب هذه السياسات الظالمة بحق المواطن المصري إلى ازدياد معدلات البطالة في صفوف المواطنين والشباب والمتعلمين وأصحاب المهن، بسبب تخلي الدولة عن مهامها في إيجاد فرص عمل للخريجين ووفق بعض الإحصائيات فقد بلغ نسبة البطالة 20%. وبالتالي زادت أعداد ونسب الفقراء حيث تركزت النسبة الأكبر من الفقراء في مصر في الأرياف، وبلغت نسبتهم 56%. ووصلت في الصعيد إلى 65%. وفي منطقة الحضر 26%. أما بالنسبة للأسر الفقيرة التي تعيش في المناطق العشوائية فقد وصل عددها إلى 2,8 مليون أسرة يقدر عددها ب 1200 تجمع عشوائي، يسكنها 12 مليون إنسان يفتقرون لأبسط

¹ صندي، وفاء: غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي. بيروت. منتدى المعارف. 2014. ص173-175.

² المرجع السابق. ص176.

حقوق الحياة، من كهرباء ومياه نظيفة وصرف صحي جيد وتعليم وثقافة جيدة تمكنهم من التعامل والتفكير الجيد مع المجتمع، فهم يعتبرون شرارة قابلة للاشتعال في أي وقت، ويصعب السيطرة عليها¹.

يرى الباحث أن النظام المصري الذي سيطر على الحكم لعقود طويلة، عمد على بناء اقتصاد يخدم فئة قليلة من رؤوس الأموال المقربين منه متناسيا أغلبية السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وكان هناك سوء للتخطيط الجيد، والبناء الذي يمكن من خلاله إيجاد حلول لمشكلة البطالة الناتجة عن سوء التوزيع العادل للموارد التي نتجت بسبب عدم وجود قوانين تحمي المواطنين وحقوقهم الاقتصادية، وركزت بالأساس على حماية رؤوس الأموال والشركات.

3.1.1.5 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في سوريا

عند التطرق والحديث عن الحالة في سوريا فإننا نجد اختلافا عما كان عليه الوضع في مصر، فبالرغم من انتشار الفقر بسبب تدني الرواتب، ووجود البطالة فيها، إلا أن نسبتها منخفضة بالنسبة للدول الأخرى، وتتمتع بنوع من الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي تفتقره معظم الدول العربية، إلا أننا لا يمكننا إنكار وجود فساد وضعف في إيجاد خطط تنموية جيدة على المستوى الاقتصادي داخل النظام، إلى جانب وجود فئة مقربة من العائلة الحاكمة لا بأس بها تتمتع بامتيازات اقتصادية، وتسيطر على مراكز اقتصادية قوية داخل البلد، وظهرت بشكل أكبر مع سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة التي بدأها بشار الأسد بعد وفاة والده عام 2000.

عمل حافظ الأسد على التخفيف من إجراءات الرقابة على البضائع والمنتجات المستوردة من الخارج منذ ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي ساهم في تطور الاقتصاد السوري، وإحداث نقلة تنموية، وزيادة عمل القطاع الخاص من أجل لعب دور في النشاط الاقتصادي السوري، والذي كان متقصرا فقط على القطاع العام، وساهم ذلك في زيادة تكوين رأس المال

¹ صندي، وفاء: غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي. مرجع سابق، ص 179-181.

لدى القطاع الخاص الثابت من 34% عام 1985 إلى 56% عام 1995 أي خلال 10 سنوات، وجاءت هذه الزيادة نتيجة إصدار عدة قوانين من أجل التشجيع والسماح للقطاع الخاص بالعمل، وأهم هذه القوانين قانون رقم (10) عام 1991 الذي أقر ترخيص 631 مشروعا صناعيا بكلفة 256,477 مليون ليرة سورية، إلا أنه بالرغم من التسهيلات المقدمة وخاصة في ما يخص هذا القانون إلا أنه كان عليه بعض المآخذ التي أضرت بالموطن السوري كمستهلك، أهمها أن بعض هذه المشاريع كانت تنتج سلعا لا تلبي حاجة المواطن السوري، ولا يوجد رقابة كافية على مواصفات هذه المنتجات التي كانت أقل من المستوى المطلوب، والتي كان جل اهتمامها تحقيق الأرباح خلال فترة قصيرة، وبسبب هذه السياسات والمشاريع التي أنتجت سلعا غير مرغوب فيها من قبل المواطن السوري جعلها تتراكم في المصانع، الأمر الذي أدى إلى انكسار المصانع وإغلاق بعضها.¹

بالرغم من عدم التخطيط المدروس في وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية التي أضرت بالمواطن السوري، إلا أن الاقتصاد السوري استطاع تحقيق ارتفاع في قيمة الإنتاج الصناعي، بدأ في 1990 إلى 1994، حيث كان 34,813 وأصبح 79,769 إلا أن هذه العملية كانت تصب في صالح الأقلية الغنية وأصحاب رؤوس الأموال بشكل أكبر، وساهمت في تقليص حجم الطبقة الوسطى، وازدياد نسبة الفقراء، وظهور طبقة جديدة من المنتفعين والمضاربين الذين أودعوا أموالهم خارج سوريا، وبناء على دراسة أجريت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل القضاء على الفقر في شباط 1996 فان 35% من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر ويقابلهم 18% في مناطق المدن.² بالرغم من كل هذه الأخطاء التي وقع بها النظام السوري إلا أن السياسات الاقتصادية التي اتبعت من قبل حافظ الأسد حققت نوعا من التنمية ولو أنها كانت بنسب ضئيلة إلا أنها كانت أفضل مما كانت عليه في الدول العربية، إلى جانب تحقيق سوريا اكتفاء ذاتيا الذي تفتقر إليه باقي الدول في المنطقة.

¹ فؤاد، ثناء عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001. ص 53.

² المرجع السابق، ص 54-55.

مع وفاة حافظ الأسد، وتسلم ابنه بشار الحكم في سوريا، عمل على إجراء تغييرات على المستوى الاقتصادي، أهمها تبني سياسة الاقتصاد المفتوح والخصخصة، إلا أن هذه السياسات ساهمت في زيادة نسبة الفقراء، وذلك بسبب تهميش فئة كبيرة من الشعب في سوريا بسبب إمكانياتهم المادية القليلة مقارنة بأصحاب رؤوس الأموال وعدم قدرتهم على مجاراة إمكانياتهم، وجاء ذلك بسبب الإختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد السوري، بسبب الاعتماد على الأمور الكمية، وبالذات رأس المال، إلى جانب التضخم الكبير والامتزاج الذي يخص سوق العقارات والاتجاه نحو القطاعات الخدمائية والسياحية والتجارية، التي أخذت طابعاً احتكاريًا ممزوجاً بالفساد السلطوي، وما تبع ذلك من تدني للأجور والرواتب للعمال، حيث خلق ذلك تفاوتاً كبيراً بين التطور الهائل لفئة قليلة، وتدهوراً كبيراً مس غالبية عمالية كبيرة¹.

ومن هذه السياسات بدأت معدلات البطالة بالازدياد عاماً تلو الآخر، حيث أكد المكتب المركزي للإحصاء أن نسبة البطالة في 2002 وصلت نحو 12%، وارتفعت إلى 16% في عام 2009 ويشكلون 3,5 مليون سوري عاطل عن العمل، وجاء ذلك وفق تقديرات الحكومة. أما من يعيشون تحت خط الفقر فقد وصل عددهم إلى حوالي 6,7 مليون نسمة إلى 35% من السكان².

حاول النظام السوري إجراء إصلاحات اقتصادية، وأعلن في عام 2005 على تبني سياسة السوق الاجتماعي، وهو عبارة عن سياسة تقليص دور الدولة الاقتصادي مقابل تقوية دور القطاع الخاص، مع وجود علاقة تبادلية بين الطرفين، وعملت على تقوية القطاع الخدماتي على حساب القطاع الإنتاجي الذي تدهور، وقللت الإنفاق الحكومي والدعم الاجتماعي على السلع والخدمات الضرورية، مثل المواد الزراعية والخبز والنفط، وشهدت تلك الفترة عملية جذب كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية: كالخليجية والتركية، بناء على طلب من رجالات الاقتصاد المقربين من النظام، حيث احتلت سوريا بناءً على ذلك المرتبة الرابعة على الوطن العربي

¹ السعدي، سلام: الاقتصاد السوري كلاعب أساس في انفجار التطرف. السورية. 13- كانون ثاني- 2016.

<https://goo.gl/roV7a>

² المرجع السابق.

بالنسبة لجذب الاستثمارات العربية. إلى جانب هذه السياسات أهمل النظام القطاع الزراعي بشكل واضح، عن طريق تقليل الدعم الحكومي للقطاع الزراعي. إذ انخفض من 34 مليار عام 2009 إلى 24 مليار عام 2012 وبالتالي وقع الفلاحون والعمال غير الحائزين على الأراضي فريسة البطالة والفقر، نتيجة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمائية، واضطروا إلى الهجرة من الأرياف إلى المخيمات في ضواحي المدن، حيث قدرت الأمم المتحدة نسبة المتأثرين من هذه السياسات بحوالي مليونين إلى ثلاثة ملايين شخص. ولذلك فإن معظم المظاهرات والاحتجاجات بدأت في المناطق الريفية أكثر منها في المدن¹.

من الملاحظ بعد دراسة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الأنظمة العربية (تونس، مصر، سوريا) خلال عقود حكمها، وخاصة الأخيرة لم تكن سياساتها تعمل على أساس التوزيع العادل لموارد الدولة، وعمليات النمو التي حدثت في هذه الدول، لم تعمل إلا على زيادة أعداد الفقراء نتيجة التفاوت الكبير الذي حصل بين الطبقات بسبب ازدياد معدلات البطالة، أضف إلى ذلك أن سوء التوزيع كان ملحوظاً بشكل كبير بين مناطق المدن والأرياف، حيث كان هناك اختلاف واضح بين الخدمات المقدمة والممنوحة للمدن على حساب مناطق الأرياف التي افتقر إلى المرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان الجيد والكهرباء، بالإضافة إلى عدم توفير مياه شرب نقية في كثير من المناطق، إلى جانب كل ذلك قرارات الحكومة في كثير من الأحيان برفع أسعار السلع الأساسية، ورفع الدعم الحكومي عنها ساهم في تدهور القيمة الشرائية لدخولهم.

2.1.5 الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية لتطور التطرف في (تونس، مصر، سوريا)

عانت شعوب الدول العربية من أنظمة استبدادية شمولية أساسها الإقصاء والتهميش المتعمد والمخطط له لكل شخص أو حزب لا يتماشى مع أفكارها ومبادئها ومصالحها، مستخدمة شتى الوسائل لسن قوانين تدعم استمرار حكمها بالصورة والطريقة التي تتناسب معها، حتى غدا الحزب الحاكم هو أساس الحكم وأساس الدولة التي بدونها تنهار، وتجذر الحزب بكل مقومات

¹ السعدي، سلام: الاقتصاد السوري كلاعب أساس في انفجار التطرف. مرجع سابق.

الدولة ومؤسساتها، سواء الحكومية أو العسكرية والأمنية فأصبح اختلاطا ما بين الحزب الحاكم والدولة، وأصبحت الدولة بكل مكوناتها مؤسسة تابعة للحزب الحاكم، تخدم مصالحه وأهدافه.

معظم الأنظمة العربية لم تتخذ الخيار الديمقراطي في استمرار وجودها في السلطة، حتى يتسنى لها أن تضيف شرعية حقيقية لهذه الأنظمة، وبما أننا نتحدث عن الأنظمة الجمهورية، فهذه الأنظمة اتخذت من القبيلة والطائفة والعائلة والأيدولوجية السياسية والتحالفات التي قامت بين النخب العسكرية والأمنية أساسا وقاعدة لشرعيتها معتمدة على أساس الحزب الواحد في الحكم، ومهمشة جميع شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات التي تخص سياسات الدولة العامة.¹

عملت الأنظمة الحاكمة على احتواء جميع النشطاء والعاملين في مؤسسات الدولة التي عينتهم بالأصل على أسس طائفية وانتماءات حزبية، لضمان ولائهم للنظام، إلى جانب شراء الولاءات بشتى الطرق بناءً على الوساطة والمحسوبية وإعطاء الاستثناءات في بعض الأحيان، وتسهيل مصالح من يستفيد النظام منهم. وقامت بإنشاء مؤسسات مجتمع مدني، لاحتواء عمل النشاط المدني وتسخيره ليكون خدمة للنظام، وسيطرت على مختلف المؤسسات داخل الدولة، كالصحف وأجهزة الإعلام، وكل هذه الأمور كانت تصدر من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي كانت بالأصل مسيطر عليهم من قبل النظام، من خلال موظفين موالين لحزب النظام الحاكم، ونتيجة لهذه السياسات ظهر داخل الأنظمة العربية بيئة للفساد، تنتمي لجماعة معينة في كل دولة، إما أن تكون مرتبطة مع العائلة أو الطائفة الحاكمة أو مع الحزب الحاكم، والتي ظهرت بسبب عدم استقلال السلطات الثلاث، والتي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام، وسهلت عليه استمرار سيطرته على الحكم والسلطة عن طريق سن قوانين تسمح له بذلك حتى أصبح الحزب والعائلة أو الطائفة المسيطرة على الحكم بعد عقود حكمها متعمقة داخل الدولة حتى ظنت بأن الدولة ملكا لها.²

¹ أبودية، أحمد: الفساد السياسي في الوطن العربي. فلسطين. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان. 2014. ص 8.

² المرجع السابق، ص 9.

وظهرت هذه الأنظمة أمام العالم على أنها أنظمة ديمقراطية وموجودة في الحكم بناء على رغبة الشعب بذلك، فقد كانت تجري انتخابات شكلية معروفه نتائجها مسبقا تطبق وفق معايير قانونية وإدارية محددة تتناسب مع ضمان استمرارها بالحكم، معتمدة على استبعاد وإقصاء الأحزاب والفئات المجتمعية الأخرى التي ترغب بالمشاركة بالانتخابات، وبالتالي يستحيل وفق هذه الإجراءات والقوانين إجراء أي تداول أو مشاركة ذات فعالية وتأثير في السلطة سواء كان ذلك بشكل كلي أو جزئي في حين كانت سياسة التعيينات في المؤسسات الحكومية تتم على أسس القرابة من العائلة أو الحزب الحاكم، أما حرية الرأي والتعبير فقد كانت هدفا لضغوط وإجراءات الحكومة.1

1.2.1.5 الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية في تونس

شكل النظام التونسي حكمه على أساس الحكم الفردي للسلطة، متجاهلاً طبيعة الحكم في تونس والقائم على أساس النظام الجمهوري الذي يضمن حق المواطنين في المشاركة السياسية، والتأثير على آلية صنع السياسات العامة للدولة، واختيار القادة إلى جانب حقهم في مساءلة الحكام عن تقصيرهم وأخطائهم عن طريق مجلس الشعب، الذي يفترض أنه ممثل للشعب، ويعبر عن تطلعاتهم ومطالبهم، إلا أن نمط الانتخابات التي كانت تجري في تونس معروفة نتائجها مسبقاً وهي في مصلحة النظام دائماً.

وقد مورست سياسات الاستبعاد السياسي بشكل ممنهج للأحزاب المعارضة، ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة التي تقف في وجه النظام، وتعرض المثقفون والكتاب والسياسيون إلى الاعتقال، وتمت محاكمتهم بتهم سياسية، حتى اضطر بعضهم إلى الهجرة والعيش خارج تونس؛ هرباً من بطش النظام، ولم يسلم نشطاء حقوق الإنسان والصحفيون من المحاكمات السياسية أيضاً، وقد أظهرت منظمات حقوقية تونسية من بينها منظمة حرية وإنصاف، إلى ارتفاع نسبة

¹ المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع. مرجع سابق، ص 335.

الانتهاكات الموجهة من النظام ضد المواطنين خلال العامين اللذين سبقا اندلاع الحراك حيث، وصلت هذه النسبة إلى أكثر من 20%.¹

أصبحت الانتخابات وحرية الرأي والتعبير في تونس عملية صورية وشكلية لا أكثر؛ حتى تظهر النظام على أنه قائم على التعددية، لكنه في الحقيقة كان منتهكا لكل معاني ومبادئ السيادة الشعبية، فقد حول المعارضة الرسمية إلى أداة بيده لتمرير سياسات النظام، وقام بتحويل المؤسسات النقابية والجمعيات والاتحاد العام التونسي للشغل إلى مجرد ديكور ومؤسسات شكلية خالية من مضمونها ومن الهدف الذي تأسست من أجله، تأخذ الأوامر من رئيس الدولة، وتعمل على تنفيذ متطلباته وسياساته.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقات التي كانت قائمة في النظام، وسياسة التعيينات، والحصول على الامتيازات، وحتى الحقوق الأساسية فقد كانت تتم وفق اعتبارات معينة، على رأسها الانتماء والإخلاص للعائلة والحزب الحاكم.²

واستطاع الفساد في تونس أن يصل إلى أقصى درجاته بسبب سياسة الرئيس زين العابدين بن علي التي اعتمدت على منح الامتيازات والاحتكارات لأقاربه وأنسبائه، فقد ظهرت بعض العائلات التي أصبحت تتحكم بمراكز الدولة الحساسة، والتي عملت على تسخير الدولة لتحقيق مصالحها، فقد ظهرت عائلة اللطيف الممثلة بكمال وصلاح ورؤوف التي استطاعت التحكم بتشكيل الحكومة التونسية على مدار الخمس سنوات الأولى لحكم بن علي، وكانت تجبر بفضل قربها من الرئيس مديري الشركات العامة والخاصة على تنفيذ مشاريعهم عن طريق شركات المقاولات التابعة لها، فهذه الشركات لا يمكنها الحصول على قروض من البنوك إلا من خلال إعطاء عقد تنفيذ البناء إلى عائلة اللطيف، وتفردت العائلة في هذه الصفقات إلى حين دخول عائلة الطرابلسي (عائلة زوجة الرئيس) إلى العائلات التي نهبت تونس. أما عائلة عمار

1 عبد السلام، أيه يوسف: أسباب قيام ثورات الربيع العربي: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. <http://democraticac.de/?p=1393>.

2 المرجع السابق.

المتتملة بحبيب عمار أحد مخططي الانقلاب ووزير الداخلية في تونس فقد أبداع أبنائه في إقامة المشاريع المشبوهة، وعمليات الاستيراد غير الشرعية، وتجارة الكحول وعمليات النهب والاحتيايل، واستمر في منصبه حتى تم إقصاؤه عام 1988 بذريعة فساد أبنائه، لكن الهدف كان من أجل تفرد بن علي في السيطرة، وخوفا على منصبه، بما أن عمار عسكري مثله كمثل بن علي¹.

أما عائلة شيبوب التي يمثلها سليم شيبوب زوج ابنة بن علي الثانية (درصاف) فقد أصبحت من أقوى وأغنى العائلات التونسية، بعد أن كان سليم صاحب مقهى حتى عام 1987. إلا أنه تحول وأصبح من أقوى رجال الأعمال وأصبح أخوه عفيف نائبا في البرلمان، إلى جانب شغله منصب رئيس لجنة في الجمعية الوطنية وامتلاكه لشركة تأمين، وتحكمه في شركات التأمين التونسية الأخرى، أما أخوه الثاني إلياس فهو كان يلعب دور الوسيط في تسهيل العديد من العمليات المشبوهة لرجال الأعمال منهم: يوسف الزروق وهو أحد تجار السلاح، وهو يعمل أيضا لصالح الرئيس بن علي في شراء العقارات في أميركا اللاتينية. وللعودة إلى سليم شيبوب فقد عمل على ابتزاز القطاع العام بشكل كبير، فقد كان يحصل على نسبة معينة من كل صفقة تتم بين الشركات الأجنبية ومؤسسات الدولة، إلى جانب حصوله على عمولات من مساحيق الحليب المستوردة من قبل شركات الألبان التونسية، بالإضافة إلى تحكمه بتجهيز وزارة الدفاع والعديد من العطاءات التي تذهب لصالح سليم بفضل تدخل الرئيس بن علي في جلسات الحكومة عند المصادقة على عطاءات معينة، خاصة التي كان سليم يرغب في الحصول عليها. وعين بن علي محمد علي دواس المقرب منه محافظا للبنك المركزي من أجل تسهيل عمليات تحويل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات².

أما زوج ابنته الكبرى، سليم زورق، فأصبح من أكبر المسيطرين على سوق تحويل البلاستيك، بعد أن كان موظفاً في وزارة الداخلية، بعد حصوله على العديد من التسهيلات البنكية

1 إسلام، فاروق: ملف كامل عن العائلات التي تنهب تونس. 3-9-2011. <https://goo.gl/G5ACUk>

2 المرجع السابق.

التي تقع ضمن سيطرة الدولة بنسبة 70%، فقد استطاع أيضا شراء شركة سيراميك عامة بعد تهديد جميع الراغبين بشرائها، وذلك عام 1996 بمبلغ 17 مليون دولار، وباعها بعد بضعة أشهر بمبلغ 24 مليون، وقد اعترض في حينها رشيد صفر (رئيس حكومة سابق) على هذه الصفقة، فما كان من ابن علي إلا أن أقاله في نفس اليوم.

أما زوج ابنته الثالثة سيلين، وهو علي مبروك، فقد استطاع أيضا الحصول على صفقات تجارية مربحة، منها شركة الهاتف النقال، واستطاعت ابنته السيطرة على شبكة الانترنت، إلى جانب اشتراكها بصفقة شراء طائرات (إير باص) مع أخواتها وأزواجهم.¹

استفاد القائمون على حملات الرئيس الانتخابية من هذه الامتيازات أيضا، ومعهم محمد الجري الذي أصبح مدير ديوان الرئاسة، بعد أن كان مجرد موظف عادي، ومعهم مجموعة من رجال أعمال احتكروا استيراد شركات سيارات الشحن (سكانيا) واستفادت العائلة أيضا من شراء شركة تم خصصتها بسعر 700 ألف دولار، في حين أن قيمتها الفعلية تبلغ 4.5 مليون دولار²

أما عائلة زوجته ليلي الطرابلسي، فقد كان لها حصة الأسد من الفساد السياسي في تونس، حيث تولى عدد من عائلتها مناصب رفيعة في الدولة، فمنهم من استلم منصب وزارة الداخلية، وآخر ناطق رسمي باسم الرئاسة، وهو عبد الوهاب عبد الله، وغيرها من المناصب التي تمتلك القدرة على التعيينات، وإعطاء الإعفاءات، والفصل من الوظائف، وجميع هؤلاء متورطون في قضايا فساد مشبوهة، فمراد أخ ليلي الطرابلسي، متهم بتجارة المخدرات، أما بلحسن الطرابلسي، شقيق ليلي أيضا، فقد تم إعفاؤه من الفوائد التي بلغت قيمتها 45 مليون دولار، وقامت هذه العائلة بالسيطرة على أملاك تعود ملكيتها للدولة، وسعت أيضا ليلي بالسيطرة على العديد من القصور والبيوت التابعة لأجانب، حيث سيطرت على منزل تعود ملكيته لطبيبة فرنسية من أجل إسكان والدتها، مما خلق توتراً في العلاقات التونسية الفرنسية في

1 إسلام، فاروق: ملف كامل عن العائلات التي تنهب تونس. مرجع سابق.

2 المرجع السابق.

ذلك الحين. وكل هذا الفساد كان يترأسه بن علي، وهو كذلك قام ببناء قصر على أرض ملكيتها لوزارة الدفاع في منحدر هضبة سيدي بو سعيد.¹

2.2.1.5 الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية في مصر

تجذر أوجه الفساد السياسي داخل الدولة المصرية منذ سنوات بل عقود طويلة، ولكنه ازداد بشكل كبير خلال حقبة محمد حسني مبارك، وهي الحقبة الأخيرة ما قبل الحراك العربي، حيث ساهم في ذلك سيطرة حزبه على الحكم مدة 33 عاما تجذر فيها الحزب الوطني في مختلف مؤسسات الدولة وتحكم في حياة المواطنين.

عمل الحزب الوطني الحاكم طوال عقود الثلاث الأخيرة على تقويض حرية الشعب، وعلى تغييب مبدأ المشاركة السياسية، واعتماد سياسة الرشاوى والمحسوبية والوساطة في المعاملات العامة، والعمل على تزوير إرادة الشعب في الانتخابات المحلية والعامة الأمر الذي وُلد حالة من الاستياء لدى المواطنين.

استمر الحزب في سيطرته على الحياة السياسية المصرية بإحكام السيطرة على النقابات المهنية والطلابية والعمالية، وتسخيرها لمصالح أعضائه، وزاد على ذلك الدور السياسي الذي كان يلعبه رجال الأعمال في مصر، وخاصة بعد ظهور ما سمي (بجماعات رجال الأعمال) الذين يتمتعون بنفوذ سياسي واقتصادي، فهي تضم بداخلها أصحاب النفوذ المؤثرين في صنع القرار، وأصحاب المناصب في القطاع العام وقد كان لرجال الأعمال دور مهم في فوز أعضاء البرلمان عن طريق دعمهم ومساندتهم في الفوز على حساب مرشحين آخرين، ومن المتوقع أن يكون عضو البرلمان أداة داخل مجلس الشعب لتحقيق مصالح داعميه من رجال الأعمال.²

اقتصرت عمل مجلس الشعب ذات الأغلبية الكاسحة للحزب الوطني على قيام الحكومة بتمرير القوانين دون تعديلات من قبل المجلس، أما اقتراحات أعضاء البرلمان للقوانين فقد كانت

1 اسلام، فاروق: ملف كامل عن العائلات التي تنهب تونس. مرجع سابق.

2 فؤاد، ثناء عبد الله: الدولة والقوى الإقتصادية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع. مرجع سابق، ص 216.

نادرة ومضمون العملية التشريعية متحكم بها من قبل الرئيس وأصحاب النفوذ، وتزايدت القيود على عملية الإصلاح السياسي والصادرة من السلطة التنفيذية، أما بخصوص الحريات الممنوحة سواء للمواطنين أو الأحزاب الأخرى فقد كانت الحكومة التابعة للحزب الوطني تعمل على تقييدها عن طريق إصدار تشريعات، بذلك يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الشعب، كما أعطى مجلس الشعب إلى الرئيس الحق في إصدار تشريعات لها قوة القانون¹.

استُغلت الحصانة الدبلوماسية والتأمينات الصحية الممنوحة لأعضاء مجلس الشعب، وأعضاء الحكومة، وأقارب العائلة الحاكمة، بشكل متزايد في استنزاف المخصصات المالية الممنوحة لهم، فيما يتعلق بالعلاج الذي قُدِّرَ بالملايين، ووصلت إلى أضعاف المبالغ المخصصة أو جنبيهم لأرباح هائلة أثناء توليهم للمناصب الحكومية عن طريق حصولهم على الرشاوى². حيث صنفت مصر في المرتبة الثانية عربيا فيما يخص الرشاوى، أما الوساطة في التعيينات الحكومية التي أدت إلى إلغاء عنصر الكفاءة والاجتهاد في الحصول على الوظائف، فقد أكد عضو الحزب الوطني أحمد عز، أن نسبة الوساطة في التعيينات وصلت إلى 70% في عام 2010. مما ساهم ذلك في خلق الفساد داخل المؤسسات الإدارية للدولة وبلغ عدد قضايا الفساد الحكومي إلى 70000 قضية عام 2005 وفي عام 2010 وصلت قضايا الفساد الإداري إلى 68000 قضية³.

وصل الفساد في النظام والحزب الوطني الحاكم في مصر إلى ظهور فكرة توريث جمال مبارك، وتهيئة الظروف لانتساب لاستلامه للسلطة، حيث تم تعديل الدستور من أجل السماح بالانتخابات التعددية لاختيار رئيس جمهورية بعد وضع قيود على القوانين الخاصة بالانتخابات التي لا تسمح إلا بفوز مرشح الحزب الوطني، وقطعت الطريق على المرشحين من الأحزاب الأخرى والمستقلين، ولتحقيق ذلك تم تعيين جمال مبارك أمينا مساعدا لرئيس الحزب⁴

¹ فؤاد، ثناء عبد الله: الدولة والقوى الإحتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع. مرجع سابق. ص 214.

² محمود، أحمد إبراهيم: حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2010. ص 123.

³ عشرة، نزمين: الفساد السياسي أدمى قلوب المصريين. جريدة الوفد. 23-نيسان-2016.

⁴ محمود، أحمد إبراهيم: حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط. مرجع سابق، ص 114.

3.2.1.5 الأسباب السياسية وغياب الديمقراطية في سوريا

سيطر نظام حافظ الأسد المتمثل بحزب البعث العربي الاشتراكي على الحياة السياسية بشكل كامل طوال عقود حكمه منذ ستينات القرن الماضي، حتى باتت سوريا تعرف فيما يخص الحياة السياسية والأحزاب والانتخابات على أنها دولة ذات حزب واحد، وكانت الأحزاب السياسية مهمشة بشكل واضح وجلي، وتم منع إنشاء أحزاب سياسية جديدة، حتى إن الأحزاب السياسية التي كانت سابقاً تم تجميعها تحت ما بات يعرف باسم الجبهة الوطنية التقدمية، وأي حزب لا يتماشى مع سياسة الجبهة والبعث يُحظر ويتعرض أعضاؤه للاعتقال¹.

وبهذا المنهج المتبع من قبل الحكومة كانت الحياة السياسية في سوريا معدومة بشكل تام، والمشاركة السياسية من قبل المواطنين غير معترف بها، وغير مطبقة، فحرية الرأي والتعبير لأطياف الشعب غير حاضرة في قيادة البلاد.

أما بالنسبة للانتخابات التي كانت تجري في سوريا سواء الرئاسية أو البرلمانية، كانت تتم بصورة شكلية وليست حقيقية؛ فنتائجها معروفة بشكل مسبق، فقد عمل نظام الأسد على تجميع الطبقة المؤثرة في المجتمع ومن ثم ربطها ومحاصرتها بالأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها أفراد عائلته والطائفة التي ينتمي إليها، وإن الحياة السياسية في سوريا تعمل على التركيز على شكل الرئيس والقائد للقوات المسلحة، سواء في فترة حافظ الأسد أو ابنه بشار، حتى وصل الأمر إلى اعتباره إلهاً من قبل أنصاره².

إن الحياة السياسية المتبعة في سوريا في ظل حكم حافظ الأسد وابنه أوجدت مناخاً مناسباً للفساد في جميع مناحي الحياة، ووصل الأمر إلى الحملات الانتخابية، وطرق التمويل التي تخص أصحاب رؤوس الأموال الذين يقومون باستغلال حالة الفقر للمواطنين وشراء أصواتهم، إلى جانب هذه السياسات التي تخص الحياة السياسية، فإن استغلال المنصب العام

¹ لتوبة، غازي: الثورة السورية الأسباب والتطورات. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضريّة والإستراتيجية.

https://goo.gl/BpyhYa .2012

2 المرجع السابق.

لأجل خدمة مصالح شخصية منتشرة بشكل كبير في سوريا، وأصبح المنصب العام يستغل لعقد صفقات تجارية غير مشروعته: كتهريب البضائع والمخدرات، وتجارة الجنس، والأخطر من ذلك عمليات اقتطاع جزء من أموال الدولة وتحويلها لحساب شخصيات حكومية، بالإضافة إلى التلاعب في كميات وحجم المشتريات، والزيادة في الأموال المخصصة لخدمة المسؤولين وعائلاتهم التي يسهلها القائمون على ذلك لقاء حصولهم على الرشاوى، كما أن ظاهرة الرشاوى منتشرة في كافة المؤسسات الحكومية؛ بسبب تدني الأجور التي يتقاضاها موظفو الحكومة الصغار كأفراد الشركة والعاملين في المعاملات الرسمية والأحوال المدنية.¹

3.1.5 الأسباب الأمنية لتطور التطرف في الدول العربية (تونس، مصر، سوريا)

خضعت معظم شعوب الدول العربية طوال العقود السابقة إلى سيطرة الأجهزة الأمنية، وقامت هذه الأجهزة بمراقبة أدق التفاصيل في حياة المواطن، ليس من أجل حمايته ورعايته، بل من أجل حماية النظام الحاكم الذي كان يفرض نظام الطوارئ على الدولة في كثير من الأوقات من أجل أن تنتزع حقوق المواطنين وحررياتهم ويعرضهم للاعتقال بشكل مفاجئ، دون أي مسوغ قانوني، ويعطي الحق لأي ضابط في أي جهاز أمني أو عسكري لاعتقال المواطنين بمجرد الاشتباه بأحدهم، ولقد خصصت الدول العربية مبالغ طائلة لأجهزتها الأمنية والجيش، حيث بلغت قيمة التسليح لدول أعضاء جامعة الدول العربية مجتمعة 118,5 مليار دولار، في حين كانت قيمة التسليح في مصر 7850 مليون دولار، أما تونس 356 مليون دولار، وفي سوريا 3300 مليون دولار.²

ومنحت الأنظمة العربية أجهزة مخابراتها أهمية كبيرة، وعملت على تجهيزها بأفضل الوسائل والأدوات المتطورة؛ من أجل تنفيذ عملها على أكمل وجه، وأوكلت لها مهام عديدة منها: حماية الدولة من الأخطار الخارجية، وجمع المعلومات عن أي تهديد يمكن أن يتعرض له

1 البني، أكرم: الفساد في سوريا ظاهرة سياسية بامتياز: الجزيرة نت. <https://goo.gl/FStwNo>

2 أبو حبيش، أحمد مصطفى: الفساد أشكاله وطرق معالجته منظور العالم العربي. عمان: دار دجلة. 2016. ص 203-204.

الوطن. لكن المهمة الأساسية التي يسعى النظام لتحقيقها من خلال المخابرات، هو حماية نفسه من المعارضة الداخلية والمواطنين المتمردين على سياسة النظام، حيث كان يعمل على دس عناصره بين المواطنين ومراقبة الصحف والمجلات ووسائل الإعلام، وكان معظم عناصره من الأشخاص المقربين من النظام. وأما قادة الأجهزة فغالبا ما يكونون من المقربين لعائلة الرئيس الحاكم. ويسعى جهاز المخابرات على تدريب عناصره على استخدام الحرب النفسية بحق المعتقلين لديه، واستخدام شتى أنواع التعذيب داخل أقبية الجهاز (الطوابق السفلية لمباني الجهاز الأمني) كقلع الأظافر والصدمات الكهربائية والاعتداءات الجنسية في بعض الأحيان للرجال والنساء على حد سواء، وتطال الاعتداءات عائلات المعتقلين، حيث يتم استدعاء نساءهم وتهديهم باغتصابهم، وتصل الأمور إلى القتل في بعض الأحيان، وكل ذلك من أجل انتزاع معلومات من أفراد يعارضون النظام، بسبب انتقاد لسياسات الحاكم والنظام.⁽¹⁾

عند الحديث عن الدول التي تقع ضمن حدود الدراسة: تونس ومصر وسوريا، فإننا نرى سيطرة الأجهزة الأمنية بشكل ملحوظ، وغيابا لمبدأ القانون، وتجاهله على حساب زيادة دور أجهزة القمع الأمنية وعدم احترامها لحقوق الإنسان، الذي بدوره أدى إلى الزيادة الكبيرة في الاعتقال التعسفي بحق المواطنين المعارضين والتنكيل بهم، إلى جانب التعذيب حتى الموت وحرمانهم من أبسط حقوقهم سواء خارج السجن أو داخله.⁽²⁾

وغدت الأجهزة الأمنية بسبب الامتيازات المقدمة لعناصرها، واعتماد النظام عليها في حمايتها، هي المتحكم الأول في الدولة، حتى أصبحت هي المسؤولة عن إصدار القرارات، بخصوص تأسيس الجمعيات والمنظمات غير الحكومية أو منعها، وامتدت أيضا لتطال رؤساء وأساتذة الجامعات، وهي التي تعطي التراخيص الخاصة بالحق بإقامة المظاهرات أيا كانت طبيعتها وهدفها، حتى أصبح السماح بالنشاطات السياسية خاضع للقرار الأمني، والتوظيف

1 أبو حبيش، أحمد مصطفى: الفساد أشكاله وطرق معالجته منظور العالم العربي. مرجع سابق، ص 219-221.
2 الحراشي، ميلاد مفتاح: ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2016. ص153.

والترقيات أيضا تتم وفق قرار أممي، وبالتالي سيطرت الأجهزة الأمنية على نواحي الحياة في مختلف الدول العربية، وعملت على ملاحقة أي شخص يبدي تدمرا من سياسة النظام وأعدائه¹.

1.3.1.5 الأسباب الأمنية في تونس

السياسة الأمنية التي اتبعت في تونس زمن بن علي، ما هي إلا وراثثة للقبضة الأمنية التي كان يتبعها النظام السابق في عهد بورقيبة، علما أن بن علي كان أحد قواعد وركائز نظام بورقيبة الأمني وأحد عناصره ويده الضاربة بحق كل معارض للنظام، لكن مع تولي بن علي الحكم زادت الأوضاع سوءاً مع سيطرته على كافة الأمور والقرارات، فقد اتسمت حقبتة التاريخية بالوحشية في التعامل مع المعارضين والإسلاميين، وحتى مع ضباط الجيش أنفسهم، فقد استهدف النظام الجيش التونسي مرتين: الأولى عام 1991، والثانية عام 1994 على إثر اتهام بعض الضباط بانتمائهم لتنظيمات محظورة، تعمل ضد النظام، وقد تعرضوا للتعذيب بعد حملات توقيف عشوائية، قامت بها قوات الأمن الداخلي والاستخبارات، ووصل الأمر بالنظام إلى حد التصفية الجسدية داخل مقرات التحقيق، وقد عانت عائلاتهم من التنكيل والعزلة الاجتماعية بعد إعفاء العديد من المتهمين وإحالتهم إلى التقاعد. هذه السياسات الأولية والتعذيب كانت موجهة إلى ضباط الجيش الذين يعتبرون جزءاً من النظام.²

أما عن شأن المواطن العادي الذي لا ينتمي إلى مؤسسات الدولة، فلم يسلم من بطش أجهزة الأمن، حيث قام ضباط الأمن بفرض التضييق عليه وراقبوا تحركاته، وتعرض مرارا وتكرارا للاعتقال بمجرد إبداء رأيه في سياسة النظام، وإذا اشتكى من سوء الأوضاع الاقتصادية أو السياسية ذاق مرارة الاعتقال الذي تفنن ضباط التحقيق في ابتكارها، حيث تشير الإحصائيات الدولية أن عدد المعتقلين في تونس يتراوح من 25000-30000 معتقلا، وبذلك تحتل تونس المرتبة الرابعة من حيث عدد المساجين من بينهم عدد ليس بقليل من المساجين السياسيين

1 الأسدي، ناهدة حسين علي: ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. 2014. ص19.

2 مالكي، أحمد: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012. ص337.

وأصحاب الرأي، ومن الصحفيين الذي يعيشون في سجون مكتظة تفتقر للنظافة والرعاية الصحية، فبالنسبة لاكتظاظ أعداد المساجين فإن بعض السجون كسجن (9 أكتوبر) الذي أسس عام 1906 لإيواء 900 سجين إلا أنه يضم داخله الآن 5000، ناهيك عن الحبس الانفرادي الذي يتعرض له السياسيون ومنهم من أمضى اثني عشر عام داخل الزنازين الانفرادية¹.

وقد أدى انعدام النظافة والرعاية الصحية إلى انتشار الأمراض نتيجة كثرة الفئران والحشرات في المرافق الصحية داخل السجون، أما في ما يخص معاملة السجناء التي تطال معارضي النظام فتبدأ بالإهانة وتنتهي بالتعذيب الذي يصل إلى فقدان السجن لأحد أعضائه كما حصل مع محمد علي المنصوري (سجين حق عام) الذي بترت قدماه نتيجة التعذيب، وقد سجلت بعض الإحصائيات ما بين عام 2000-2003 أن عدد الوفيات داخل السجون وصل إلى 14 سجيناً. إما نتيجة الإهمال الطبي والصحي أو بسبب التعذيب، وعند تسليم القتلى لذويهم يفرض عليهم إجراءات أمنية مشددة، ويتم تهديدهم إذا أرادوا رفع شكاوى والمطالبة بإجراء تحقيق بظروف وفاة أبنائهم².

2.3.1.5 الأسباب الأمنية في مصر

سيطرت القوى الأمنية على حياة المواطنين وقامت بملاحقتهم واعتقالهم، حيث كان قانون الطوارئ حاضراً منذ عام 1981 ؛ لإعطاء الأجهزة الأمنية مبررات للأعمال التي تقوم بها، دون إذن قانوني بذلك، كما منح الرئيس سلطة واسعة للتحكم بالمواطن المصري وبدوره فوض رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية للذين أعطيا أوامر للضباط وعناصر الأمن بزيادة قبضتهم على المواطنين حسب الطريقة التي يرونها مناسبة، ولهم الحق في تفتيش الأفراد والأماكن، ومراقبة الهواتف والمطبوعات، إضافة إلى حجز الأشخاص دون إجراء محاكمات لهم، وزد على ذلك يعتبر اجتماع أكثر من خمسة أشخاص أمراً غير مشروع وغير قانوني، وإذا

1 يوسف، يوسف حسن: حقوق السجناء والمعتقلين. مرجع سابق، ص 80-105.

2 المرجع السابق. ص 99-104.

تم اعتقال أحدهم، فإن الضابط له الحق في إحالته إلى محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، وبالتالي يتولى الضباط أمر المحاكمة ويحلون محل القضاة.¹

وكثيراً ما كان ضباط المباحث يلتفون على القوانين الخاصة بالمعتقلين والإفراج عنهم، حيث يتم الالتفاف على هذه القوانين عن طريق إجراء أمر الإفراج شكلاً فقط، أما في الواقع فيتم نقل المعتقل الذي صدر بحقه قرار الإفراج إلى أحد العنابر الموجودة داخل السجن أو إلى أقسام الشرطة الخارجية، واحتجازه لبضعة أيام، ومن ثم يتم إصدار قرار جديد بتهمة معاودة نشاطاته الإجرامية مرة أخرى، بالإضافة إلى ظاهرة الحبس الاحتياطي، التي طالت العديد من المواطنين الأبرياء وزجهم بالسجون، وكانت تحصل هذه الأمور في بعض الأحيان نتيجة وجود مشاكل شخصية بين ضباط الأمن وأحد المواطنين، ناهيك عن عمليات القتل التي طالت العديد من المواطنين المعتقلين نتيجة التعذيب، كالمواطن سيد خليفة عيسى الذي قتل بسبب تعفن الجروح في جسده الناتجة عن التعذيب والإهمال الطبي، ومصطفى حلمي عبد السميع الذي قتل تحت التعذيب بعد اعتقاله وإكراهه على الاعتراف بتهمة سرقة سيارات بحى مدينة نصر، وكذلك حصل مع المهندس محمد عبد الستار بتهمة انتماءاته السياسية تحت التعذيب وهناك عدد كبير ممن قتلوا في أقبية التحقيق ولا مجال لحصرهم في هذه الدراسة.²

أما عن طبيعة عيش المعتقلين داخل السجون المصرية، فهناك أوضاع بالغة الصعوبة، فهم يعيشون داخل زنازين صغيرة لا تصلح لعيش البشر فيها، إلى جانب فقدان النظافة وسوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض بين المعتقلين إلى جانب تحديد مدة الزيارات لعائلاتهم مدة لا تتجاوز خمس دقائق.³

3.3.1.5 الأسباب الأمنية في سوريا

اعتبرت الأجهزة الأمنية بمختلف أفرعها العمود الفقري للنظام السوري، من أجل حمايته من الانهيار، خاصة أن النظام الذي أسسته عائلة الأسد كان دائم الحذر الشديد من حركات

1 قرني، بهجت: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها. مرجع سابق، ص 64.

2 يوسف، يوسف حسن: حقوق السجناء والمعتقلين. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية. 2015. ص 255-280.

3 المرجع السابق. ص 307.

المعارضة خوفاً أن تتحول إلى انقلابات، كما كان يحصل مع الحكومات السابقة، وخاصة أن نظام الأسد كانت علاقته مع الأنظمة العربية تتسم بالفتور نوعاً ما، بالرغم من التواصل فيما بينهم وبالرغم من القرارات الإيجابية بخصوص إطلاق سراح بعض المساجين السياسيين وإغلاق سجنى تدمر والمزه العسكريين (القسم السياسي) إلا أن الأجهزة الأمنية تجاهلت الأمور المتعلقة بالحريات، وتناستها حتى أصبحت معدومة، حيث احتسبت نقطة ضد النظام الذي سمح لأجهزته الأمنية، واعتمد عليها حتى أصبحت هي المتحكم بحياة المواطنين، وبات حزب البعث، أيضاً، أداة بيدها، واستمر بفرض قانون الطوارئ الذي أقر العمل به منذ عام 1963 وساهم في تعطيل العديد من القوانين الدستورية والمدنية، وأدى إلى إلغاء دور السلطتين القضائية والتشريعية لحساب السلطة التنفيذية، التي أصبحت هي المتحكمة.¹

تحدثت المنظمات الدولية الحقوقية عن حجم التعقيدات التي يتعرض لها المواطنون جراء القوانين الاستثنائية، حتى بات المواطن العادي يحتاج إلى إذن إشغال وترخيص من أجهزة الأمن والاستخبارات، حتى يتمكن من فتح محل لممارسة مهنة أو عمل خاص كما أدت هذه القوانين إلى تحويل البلاد إلى سجن كبير، بالنسبة للعديد من الأشخاص الذين منعوا من مغادرة سوريا بعد قيود على حرية التنقل والحركة على معارضي النظام، كما تزايدت عمليات توقيف المواطنين بغض النظر إن كانوا أطفالاً أو مسنين، وتحويل التوقيف إلى اعتقالات تستمر في بعض الأحيان إلى عقود، دون أي مبرر، ناهيك عن عمليات التعذيب داخل المقرات، إذا كان المعتقلون من السياسيين، وقد طالت الاعتقالات أيضاً نشطاء حقوقيين، حيث تم حجزهم لفترات طويلة دون إذن قانوني، وانتشرت أيضاً ظاهرة تحويل أسماء المعتقلين إلى أرقام حتى يصبح من الصعب الاستدلال على المعتقلين وأماكن اعتقالهم.²

تفتقر مقرات الاحتجاز والسجون إلى أبسط مقومات الحياة الأساسية، بالإضافة إلى انعدام النظافة والغذاء الصحي والرعاية الطبية، حتى أن العديد من المعتقلين باتوا يعانون من

1 يوسف، يوسف حسن: حقوق السجناء والمعتقلين. مرجع سابق. ص 118.

2 شمت، خالد: الحريات العامة في سوريا. الجزيرة. <https://goo.gl/zUdjnz>

أمراض جلدية والربو والروماتيزم والتهابات الرئة؛ بسبب اكتظاظ الأعداد، الأمر الذي جعل المعتقلين يتناوبون أثناء النوم. كما أنّ الفساد والرشوة كانا صفة من صفات حراس السجن، فمن أجل أن يسمحوا للسجناء بإجراء اتصالات مع عائلاتهم كانوا يبيتزون السجناء وذويهم، وبخصوص الطعام الذي يرسله الأهل لأبنائهم كان يتعرض للسرقة من حراس السجن، ويتم معاملة أقربائهم معاملة سيئة أثناء الزيارة في بعض الأحيان.¹

أما عن فترات التحقيق مع المعتقلين، غالباً ما يكون التعذيب أساساً لهذه العملية حتى ينتهي الأمر بقتل المعتقل جراء شدة التعذيب، وهناك بعض الأمثلة التي ذكرتها بعض منظمات حقوق الإنسان، وهي قتل خمسة معتقلين أثناء الأحداث التي حصلت عام 2004 في إستان مدينة القامشلي، وامتدت إلى بعض المدن السورية التي بدأها الأكراد السوريون، وتحولت إلى مواجهة بين الطرفين. وأفادت منظمة (هيومن رايتس وتش) بأن الأجهزة الأمنية عام 2010 قتلت خمسة معتقلين دون أن يتم فتح تحقيق في ذلك²

4.1.5 النظام التعليمي في الدول العربية (تونس، مصر، سوريا)

يعتبر النظام التعليمي في الدول العربية بشكل عام نظاماً قائماً على سياسة التلقين، على اعتبار أن عقل الطالب وعاء أو آلة، يتم تعبئتها بمواد معينة، من أجل تحقيق هدف وهو الحصول على علامة تمكنه من امتلاك شهادة، فالطالب غير واع بمدى فائدة المعلومات التي يحصل عليها، فمهمته الأساسية الحفظ فقط، بغض النظر عن كيفية إتمام الأمور، فعلى سبيل المثال على الطالب أن يحفظ أن الحديد يتمدد بالحرارة وينكمش بالبرودة وليس بالضرورة أن يفهم كيف يتم ذلك.³

فنظام التلقين قاتل للتفكير والإبداع، ومغيب للعقل، وهو بذلك يؤسس لتنشئة عقل لا يستطيع أن يميز بين الصواب والخطأ، وبذلك ينشأ جيل تابع لمن يعطيه المعلومات الجاهزة،

1 يوسف، يوسف حسن: حقوق السجناء والمعتقلين. مرجع سابق، ص 125-130.

2 شمت، خالد: الحريات العامة في سوريا. مرجع سابق.

3 اللاحم، عبد الرحمن: كارثية التعليم التلقيني. عكاظ. <https://goo.gl/Kmz8xF>

ويصبح غير مستقل بذاته بسبب خلوه من الأفكار التي تمكنه من تنقية المعلومات الخاطئة ونقدها، وخاصة التي لا تتناسب مع المنطق، وكل هذا بسبب تعود الطلاب على القوالب مسبقة الصنع.¹

كما أن المناهج التعليمية ركزت على غرس مبدأ التقبل لفكرة سلطة النظام الهرمية، من دون وجود مساءلة وكرست كتب التاريخ والكتب الدينية المبدأ القائم على عقلية نحن في مواجهة هم، مما أسس بيئة مناسبة لافتعال المشاكل العرقية والطائفية وانتشار التلقين العقائدي المبكر لدى أبناء الأمة.²

2.5 نتائج السياسات المتبعة من الأنظمة العربية على المواطن العربي

شكلت سياسات الأنظمة العربية والاقتصادية والأمنية وغيرها قاعدة أساسية لدى الشبان العرب بمختلف أعمارهم وانتماءاتهم السياسية والدينية الطائفية والفكرية، وتوجهاتهم سواء كانت يسارية أو يمينية لنشوء وزرع الكراهية والحقد في نفوسهم طوال العقود الماضية، حيث وضعت بذورها هذه الأنظمة؛ نتيجة سياساتها الاقصائية والتهميشية، والقمع الممنهج، والاستبداد والظلم والقهر الذي بدأ منذ تسلمها الحكم بعد حصولها على الاستقلال، الذي دفع ثمنه أبناء الأمة العربية على أمل أن يتمتعوا بالحرية التي حرّموا منها بسبب الاستعمار، إلا أن ثمار الاستقلال والحرية والتمتع بخيرات وثروات بلدانهم لم يجنّها سوى فئة قليلة، تمثلت بالأحزاب السياسية التي استلمت الحكم، وسيطرت على البلاد، ومنعت الآخر من مشاركتها، وقمعت مواطنيها ومنعت الحريات بشكل كامل.

كل هذه السياسات ما كان لها إلا أن تكون سبباً في تزايد الرغبة في الانتقام من الأنظمة العربية، وعلى كل من ينتمي إلى النظام من مؤسسات ومكاتب وأشخاص، فأى شخص ينتمي إلى المنظومة الحاكمة أو الحزب أصبح محلّ كره من قبل المواطنين، فحقدّم على الأجهزة الأمنية وعناصرها باختلاف تشكيلاتها كان الهدف الرئيسي لهم أيضاً، حتى وصل الأمر عند

1 اللاحم، عبد الرحمن: كارثية التعليم التلقيني. <https://goo.gl/zt7MWn>

2 يحيى مهى: الجاذبية القاتلة: خمسة أسباب لانضمام الشباب إلى داعش. صدى. <https://goo.gl/oRcmjb>

البعض درجة الحقد على الدولة نفسها، وما رأيناه من تكسير وتدمير وسرقة ونهب للأماكن العامة والأثرية والمتاحف والمكتبات في بعض الدول أثناء الحراك العربي ما كان إلا بسبب الأنظمة التي جعلت الدولة جزءاً من أملاك النظام.

إن هذه العوامل والأسباب التي تم ذكرها كانت سبباً كافياً لتوليد الإحباط لدى نفوس الشباب بعد فقدانهم للأمل في توفر فرصهم في النواحي الاقتصادية والسياسية، ومشاركتهم في صنع واقع أفضل لهم ولمجتمعاتهم، فحالات الإحباط من الواقع المرير الذي يعيشونه ساهم في ازدياد شعورهم بالاستياء من السياسات المطبقة في بلدانهم، وشعروا بالاغتراب حتى أصبح المواطن يعيش في بلد مغيب به عن جميع نواحي الحياة، فكل ما يدور حوله بعيد كل البعد عنه، فالفروقات شاسعة بين الطبقات الاجتماعية وبين المقربين والمنتمين للنظام من جهة وبين عامة الشعب من جهة أخرى، حيث عانى عامة الشعب من الفقر والقلّة في مقومات الحياة الأساسية كالغذاء والماء والرعاية الصحية والصرف الصحي، وهو ما يندرج تحت ما يسمى الحرمان المطلق، إلى جانب الحرمان النسبي الناتج عن الاستياء بسبب حصولهم على مردود لا يتناسب مع توقعاتهم وطموحاتهم، وهو ما كان يحصل مع أصحاب الشهادات العلمية وأصحاب المهن، وهم ما يطلق عليهم اسم الناجحون المحبطون الذين لا يوجد لديهم فرص لتفريغ طاقاتهم بأعمال تتناسب مع مستواهم العلمي والعقلي والإبداعي، وهم أكثر عرضة لاستمالتهم من قبل الجماعات المتطرفة بسبب طموحاتهم العالية، وإن عدم تحقيقهم لهذه التوقعات يولد لديهم احتمالات الشعور بالذلل، الأمر الذي يصل بهم إلى الرغبة بالانتقام. وما حصل لعدد كبير من الشباب التونسي من الانضمام إلى (داعش) يؤكد ذلك، علماً أن عدداً كبيراً من هؤلاء الشباب ينتمون إلى أسر اجتماعية راقية ويحملون شهادات علمية عالية¹.

إلى جانب كل ذلك، فإن هذه الأنظمة التي كانت قائمة تطبق النظام العلماني في إدارة الدولة، وأثبتت فشلها بسبب تجذر الفساد فيها، وليس بسبب نمط النظام العلماني، فهناك أنظمة تعتمد على العلمانية في الحكم وأثبتت نجاحها، فحسب رأي جابر القفصي المتخصص في علم

1 عبد الله، مروة: لماذا ينظم الشباب إلى داعش نظرية الحرمان النسبي. ساسةpost. <https://goo.gl/x9rgFA>

الاجتماع في مركز مسارات للدراسات الفكرية فإنه يعتقد أن النظام العلماني الذي هيمن على السلطة في تونس بالقوة، ولم يستفد منه الشباب التونسي بشيء، هو بنظرهم يحارب الإسلام، ومع تنفس هؤلاء الشبان للحرية في ظل الحراك العربي اتجهوا للجماعات الدينية التي تتادي بتطبيق الإسلام وإقامة الخلافة، فقد اعتبر الخطاب الديني الذي انتهجته داعش حافزا للشباب التونسي للانضمام لها أملاً منهم في إمكانية تغيير الأوضاع¹.

إن انضمام الشبان العرب إلى جماعات متطرفة، لم يكن بسبب الفقر والبطالة وحدها، وإنما بسبب تلاقي الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية الممزوجة بنظام تعليمي فاشل، فقد تجرع الشباب العربي من الإذلال والفساد اليومي وتكثير الأفواه ومرارة العيش ما يكفيهم، ومع تزايد التطور التكنولوجي، ومواقع التواصل الاجتماعي، أصبحوا يقارنون أنفسهم بغيرهم من بلدان العالم وأقرانهم من باقي أفراد المجتمع المتنفذ داخل النظام، فتزايد اللامساواة، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدالة التوزيع، مع تزايد الوعي لديهم بما هو قائم وموجود في بلدانهم من استغلال للمناصب العامة، وسرقة للمال العام، وتخصيص الوظائف لفئة معينة في بعض الأحيان، تكون على أسس حزبية، ومصالح على حساب أصحاب الشهادات والخبرة، بالتأكيد سوف يسيران مع بعضهم نحو مزيد من التطرف ضد أنظمة الحكم، وكل ذلك بسبب قدرات الدولة الواهية في تحقيق تطور لمجتمعاتها، وبالتالي عندما لا تتواجد أي منافذ تسمح للناس من التعبير عن همومهم ومشاكلهم ورغباتهم وتطلعاتهم بالعيش في حياة كريمة، تتناسب مع ما يقدمه كل شخص، حينها سيزيد ذلك من رغبتهم في تدمير كل من يقف حاجزا أمامهم، وبالتالي سوف يصبح عدم استقرار، وينمو التطرف في نفوسهم وداخلهم، و يكونون صيدا سهلا وعرضه لنظريات المؤامرة وأصحاب الأفكار المتطرفة².

1 الغرباوي، ياسر: 4 أسباب تغذي داعش بشباب تونس. العربي الجديد. <https://goo.gl/kYQanq>

2 المرجع السابق.

الفصل السادس

مصادر دعم الجماعات المتطرفة واستغلالها
للأوضاع التي مرت بها المنطقة العربية
لضم الشباب العربي إليها

الفصل السادس

مصادر دعم الجماعات المتطرفة واستغلالها للأوضاع التي مرت بها المنطقة العربية لضم الشباب العربي إليها

إن الغوص في قضية دعم الجماعات المتطرفة الدينية التي تحمل في أفكارها غلوا وتعصبا وتتكبر كل من يخالفها حتى تصل إلى مرحلة التطرف الأمر الذي يزرع الحقد تجاه الآخرين هو غاية في الصعوبة، بسبب الغموض والتكتم الذي يدور حول هذه القضية الحساسة، التي تسبب قلقا كبيرا للجماعات الداعمة، لما لها من مخاطر كبيرة خاصة إذا كانت الجهة الداعمة دول وحكومات، أو أن هذه الدول والحكومات تتستر على أشخاص يعملون على تقديم الدعم، وفي نفس الوقت أن الجماعات المتطرفة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، بالغت في استخدام أشنع الطرق في التعذيب، وتفننت في أساليب القتل، وحلّت سفك دماء المسلمين، ومن الملاحظ أن هذه الجماعات، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) المنشق عن تنظيم القاعدة توسع بشكل سريع، وأصبح يشكل قوة عسكرية لا يستهان بها، حتى أصبح يشكل خطراً على دول بأكملها، فتنظيم بهذا الحجم، وبهذه القوة العسكرية الهائلة لا يمكن أن يتوسع بهذا الشكل، إلا إذا كان هنالك جهات داعمة له، حتى وإن سيطر على منابع النفط والبنوك المركزية في بعض المناطق التي أصبحت تابعة له، إلى جانب بيع الآثار والعديد من الموارد التي تحدثتها عنها، فهي غير كافية لتمكنه من أن يتمتع بهذه القوة حتى وإن استطاع تلبية احتياجاته العسكرية من هذه المصادر، إلا أنه يحتاج إلى مصادر توريد للمعدات القتالية والعسكرية، ويحتاج إلى تسهيلات من جهات تدعم عملية إدخالها، وكل هذه الأمور تدرج تحت مسمى الدعم، ففي هذه الجزئية من هذا الفصل سيحاول الباحث مرتكزا على بعض المراجع التي يمكن أن توصلنا إلى الجهات الداعمة لهذه التنظيمات، وبالأخص تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

1.6 الدعم المقدم لجماعة المسلمين (التكفير والهجرة) والجماعة الإسلامية (التوحيد والجهاد)

عند الحديث عن الدعم لهذه الجماعات نجد أن أول من دعمها هو الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات، عندما سمح لهذه الجماعات بالعمل بحرية من أجل تنفيذ مخططات

السادات التي تهدف إلى القضاء على اليساريين المعارضين له، وقد أوضحنا ذلك في الفصل الثالث، أما الدعم المالي لهم، فإن الجماعتين لم تكن تمتلكا قوة عسكرية كبيرة، فأغلب عملياتهم العسكرية، كانت تقوم على الاغتيالات الفردية والتفجيرات بعبوات ناسفة لأماكن محددة غير كبيرة، حتى عندما أرادت جماعة التوحيد والجهاد السيطرة على التجمعات العسكرية، أثناء عملية اغتيال محمد أنور السادات بسبب عدم توفر القدرات لديها، حيث كان الدعم المالي مقتصرًا على أعضاء الجماعة الذين سافر بعضهم للعمل خارج البلاد لتوفير الدعم المالي للجماعة، إلى جانب بعض التبرعات من المقربين لهم¹.

2.6 الدعم المُقدم لتنظيم القاعدة

تباينت وجهات النظر واختلف العديد من الباحثين عن المصادر المالية التي اعتمد عليها تنظيم القاعدة في تغطية نفقاته المختلفة التي يحتاجها في تنفيذ عملياته العسكرية وإنشاء المعسكرات التدريبية وغيرها من النفقات. فمنهم من اعتبر أن التنظيم كان يحصل على الأموال من دعم أسامة بن لادن الشخصي إلا أن الدراسة الأمريكية التي أجريت عقب هجمات 11-أيلول-2001 بعنوان (دراسة في تمويل الإرهاب) تقول أن ابن لادن قد ورث 300 مليون دولار من والده بعد وفاته إلا أنه لم يتسلم منها سوى عدة ملايين وتنظيم بهذا الحجم من العناصر والتجهيزات العسكرية لا يمكن أن يعتمد على شخص واحد في التمويل، في حين تعتبر أن عمليات التمويل تأتي عبر مؤسسات مالية وشبكات غير رسمية تابعة للتنظيم تحت مسميات جمعيات خيرية، بالإضافة إلى حصولها على دعم من أثرياء سعوديين متعاطفين مع التنظيم. إلا أن هذا الدعم تراجع بعد التعاون الأمريكي السعودي الذي هدف إلى تجفيف مصادر الدعم المالي للتنظيم خاصة الذي يخرج من داخل المملكة السعودية، وأكدت الدراسة إلى أن التعاون الدولي ساهم في تقليل هذه المصادر.² أما بعضهم فيشير إلى أن التنظيم يحصل على الأموال عن طريق عمليات اختطاف الأجانب والمطالبة بقدية لقاء الإفراج عنهم. وعن طريق عمليات غسل

1 الزعفراني، ابراهيم: جماعة التكفير والهجرة. <https://goo.gl/aLp54u>

2 <https://goo.gl/Ze6tsz>

الأموال التي تقوم بها بعض الشركات الخاصة.¹ بالرغم من هذه التقارير والأبحاث إلا أن هنالك صعوبة في تحديد مصادر ووسائل تحريك هذه الأموال بشكل مباشر بسبب السرية في عمليات الدعم خاصة لتنظيمات تصنف تحت مسمى التنظيمات الإرهابية.

3.6 الدعم المقدم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

يلف الغموض مصادر دعم التنظيم الأكثر تطرفا وتشددا في العالم، وتدور العديد من الأسئلة حول مصادر القوة العسكرية لتنظيم فتى لم يمض سوى أعوام قليلة على ظهوره حتى أصبح يهاجم دولا ويحتل مدنا ويقيم حدودا له، ويمتلك معدات عسكرية، وعربات مصفحة، تحتاج إلى أموال هائلة لامتلاكها وإدارتها، فأوجه الدعم تختلف وتتنوع، فالدعم ليس بالضرورة أن يكون ماديًا، فيمكن أن يكون تسهيلات تقدم، أو عن طريق غض الطرف عن تصرفات التنظيم، والسماح له بالتحرك والتنقل بحرية، فأى عمل يؤدي إلى زيادة في قوته وعدم مواجهته، يندرج تحت مفهوم الدعم.

تشكل حدود الدول المجاورة للمناطق التي يسيطر عليها التنظيم أهمية كبيرة لتهديب السلاح والمتفجرات، وقد سعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى بناء علاقات مع عناصر أمنية؛ لتسهيل عمليات التهريب، وغض الطرف عن عناصره المتواجدين في عدة دول تتشارك حدودها مع حدود المناطق التابعة للتنظيم، فتعد المدن التركية المحاذية لهذه الحدود مرتعا خصبا لتجهيز المتفجرات، وإعداد المقاتلين الذين يتم تجهيزهم وإدخالهم إلى مناطق التنظيم، ففي كانون الثاني من العام 2014 تم اكتشاف مئات الصواريخ والقنابل داخل شاحنات متجهة إلى سوريا، وعند اعتقال مرافقي الشاحنات من قبل الأمن التركي تبين أنهم عناصر من الاستخبارات التركية.²

ويحصل التنظيم على الدعم المالي من رجال أعمال مؤيدين لفكر التنظيم، فحسب تقرير نشرته صحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية تؤكد تورط عشرين قطريا يمولون تنظيم الدولة، أحدهم خالد محمد تركي السبيعي، المدرج على قائمة الإرهابيين بالنسبة لبريطانيا وأمريكا، وهو أحد

¹ محمد، جاسم: مصادر تمويل الإرهاب... الخطف أساس التمويل (1). <https://goo.gl/qqFzGZ>

² وثائقي: رعاية تركيا لتنظيم داعش والارهاب. <https://goo.gl/wlZprJ>

ممولي العقل المدبر لأحداث 11/ أيلول/2001 وهو خالد الشيخ محمد، وتشير الصحيفة أن قطر تفوقت على السعودية في دعم تنظيم الدولة.¹

وبالنسبة للسعودية والإمارات فإنها ساهمت في تقوية داعش ودعمه عن طريق إمداده بالسلاح والأموال، وتسهيل عبور العناصر التي ترغب في الانضمام إلى التنظيمات الدينية، خاصة التي تقاوم النظام السوري.²

إلى جانب هذه الدول ورجال الأعمال الداعمين للتنظيم كان للولايات المتحدة الأمريكية، وفق تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) دور في خلق هذه التنظيمات من الأساس، وتسليحها وتسهيل وصول عناصرها إلى مراكز التدريب، لإنشاء تنظيمات قتالية لتحقيق مصالح خاصة لها إبان حربها مع الاتحاد السوفيتي.³

تعتمد الدولة الإسلامية (داعش) في مدخولاتها المالية على عدد من الموارد، بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه من التبرعات التي تصل لها بشكل سري، من بعض الدول الأمر الذي جعلها من أغنى الجماعات المتطرفة التي تعتمد على نفسها ومن هذه المصادر والموارد:

أولاً: آبار النفط ومصافي البترول: حيث قاتل عناصر داعش بشراسة من أجل السيطرة على آبار النفط ومصافي البترول في كل من العراق وسوريا من أجل توفير احتياجاتها المالية عن طريق بيع النفط إما بالطرق الرسمية أو من خلال شبكات التهريب.

ثانياً: الآثار والتماثيل والنقود الذهبية: حيث قامت الدولة الإسلامية ببيع العديد من الآثار والتماثيل والنقود الذهبية القديمة في مزادات عالمية، واعتبرت هذه الآثار غنائم يجب استغلالها لصالح الدولة، إلى جانب الاعتقاد أن بيعها يعمل على التخلص منها وتطهير البلاد من التماثيل الوثنية مثلما تقوم بتدمير الأضرحة والقبور.

1 صحف غربية تكشف حجم تورط حلفاء امريكا في دعم الإرهاب. <https://goo.gl/63Uw8w>

2 نائب الرئيس الأمريكي جون بايندن السعودية تدعم الارهاب. <https://goo.gl/iGbXsK>

3 داعش صناعة أمريكية هل وصلت رسالة كلينتون؟ <https://goo.gl/5X9ETM>

ثالثاً: سبني النساء والأطفال: وهذا ما أكدته الدولة الإسلامية عندما نشرت مقالة بعنوان إحياء الرق قبل حلول الساعة في عددها الرابع دابق على الإنترنت حيث تحدثت عن إقرار مجموعة من العلماء باعتبار الأزيديين إما طائفة خرجت من الإسلام أو أهل كتاب أو وثنيين وبذلك يمكن اعتبارهم سبايا.

رابعاً: عمليات الاختطاف والمطالبة بقدية مقابل إطلاق سراح المختطفين¹.

بالإضافة إلى هذه المصادر المتعددة فإن مدير مركز أبحاث العالم العربي في جامعة ماينز الألمانية غونتر ماير، ورئيس مركز القدس للدراسات الإستراتيجية الرنتاوي، يؤكدان على قيام كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر بدعم عناصر التنظيم من أجل المساهمة في إطاحة بشار الأسد عن الحكم وعلى الأخص السعودية التي تتخوف من عودة الجهاديين إلى السعودية وما سيشكل ذلك خطراً على النظام السعودي إذا تشكلت لديهم نوايا بالانقلاب على النظام السعودي، بالإشارة إلى أن الدعم الإكبرليس من الحكومات نفسها وإنما يمكن أن يكون من قبل أثرياء خليجيين سواء من داخل المملكة السعودية أو من خارجها.²

4.6 الدعم المقدم لجبهة النصرة

منذ أن أعلنت جبهة النصرة عن نفسها وأعلن قادتها عن تأسيسها مطلع 2012 كثرت التساؤلات والاستفسارات حول مصادر الدعم المالي والعسكري الذي تتلقاه الجبهة، وعن الرافد البشري الذي يرفدها بالمقاتلين خاصة مع دخول عناصر غير سوريه للقتال في صفوفها ضد نظام الأسد عبر الحدود التركية والعراقية. وتحدثت بعض الدراسات أن الجبهة في شمال سوريا وشرقها تمكنت مع حلفائها من السيطرة على بنى تحتية حكومية حيوية كالمطارات، وأنابيب النفط والغاز، ومحطات طاقة لإنتاج الكهرباء، ومخازن المحاصيل، وتستفيد الجبهة من هذه البنى التحتية بحيث توفر دخلاً شهرياً مرتفعاً يعينها على تمويل دفع الرواتب وشراء السلاح.³

1 عطوان، عبدالباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل. مرجع سابق. ص 46 ص 49.

2 ماهي مصادر تمويل داعش أغنى الجماعات المسلحة في العالم؟ <https://goo.gl/Qkb2cW>

3 زمان برس، ما هي مخاطر تعاظم قوة جهة النصرة على "إسرائيل" <http://zamnpress.com/ar/news/33047>

أما عن الدعم العسكري فما تزال مصادره طي الكتمان، ولا يُعلم حجمه أو طبيعته، بعكس الجيش الحر الذي يتلقى دعماً مالياً وعسكرياً من المجلس العسكري التابع للائتلاف السوري المعارض، والذي تعتبره دول غربية عدة أنه يمثل المعارضة المسلحة، التي يمكن التعويل عليها مستقبلاً في إقامة نظام بديل لنظام الأسد ويرتبط بعلاقات "جيدة" معها، وبالتالي فإنها لا تمنع من إمداده بالعتاد الحربي والعسكري الخفيف حتى الآن. في حين صرح نائب وزير الداخلية العراقي "عدنان الأسدي" أن مجاهدين يتسللون من العراق إلى سوريا وأن هناك أسلحة يجري تهريبها إلى معارضي نظام الأسد.¹

يرى الباحث بناءً على المعطيات الموجودة على أرض الواقع، وبناءً على بنية العلاقات العربية - العربية أو العربية - الغربية والتصريحات السابقة من مسئولين عرب وغربيين خاصة فيما يتعلق بالموضوع السوري ونظام بشار الأسد، في ظل الأحداث والحراك في سوريا، بأن معظم الدول المحيطة بسوريا، خاصة الدول الخليجية، وقفت منذ بداية الأحداث ضد نظام الأسد وترغب في الإطاحة به، وقد صرحت دائماً بموقفها المعارض له، ودعمها للحراك القائم ضده، فبالنسبة للعلاقات السورية السعودية، فإنها كانت غير جيدة حتى قبل اندلاع الحراك في سوريا، وظهرت بشكل علني بعد ذلك. وعلى لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عندما صرح بضرورة أن يكون مستقبل سوريا بعيداً عن أي دور لبشار الأسد في الحكم، بالإضافة إلى تأكيده على دعم المعارضة، أما تركيا فقد توافق موقف وزير خارجيتها (ريدون سنير أوغلو) مع موقف الجبير.²

وفق هذه المواقف فإن التحليل العلمي يدعم فكرة وجود دعم من الأطراف التركية والسعودية، حتى وإن لم يكن بشكل مباشر، أو على الصعيد الرسمي، فالنظام السعودي يتبنى الفكر الوهابي المتقارب نوعاً ما مع الفكر السلفي الذي يتبناه التنظيم الذي يسعى إلى إسقاط نظام الأسد، فالمصالح هنا متقاربة بين الطرفين، وهناك أطراف تركية ترغب بشدة بإزاحة النظام السوري عن الحكم، ربما لتحقيق مصالح خاصة، منها: إعادة هيكلة الدولة التركية كما كانت في

1 الجزيرة نت، جبهة النصرة لأهل الشام. <https://goo.gl/tTJM4y>

2 الجبير السعودية وتركيا ملتزمان بدعم المعارضة السورية. <https://goo.gl/Vdekfx>

القرن الماضي خلال الفترة العثمانية، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية الحليف الدائم لإسرائيل، فإن لها مصالح خاصة أهمها حماية إسرائيل. ويعتبر النظام السوري أحد الدول التي تشكل محور الممانعة لإسرائيل، والداعم لحزب الله، وحركات المقاومة، وشريك (إيران) في المنطقة، وبنفس الوقت فإن مصلحتها بوجود تنظيم كداعش وبقائه ليس حبا فيه أو بالطائفة السنية المسلمة وإنما لإشغال الطرفين فيما بينهم وإنهاك وتدمير الدولة السورية، وجاء هذا التحليل بناء على ما جاء به البروفيسور عبد الستار قاسم في أكثر من مقال ومنهم سوريا بين أنياب العظماء.¹

5.6 الأوضاع التي عاشها المواطن في الدول العربية (تونس، مصر، سوريا) بعد الحراك العربي

خرجت الآلاف من الجماهير العربية بمظاهرات عارمة تندد بالأنظمة العربية، وتطالب بإسقاطها ورحيلها، بعد قيام البوعزيزي بإحراق نفسه في 17 كانون الأول 2010 على إثر قيام الشرطة فادية حمدي بصفعه أمام الناس، ومصادرة عربة الخضار التي كان يعتاش منها في مدينة (سيدي بوزيد)، وانتشرت الأحداث بشكل متسارع لتنتقل جغرافيا من دولة إلى دولة². واجهت قوى الأمن التابعة للأنظمة العربية الجماهير بالنار كعادتها، لكن بنسب متفاوتة في كل دولة.

1.5.6 الأوضاع التونسية

كانت تونس أقل قمعا بين باقي الدول العربية، وتم تنحي زين العابدين عن الحكم، وهرب إلى المملكة العربية السعودية، وتم الانتقال بشكل ديمقراطي للسلطة بعد إجراء انتخابات شارك فيها الشعب، ويشير بعض المراقبين والسياسيين في تونس، ومن بينهم عادل الشاوش، القيادي السابق في الحزب الشيوعي، إلا أن البلاد شهدت نجاحا على المستوى السياسي؛ جراء

¹ <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/6/5/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%A1>

² بالضيافي، منذر: بعد 6 سنوات من الثورة. . تونس إلى أين؟، العربية نت. <https://goo.gl/U4vDLJ>

الانتخابات والانتقال السلس للسلطة بعد الثورة مباشرة، إلا أنه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، حصل فشل كبير من قبل الحكومات، التي تداولت السلطة، بسبب عدم وجود برامج تنموية مسبقة ومخطط لها، تمكنها من إحداث نقلة نوعية في ظل المرحلة، التي كان ينتظرها الشعب بعد الثورة. ويشير أيضا المحلل السياسي، منذر ثابت، أن الأوضاع المعيشية لم تتحسن، بل ازدادت سوءا، ويرجع سبب ذلك إلى عودة بعض رموز النظام السابقين الذين كانوا في عهد بورقيبة، وبن علي، أمثال رئيس الدولة الحالي الباجي قائد السبسي ومحمد ناصر رئيس البرلمان.¹

2.5.6 الأوضاع المصرية

بدأ الحراك فيها يدب في شوارعها بعد أيام من هروب بن علي والإطاحة بنظامه في تونس، بعد قيام مجموعة من الشبان بالدعوة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للنزول إلى الشوارع، والمطالبة بالتغيير وذلك في 25 كانون الثاني 2011 نتيجة السياسات الفاسدة، ورفض سياسة توريث الحكم إلى جمال مبارك؛ وبعدها طالبوا الرئيس بالاستقالة بالرغم من القرارات التي اتخذها محمد حسني مبارك، بداية من حل مجلس الوزراء، وتعيين نائب له، ووعوده بعدم الترشيح مرة أخرى إلى الحكم، إلا أن الجماهير كانت مصرّة على مطالبها، حتى أعلن عمر سليمان، نائب الرئيس، عبر خطاب متلفز، قرار تنحي محمد حسني مبارك عن الحكم، وتم تسليم البلاد للمجلس العسكري.²

بعدها جرت انتخابات برلمانية ورئاسية فاز فيها حزب الحرية والعدالة، وفاز في انتخابات الرئاسة محمد مرسي وذلك في 22/ حزيران/ 2012 وبذلك أصبح أول رئيس مدني لمصر.³

قبل انتخابات الرئاسة، قامت المحكمة الدستورية العليا بإصدار قرار يقضي بحل البرلمان، بحجة عدم دستورية مواد الانتخابات، وعلى إثرها رفض مرسي بعد فوزه حلفان

¹ بالضيافي، منذر: بعد 6 سنوات من الثورة. . تونس إلى أين؟، مرجع سابق.

² عبد الحميد، أشرف: خلال 5 سنوات من ثورة يناير. . ماذا جرى في مصر؟، العربية نت. <https://goo.gl/2utUZA>

³ المرجع السابق.

اليمين الدستورية أمام المحكمة، بسبب حل البرلمان إلا أنه في النهاية رضخ للأمر، وأعلن بعد ذلك عدة تعديلات دستورية، تمنحه سلطات تمكنه من تحصين نفسه في القرارات التي يصدرها، وأعلن إقالة المشير حسين طنطاوي، قائد الجيش، وعين عبد الفتاح السيسي بدلا منه، إلى جانب إقالة سامي عنان رئيس الأركان.¹

اندلعت في ظل حكم محمد مرسي مظاهرات عدة، بسبب إلغاء الإعلان الدستوري المكمل عن الدستور الجديد، وأسفر عن ذلك وقوع قتلى وجرحى، أعلن على إثرها محمد مرسي إلغاء الدستور، وعمل مجموعة من المستشارين له على صياغة دستور جديد، ثم عرض الدستور الجديد إلى استفتاء، وحظي على موافقة بنسبة 64%.²

تغير المشهد المصري وعادت السيطرة العسكرية عليه منذ الشهور الأولى لعام 2013 فقد خرجت المظاهرات المننددة بقرار مرسي و الرفض لها باعتبار أنها تتجذع نحو أخونة المجتمع المصري وقامت حركة تدعى تمرد في شهر نيسان من نفس العام بجمع تواقيع من 22134465 مصري من أجل سحب الثقة من مرسي وفي 30 حزيران خرج الملايين مطالبين بإقالة مرسي وإجراء انتخابات مبكرة وفي 3 تموز أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عزل مرسي وبسبب ذلك قامت اعتصامات من قبل أنصار الإخوان المسلمين امتدت لشهر في ميدان رابعة العدوية والنهضة، وواجهتهم قوات الأمن بالقوة حتى وصل عدد القتلى الى 578 والجرحى 4201 حسب تقرير وزارة الصحة وتم اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية محظورة في 24 كانون أول 2013 بعد حصول عدة عمليات تفجيرية في كل من القاهرة والدقهلية. مع بداية العام 2014 تم الإعلان عن الدستور المصري الجديد بعد الحصول على استفتاء بنسبة 98,1% وتم إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها المشير عبد الفتاح السيسي بنسبة 96,9%.³

¹ عبد الحميد، أشرف: خلال 5 سنوات من ثورة يناير . ماذا جرى في مصر؟، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

أخذت الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والحياة بشكل عام بالتدهور ولم يطرأ أي تغيير عليها مع استلام السيسي للرئاسة فالقمع البوليسي للمواطنين استمر والأحوال الاقتصادية أخذت بالانهيار بسبب السياسات الاقتصادية من قبل الحكومة المصرية وأهمها تفریعة قناة السويس الجديدة التي زادت من ديون مصر إلى جانب تدني الاحتياط المالي الذي لا يكاد أن يسد احتياجات مصر لثلاثة أشهر فقط وارتفع الدين العام حتى وصل إلى 90%.¹

أما مسألة الحريات زمن السيسي، فعادت كما كانت عليه في زمن النظام السابق، وتدخلت أنظمة الدولة في حياة المواطنين، وبقي الأمر على ما كان عليه سابقاً، إلى جانب الاعتقالات التي تمارس ضد الصحفيين، وكان آخر ذلك قيام السيسي بإجراء تعديلات بخصوص القضاء تمكنه من تعيين مجالس القضاء الأربعة وعزلهم.²

3.5.6 الأوضاع السورية

بعد أحداث تونس ثم مصر انتقلت عدوى الحراك الشعبي العربي إلى سوريا علماً أن النظام السوري كان يعتبر نفسه محصناً من هذه الأحداث، إلا أنه أخطأ في احتواء الأمور، بعد قيام مجموعة من الفتية بكتابة شعارات تطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم في 6 آذار 2011، وتم اعتقالهم من قبل الأمن، وقُتلوا تحت التعذيب، وكان في تلك الفترة مجموعة من الشبان نشروا على صفحاتهم إشارات تطالب بالحرية والخروج بمظاهرات.³

خرجت المظاهرات في بعض المدن، وعلى رأسها مدينة درعا مطالبة بالحرية، إلا أن النظام نفى في البداية حصول مظاهرات موجهة ضده، واعتبر من خرج فيها من المندسين، وقابل التحركات والمظاهرات بقوة، وعمل على تفریقها، وتشير بعض التقارير إلى أن الأجهزة الأمنية استخدمت الرصاص الحي ضد المتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى وقوع قتلى وجرحى،

¹ شتيفان رول: باحث ألماني: السيسي أوصل مصر لطريق مسدود، الجزيرة نت. <https://goo.gl/sK7xkx>

² حامد، عبدالله: قضاة مصر في مرمى السيسي. الجزيرة نت. 2017/4/28. <https://goo.gl/yzcuc9>

³ عبدالرزاق، حسيب: الجمعة الأولى في تاريخ الثورة: أصابع أطفال درعا تطلق الشرارة، أورينت نت. 2013/3/17.

<https://goo.gl/PKywcz>

إلى جانب الاعتقالات في صفوف المواطنين، على إثر ذلك قام الرئيس بشار الأسد في إقالة محافظ درعا على أمل احتواء الأزمة.¹

استمرت المظاهرات في المناطق الريفية بشكل أكبر منها في المدن الرئيسية، وامتدت إلى مناطق أخرى، بالرغم من قيام الرئيس الأسد بإلقاء خطاب وعد فيه بإجراء إصلاحات، وأعلن عن إطلاق سراح المعتقلين الذين شاركوا في مظاهرات درعا، إلا أن الخطاب جاء مخيباً لآمال السوريين، ولم يكن يتناسب مع توقعاتهم، أو مع مطالبهم التي نادى بالحرية والكرامة، واستمرت المواجهات بين الأمن والمتظاهرين.²

سرعان ما أخذ الحراك في سوريا منحناً آخر، وهو الصدام المسلح مع الأجهزة الأمنية، ودخلت سوريا جماعات مسلحة من جنسيات مختلفة، مما أدى إلى تحول الأوضاع إلى أشبه بحرب عصابات، وتصفية حسابات، في ظل التدخلات الخارجية التي عملت على إقامة تحالفات كلاً حسب مصالحه، وبالتالي تشعبت الخيوط وازدادت الأوضاع سوءاً، وقتل الآلاف، وشرّد الملايين من الشعب السوري في مختلف الدول العربية والأوروبية، وتعرض العديد منهم للغرق على سفن الموت هرباً من الحرب التي أصبح مصير انتهائها بيد الدول الكبرى والإقليمية.

من الملاحظ أن الشعوب العربية طوال سنوات لم تستطع التعبير عن رأيها، وبقيت سجيبة لقرارات الأنظمة العربية، التي دأبت على تحقيق مصالح المقربين منها، وإشباع شهواتهم ورغباتهم، وعندما بدأت هذه الشعوب بالتحرك راغبة في التغيير، استقبلت بالقوة والقمع من جديد، إلا أنها استطاعت إسقاط أنظمة في كل من مصر وتونس، لكن هذا الحراك لم يجن ثماره الشباب الذين اعتصموا في الميادين ومراكز المدن، ولم يحصلوا على مطالبهم التي من أجلها سقط الشهداء وأصيب الجرحى، ويّم الأطفال، ولم تتغير وزادت سوءاً وعادت سيطرة النظام ولكن بأشخاص مختلفين، بل عمل بعض رموز الأنظمة السابقة على العودة للانضمام للحكومات

¹ عبدالرزاق، حسيب: الجمعة الأولى في تاريخ الثورة: أصابع أطفال درعا تطلق الشرارة مرجع سابق.

² المرجع السابق.

الجديدة التي قامت بعد الحراك كما في تونس ومصر، و لم يستطع من قاموا بالمظاهرات اختيار من يحقق مطالبهم.

أما بالنسبة لسوريا التي أصبح موضوعها يختلف تماما عن باقي الحراك، فقد تحولت إلى دولة تضم أكبر عدد من المنظمات والجماعات المسلحة، منها من يقاوم النظام ومنها من يناقش مع بعض، وأصبحت مسرحا للمليشيات العسكرية من مختلف دول العالم، وتحولت مطالب الشعب السوري من العيش في حياة كريمة إلى مطالب وقف شلالات الدماء ووقف تحقيق المصالح على حساب الشعب السوري.

6.6 استغلال الجماعات المتطرفة للحراك العربي

يعيش المواطن العربي في هذه الفترة حالة من عدم الاستقرار وعدم الوعي الذي يمكن من خلاله فهم ما يدور حوله، وبالتالي تعتبر الفترة الحالية هي فترة خطر يعيشتها بسبب ظهور الجماعات المتطرفة التي ظهرت بشكل سريع في المنطقة العربية. وقد استغلت هذه الجماعات حالة الخواء الفكري لدى أبناء الشارع العربي من أجل تنفيذ مخططاتها. والمعروف عن المجتمعات العربية أنها مجتمعات إسلامية محافظة نوعا ما، وأن الدين الإسلامي دين الدولة، وأصحاب الفتاوى كثر، واعتاد المواطن العربي بسبب العقيدة التي تربي عليها، ونظام التعليم التي نشأ عليها أن يستمع لفقهاء الدين، ويعمل بما يملونه عليه فموضوع الدين حساس بالنسبة للشعوب العربية وغير قابل للنقاش.

ولدت الأوضاع التي مر بها الشباب العربي خلال العقود السابقة لديه حالة من الخواء الفكري، ومما زاد على ذلك عدم الاستقرار الذي تبع الحراك العربي وحالات الإحباط التي نتجت عن عدم القدرة على التغيير الذي كان يطمح إليه هؤلاء الشباب، فقد أصبح الشبان العرب يعيشون حالة من الفوضى الفكرية، وفي هذه الحالة يبدأ أصحاب الباطل في نشر الضلال بين الناس، مما يؤدي إلى اختلافهم، وخاصة أن المجتمعات العربية منقسمة أساساً وماحصل في الحراك العربي ساهم في رفع مستوى الوعي بالطائفية والمذهبية، ونتيجة لذلك إنقسم المجتمع

إلى طوائف، وسار كل طرف حسب فكره ومبده، الأمر الذي شكل خطورة أكبر عندما بدأ أصحاب الطوائف الدينية والفتاوى باستغلال هذه الحالة وتقريبها إلى الإسلام عن طريق الأدلة المبهمة التي تتناسب مع مصالحهم.¹

إن الظروف التي عاشها المواطن العربي المحافظ والمعتدل في ظل وجود جماعات ناقمة على السلطة وأنظمة الحكم، نشأت في ظروف القهر والفساد والاضطهاد والإقصاء والاستبعاد والاستبداد حتى وصل الأمر بهذه الجماعات إلى تكفير كل من يخالف توجهاتهم الفكرية واستحلال دم كل من يخالف أفكارهم ومعتقداتهم من الحاكمين وكل من أيدهم أو ساهم في المشاركة في ظلمهم أو اضطهادهم أو سكت عنهم، مما دفع هذه الجماعات أن استغلت حالة الخواء الفكري لدى الشباب العربي المغيب عن المشاركة السياسية وصنع القرار وإبداء أي رأي له يهدف إلى التغيير نحو الأفضل، فكانت الظروف مهياً وبشكل كبير وغير مسبوق خاصة مع ما شهده الوطن العربي من حراك على مستوى معظم الدول العربية.

استغلت هذه المرحلة التي مر بها الشباب العربي من أصحاب الفتاوى الدينية التابعين للجماعات المتطرفة، خاصة أن الشبان قد أيقنوا تماماً امتلاكهم القوة والإرادة التي من خلالها استطاعوا أن يسقطوا أنظمة كاملة، ومع أن فترة ما بعد الحراك لم تحقق لهم أي شيء، فقد ظهرت هذه الجماعات على أنها هي الحاضنة لهم، وأخذت بدعوتهم إلى تطبيق الإسلام من وجهة نظرهم ويتحقق من خلاله مصالحهم، وبدأ ذلك مع التأثير على العواطف الدينية لأبناء الأمة الإسلامية، وبدؤوا بنشر شعارات الإسلام هو الحل وضرورة بذل الجهود من أجل إعادة بناء الدولة الإسلامية والخلافة التي تطمح هذه الجماعات إلى إعادتها وفق تصورها، وإن الأمة الإسلامية والدول العربية وصلت إلى هذه الحال بسبب تبنيها للنظام العلماني وللديمقراطية التي صدرها الغرب للعرب على حساب النظام الإسلامي.²

لم يكن أمام الشباب أمر إلا الانضمام إلى هذه الجماعات، التي استطاعت توظيف الدين الإسلامي ليتماشى مع مصلحتها بشكل صحيح عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي وأئمة

¹ النيل، حسن: الخواء الفكري وخطورته على الشباب. <https://goo.gl/uzt3yX>

² خطبة الجمعة في الجامع الكبير في الموصل لأبو بكر البغدادي. <https://goo.gl/yBBTtf>

المساجد المنتمين لها، وبت الفتاوى الدينية من قبل مشايخهم الذين لم يفهموا الدين الإسلامي فهماً صحيحاً، بل أنه سيطر على عقولهم أفكار متطرفة ورجعية، أساسها مصادرة العقول وشل التفكير، إلى جانب نشر فكرة التآمر الكوني على الإسلام والمنفذ بأيدي الأنظمة التي كانت مسيطرة على الحكم.¹

وقع أبناء الأمة العربية من شبابها وشاباتها فريسة بيد الجماعات المتطرفة التي لا تعرف سوى لغة الدم والتكفير، وتعمل على استعباد الناس باسم الدين، وتسلب تفكيرهم واعتقال عقولهم، وبالتالي يصبح المنتمي لها يفكر بتفكير الجماعة وليس بتفكيره، وينفذ ما يمليه أسياد هذه الجماعات عليه، لتحقيق مصالح إما أمنية أو سياسية أو شخصية أو مصلحة تنظيمية، أو حتى يمكن أن تكون دولية، وبالتالي تصبح الأعمال التي يقوم بها أتباع الجماعات المتطرفة مقرونة بمدى موافقة الجماعة، ويصبح كرهه لغير المنتمين أيضاً ملازماً لرؤية أسياده وقادته لا حسب ما يأمر به الله والدين الإسلامي الذي يأمرنا بالتسامح والمحبة وإقامة العدل.²

¹ الشهري، مفي الحسن: الجماعات الإسلامية نقد المسار وتصحيح المسيرة. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. 2015. ص126.

² المرجع السابق. ص268.

النتائج والتوصيات

تأتي هذه السطور لتعلن نهاية هذه الدراسة بعد رحلة شاقة وشائقة للارتقاء بدرجات العقل ومعارج الأفكار، فما هذا إلا جهد مُقَل ولا ندعي فيه الكمال، ولكن عذرنا أننا بذلنا فيه قصارى جهدنا، فان أصبنا فذاك مرادنا، وان أخطأنا فلنا شرف المحاولة والتعلم، ولا نزيد على ما قاله العماد الأصبهاني⁽¹⁾: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل؛ وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"⁽²⁾.

وأخيراً بعد أن تقدمنا باليسير في هذا المجال الواسع لا بد من وضع خاتمة تلخص هذا الجهد المتواضع، وتعطي القارئ لمحة كافية عما احتوته هذه الدراسة من مواضيع وقضايا، وهذه الخاتمة ستكون ضمن محورين: أولاهما: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وثانيهما: التوصيات التي نرى أنها تناسب موضوع هذه الدراسة.

النتائج

- 1- إن الدول التي قامت في العصور القديمة بعد ظهور الإسلام مارست الإقصاء والظلم والاستعلاء على الغير، متجاهلة لمبادئ السلام والرحمة التي جاء بها الدين الإسلامي وأمرنا بها الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وخلفائه الراشدين.
- 2- لعبت العقلية العربية، التي ترسخت فيها مبادئ أفكار القبلية والعشيرة، دوراً هاماً وأساسياً في بناء القواعد الأساسية للنظام العربي، واعتمدت عليها في تعاملها مع المواطنين، فعند المقارنة بين نمط السياسات التي كانت متبعة بعد فترة الخلافة الإسلامية الراشدة، وبين العصور الحديثة، فإننا سنلاحظ أن الاختلاف فيما بينهم ليس جوهرياً.

¹ هو محمد بن صفي الدين محمد، أبو عبد الله، مؤرخ، عالم بالأدب، من كتبه: "خريدة القصر" و "الفتح القسي في الفتح القدسي"، ولد بأصبهان، وتعلم ببغداد عاصمة العراق، وعمل في "ديوان الإنشاء" زمن السلطان نور الدين، ثم لحق بصلاح الدين بعد وفاته، استوطن دمشق وتوفي بها سنة 597هـ، له ترجمة في "وفيات الأعيان"، 5: 147 - 153.

2 الجماز، جماز بن عبد الرحمن، الإبحار في جمع الأسفار. ط1. السعودية: مكتبة الرشد، 2009. ص9.

- 3- ساهم رجال الدين المقربون من السلطان الحاكم، على توظيف الدين الإسلامي وتفسير الآيات الكريمة بما يتناسب مع مصالح وأهواء الحكام.
- 4- معظم الأنظمة التي استلمت الحكم في الدول العربية، وصلت إما عن طريق تنصيب الاستعمار لها، أو عن طريق الانقلابات العسكرية، واستمرت في السيطرة على الحكم عقوداً عدة، الأمر الذي خلق أزمة شرعية في هذه الدول.
- 5- ورثت الأنظمة العربية سياسة الاستعمار الغربي في سرقة ثروات الأمة والشعوب وتوجيهها خدمة لمصالحها.
- 6- أعطت الأنظمة العربية أجهزتها الأمنية دوراً مهماً في قيادة البلاد، حتى أصبحت هي المسيطرة على جميع نواحي الحياة، ومارست هذه الأجهزة سياسة القمع الممنهج والتعذيب، بحق كل من يقف في وجه النظام.
- 7- كانت صياغة القوانين في تسيير أمور البلاد، وبناء الدساتير، خاضعة لأمزجة الأنظمة العربية، فما أسرع أن يفرض نظام الطوارئ في البلاد! وما أسرع أن تسن قوانين تهيب ظروفاً مناسبة للتحكم في مضمون العملية الانتخابية! وما أسرع أن تستبدل بنود في الدستور تتناسب ورغبة الحكام.
- 8- لم تستطع الأنظمة العربية تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، تلبي حاجات وتطلعات مواطنيها، بسبب وجود جماعات رأسمالية تربطها إما بعلاقات عائلية أو علاقات شخصية مع السلطة، تسعى لتحقيق مصالحها على حساب المجتمع والدولة.
- 9- عانى المواطن العربي من التهميش والاستبداد والقمع والاعتقال التعسفي، بسبب القوانين الاستثنائية التي وضعتها الأنظمة العربية وخاصة قانون الطوارئ.
- 10- معظم الجماعات الدينية المتطرفة تتبنى نفس الأفكار التكفيرية والتخوينية اتجاه الآخرين، لكن بنسب متفاوتة فيما بينها، وتعتمد على أسلوب الترهيب والتخويف كلغة للحوار.

11- حُرِّمَ المواطن العربي من أبسط حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ بسبب الفساد الذي كان ينخر في مؤسسات الدولة. حيث كان ذلك عاملاً أساسياً في خروج المواطنين إلى الشوارع والمطالبة بإسقاط الأنظمة الحاكمة.

12- لم يستطع المواطن العربي تحقيق الأهداف التي خرجت الجماهير العربية من أجلها في ظل الحراك العربي وخاصة الشباب منهم، بل في بعض الدول أصبحت الأوضاع أكثر سوءاً؛ بسبب التدخلات الخارجية التي هدفت إلى تحقيق مصالحها على حساب مصالح شعوب الدولة.

13- الجماعات المتطرفة الموجودة حالياً إنما وجدت لتحقيق مصالح خاصة ودولية، وهي بعيدة كل البعد عن ما تصرح به، على أنها وجدت من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية.

14- يعاني الشباب العربي من تشتت في الأفكار بسبب ما تمر به المنطقة العربية من ظروف حصلت بعد الحراك العربي، وفي نفس الوقت هناك جماعات متطرفة إرهابية تسعى إلى تسويق نفسها على أنها السبيل الوحيد للخلاص من الأنظمة العلمانية، وتتخذ الدين الإسلامي شعاراً لها.

15- استغلت بعض الدول ما حصل في المنطقة العربية من حراك، من أجل تحقيق مصالح وتصفية حسابات لها، وهذا ما حصل في سوريا على وجه الخصوص، فالسياسات التي كانت متبعة من قبل النظام السوري لم تكن السبب الوحيد الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع، وأوصل البلاد إلى حرب أشبه بحرب عصابات، وإنما كانت مدخلاً استطاعت هذه الدول الدخول من خلالها في الأزمة السورية.

16- الحراك العربي كان بدون قيادة وبدون توجيه من أحد.

17- الشباب العربي لم يتمتعوا بوضوح الرؤية والأهداف وكان العمل فوضوياً إلى حد كبير.

18- التطرف الذي ظهر في سوريا زُرعت بذوره في دول أخرى وخاصة في العراق، وتم تصديره إلى سوريا من أجل تحقيق مصالح إقليمية ودولية.

التوصيات

جاءت هذه الدراسة ببعض التوصيات التي يمكن من خلالها أن يتغير حال الأمة العربية والإسلامية، ولعل بعض الدول العربية تستخلص العبر من الدول التي حصل بها الحراك العربي.

- 1- أن تعمل الحكومات العربية التي تسلمت الحكم في الدول العربية وخاصة التي تستمر في الاعتماد على العنصر الأمني في آلية الحكم، على البدء في وضع خطة شاملة يمكن من خلالها أن تعزز الهوية والانتماء لمواطنيها؛ بداية من احترام حرية الشعب في اختيار ممثليهم بطريقة ديمقراطية بعيدة عن التزوير والتلاعب على القانون، ومنح المواطنين حقهم في اتخاذ القرارات التي تخص السياسات العامة للدولة عبر استفتاء شعبي.
- 2- أن تعطي الحكومات العربية متنفساً للسياسيين؛ من أجل تأسيس أحزاب سياسية يوافق عليها القانون، تعمل معاً من أجل تحقيق واقع أفضل للمواطنين هدفها الأساسي المصلحة العامة وليس المصلحة الشخصية.
- 3- أن تأخذ القيادات الشابة نصيبها ويكون لها موقع في أي حكومة، لأن الشباب دائماً هم ركيزة الأمة التي يمكن الاعتماد عليهم.
- 4- على المثقفين العرب والأدباء والمفكرين أن يلعبوا دوراً مهماً في توعية أبناء المجتمع العربي، وبخاصة أبناء الطوائف الدينية عن مخططات الجماعات المتطرفة المدعومة خارجياً والتي تهدف إلى تدمير الدول العربية وتقسيمها وخاصة سوريا التي تشكل مركز الصراع في الشرق الأوسط حالياً.
- 5- العمل على تطوير النظام التعليمي في الدول العربية؛ من أجل خلق أجيال قادرة على التفكير وتمحيص المعلومات، واختيار ما يتناسب مع العقل والمنطق والدين بعيداً عن التعصب والتشدد بالرأي.

في النهاية نأمل من الحكومات العربية أن تعمل على تعزيز وتحقيق التعاون فيما بينها عن طريق حل أزمة الوحدة العربية التي نعاني منها منذ عقود، على اعتبار أننا أبناء أمة ولغة ودين سماوي واحد، والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل العالقة والتي دائماً يكون ضحيتها مواطني الدول جراء تباين واختلاف المصالح بين الحكومات، والعمل بجدية أكبر من أجل الاستغناء عن الدور الأجنبي في حل هذه المشكلات والذي يعمل دائماً على تأجيج المشاكل والصراعات وليس على حلها والعمل بجدية من أجل حل مشكلة أزمة الديمقراطية والشرعية للأنظمة السياسية العربية التي هي أساس المشكلة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم

أبو حبيش، أحمد مصطفى: الفساد أشكاله وطرق معالجته منظور العالم العربي. عمان: دار
دجلة. 2016.

أبو دية، أحمد: الفساد السياسي في الوطن العربي. فلسطين. الائتلاف من أجل النزاهة
والمساءلة أمان. 2014.

الأسدي، ناهدة حسين علي: ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته. عمان: دار مجدلاوي للنشر
والتوزيع. 2014.

إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة
الديمقراطية، الطبعة الأولى. رام الله. 1996.

باتريك، سيل: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. لندن: المؤسسة العامة للدراسات والنشر
والتوزيع؛ ترجمة. 1988.

الترتوري، محمد عوض: علم الارهاب: الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية
لدراسة الارهاب. عمان: دار الحامد. 2006.

الجماز، جماز بن عبد الرحمن، الإبحار في جمع الأسفار. ط1. السعودية: مكتبة الرشد، 2009.

الجمحي، سعيد علي عبيد: تنظيم القاعدة النشأة.. الخلفية الفكرية. . الامتداد، ط 1. القاهرة:
مكتبة مدبولي. 2008.

الجمال، مایسة: النخبة السياسية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1993.

الحراثي، ميلاد مفتاح: ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2016.

الحسن، إحسان محمد: علم اجتماع العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي. عمان: دار وائل. 2008.

خنافر، دولة خضر: في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية. بيروت: دار المنتخب العربي. 1995.

داير، غوين: فوبيا داعش وأخواتها، ط الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2015.

الربيعي، إسماعيل نوري وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2005.

رمضان، حسن محسن: تشريح الفكر السلفي المتطرف. دمشق: دار الحصاد. 2009.

رمضان، عبد العظيم: الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954، القاهرة: مكتبة مدبولي. 1988.

زيسر، إيال: اعرف كيف يفكر الاسرائيليون: باسم الأب بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2005.

زين العابدين، بشير: الجيش والسياسة في سورية 1918-2000، الطبعة الأولى. لندن: دار الجابية. 2008.

زين العابدين، محمد سرور: جماعة المسلمين، ط 1. لندن: دار الجابية. 2011 ص 395-396.

سالم، أمير: الدولة البوليسية في مصر، الطبعة الأولى. القاهرة: دار العين للنشر. 2013.

سليمان، حنين محمد: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بعد ثورة 2011. رام الله. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2013.

السيد، عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية سطوة الزعامة وجنون السلطة الإسكندرية. د،ن. 2002،

الشهري، ملفي الحسن: الجماعات الإسلامية نقد المسار وتصحيح المسيرة. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. 2015. ص126.

صدق، محمود: حوار حول سورية، الطبعة الأولى. لندن: دار عكاظ. 1993.

صندي، وفاء: غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي. بيروت. منتدى المعارف. 2014.

العايد، إبراهيم بن صالح: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة، ط 1. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات. 2014.

العبيدي، محمد وآخرون: الجماعة التي تسمى نفسها دولة، ط الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية. 2015.

عثمان، طارق: مصر على شفير هاوية: من ثورة عبد الناصر إلى ميدان التحرير، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2012.

عشرة، نرمين: الفساد السياسي أدمى قلوب المصريين. جريدة الوفد. 23-نيسان-2016.

عطوان، عبد الباري: الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل، ط الثانية. بيروت: دار الساقى. 2015.

عماد، عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ط الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2013.

- فتوح، محمد: الشيوخ المودرن وصناعة التطرف الديني. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2006.
- فلاينت، ليفريت: وراثة سورية: اختبار بشار بالنار، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم. 2005.
- فؤاد، ثناء عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001.
- قرني، بهجت وآخرون: الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2012.
- قيراط، محمد مسعود: الأرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2011.
- كاس. ر، سينشتاين: الطريق إلى التطرف. القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2014.
- كصاي، حسام: ما بعد الثورات ربيع عربي أم خريف اسلاموي. عمان: دار دجلة. 2016.
- لابيفير، ريشار: حين تستيقظ سوريا، الطبعة الأولى. بيروت: دار الفارابي. 2012. ص 29.
- مالكي، أحمد: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.
- محمود، أحمد إبراهيم: حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2010.
- المديني، توفيق: سقوط الدولة البوليسية في تونس، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2011.
- منيب، عبد المنعم: دليل الحركات الإسلامية المصرية، ط الأولى. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2010.

المؤتمر القومي العربي: حال الأمة العربية. المؤتمر القومي العربي السابع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1997.

الهاشمي، هشام: عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط الأولى. بغداد: دار بابل. 2015.

هلال، علي الدين: النظام السياسي المصري بين الماضي وأفاق المستقبل 1981-2010، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 2010.

واكيم، جمال: صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011، الطبعة الثانية 2012. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2012.

الي، خميس حازم: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2003.

يوسف، يوسف حسن: حقوق السجناء والمعتقلين. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية. 2015.

المراجع الإلكترونية

إسلام، فاروق: ملف كامل عن العائلات التي تنهب تونس. 3-9-2011.

<https://goo.gl/G5ACUk>

بالضيافي، منذر: بعد 6 سنوات من الثورة. . تونس إلى أين؟، العربية نت.

<https://goo.gl/U4vDLJ>

بن علي، زين العابدين: الطريق إلى القصر،

<https://www.youtube.com/watch?v=SDmt591XO4s>

البنبي، أكرم: الفساد في سوريا ظاهرة سياسية بامتياز: الجزيرة نت.

<https://goo.gl/FStwNo>

الجبير السعودية وتركيا ملتزمتان بدعم المعارضة السورية. <https://goo.gl/Vdekfx>

الجزيرة نت، جبهة النصر لأهل الشام. <https://goo.gl/tTJM4y>

الجلواني، أبو محمد: بيان جبهة النصر الأول "شام الجهاد". <https://goo.gl/qPTsHi>

حامد، عبدالله: قضاة مصر في مرمى السيسي. الجزيرة نت. 2017/4/28.

<https://goo.gl/yzcuc9>

حرفوش، محمد: جبهة النصر حركة سلفية تدعو لإمارة إسلامية. <https://goo.gl/P2YtHL>

الحريري. محمد عيسى: الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج. goo.gl/e9obgj

خطبة الجمعة في الجامع الكبير في الموصل لأبو بكر البغدادي. <https://goo.gl/yBBTtf>

داعش صناعة أمريكية هل وصلت رسالة كلينتون؟ <https://goo.gl/5X9ETM>

الزعفراني، ابراهيم: جماعة التكفير والهجرة. <https://goo.gl/aLp54u>

زمان برس، ما هي مخاطر تعاضم قوة جهة النصر على "

إسرائيل". <http://zamnpress.com/news/33047>

ساتل نيوز، جبهة النصر تسعى للخلافة في بلاد الشام. <https://goo.gl/SNLA78>

السعدي، سلام: الاقتصاد السوري كلاعب أساس في انفجار التطرف. السورية. 13- كانون

ثاني - 2016. <https://goo.gl/roVk7a>

شتيفان رول: باحث ألماني: السيسي أوصل مصر لطريق مسدود، الجزيرة نت.

<https://goo.gl/sK7xkx>

شمت، خالد: الحريات العامة في سوريا. الجزيرة. <https://goo.gl/zUdjnz>.

صحف غربية تكشف حجم تورط حلفاء امريكا في دعم الإرهاب. <https://goo.gl/63Uw8w>.

عبد الحميد، أشرف: خلال 5 سنوات من ثورة يناير. . ماذا جرى في مصر؟، العربية نت.

<https://goo.gl/2utUZa>

عبد الرحمن، أسعد: الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة، الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net> :2004-10-3

عبد السلام، أيه يوسف: أسباب قيام ثورات الربيع العربي: المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. <http://democraticac.de/?p=1393>.

عبد الله، مروة: لماذا ينظم الشباب إلى داعش نظرية الحرمان النسبي. سياسة post.

<https://goo.gl/x9rgFA>

عبدالرزاق، حسيب: الجمعة الأولى في تاريخ الثورة: أصابع أطفال درعا تطلق الشرارة،

أورينت نت. 2013/3/17. <https://goo.gl/PKywcz>.

عثامنة، خليل: التخندق القبلي في المجتمع العربي الإسلامي، دنيا الوطن، 2014/2/2م.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/319364.html>

الغرباوي، ياسر: 4 أسباب تغذي داعش بشباب تونس. العربي الجديد.

<https://goo.gl/kYQanq>

فراعنة مصر المعاصر — رون: السادات.

<https://www.youtube.com/watch?v=WUIjU4foPs>

فراعنة مصر المعاصر — رون: مبارك.

<https://www.youtube.com/watch?v=t3XXF9TIkds>

اللاحم، عبد الرحمن: كارثية التعليم التقني. عكاظ. <https://goo.gl/Kmz8xF>

لتوبة، غازي: الثورة السورية الأسباب والتطورات. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات

الحضرية والإستراتيجية. 2012. <https://goo.gl/BpyhYa>

ماهي مصادر تمويل داعش أغنى الجماعات المسلحة في العالم؟ <https://goo.gl/Qkb2cW>

محمد، جاسم: مصادر تمويل الإرهاب... الخطف أساس التمويل (1).

<https://goo.gl/qqFzGZ>

المديني، توفيق: ظاهرة البطالة في تونس. نواة 23- كانون الثاني-2012.

<https://goo.gl/3ovoPE>

نائب الرئيس الامريكى جون بايدن السعودية تدعم الارهاب. <https://goo.gl/iGbXsK>

النيل، حسن: الخواء الفكري وخطورته على الشباب. <https://goo.gl/uzt3yX>

الوثائقي المنتظر / ولادة داعش

https://www.youtube.com/watch?v=ewh_tLHbr3k

وثائقي بحثاً عن. البغدادي https://www.youtube.com/watch?v=HF_NJOQM7pk

وثائقي: رعاية تركيا لتنظيم داعش والارهاب. <https://goo.gl/w1ZprJ>

وثائقي: سوريا والعشور العجاف،

<https://www.youtube.com/watch?v=DTk4qRWXEzg>

وثائقي، حافظ الأسد.. كيف يحكم؟

https://www.youtube.com/watch?v=UPPmbY_wNQw

وكالة jbc الإخبارية، جبهة النصرة كتائب " انتحارية " ضاربة وضارية.

<https://goo.gl/QuhKT8>

يحيى مهى: الجاذبية القاتلة: خمسة أسباب لانضمام الشباب إلى داعش. صدى.

<https://goo.gl/oRcmjb>

goo.gl/88D8eF

goo.gl/D16w8y

goo.gl/jVeHak

goo.gl/QjqUPu

<http://wedalasha.ahlamontada.com/t78-topic>

<http://www.alyaum.com/article/2676671>

http://arabobservatory.com/?page_id=2918

http://arabobservatory.com/?page_id=3364

http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafهوم.pdf

<https://goo.gl/Ze6tsz>

<https://www.facebook.com/BurhanGhalion/posts/811984975520567>

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Role Arab Political Regimes in
the Development of Radicalism
within the Arab Population**

**By
Ameed Odai Hasanin Al-Masri**

**Supervised by
Prof. Abdul Sattar Qassem**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development in the
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2017

**The Role Arab Political Regimes in the Development of Radicalism
within the Arab Population**

**By
Ameed Odai Hasanin Al-Masri
Supervised by
Prof. Abdul Sattar Qassem**

Abstract

This study seeks to reveal the role of the Arab political regimes in stimulating extremism among the Arab people. This extremism spreads on the map of the Arab world, both in Asia and Africa. This study included in its spatial boundaries Tunisia, Egypt and Syria as models in order to be a comprehensive study, on the one hand, and on the other hand, because of the difference in the course of political events in each country.

This study aimed at highlighting the tragic situation of the Arab people, which resulted from the Arab regime's policy of using extreme violence against opposing parties and individuals and to turn a blind eye to those close to the ruling authority in the exploitation of this authority and the spread of corruption in all aspects of life and religious extremism in some groups, which led to the shedding of blood in the Arab street and the displacement of a large number of people of the Arab world.

This study relied on the analytical descriptive approach to describe the Arab situation in the context of repressive tyrannical regimes and to analyze them to show their role in the development of extremism in the Arab world. In addition, the historical approach was used in this study to study past events in order to understand some facts about the present. Also

this study showed that the policy of repressive Arab regimes led to the development of religious and political extremism in the Arab world.

This study concluded some of the most important results such as: The Arab mentality is a clan tribal mentality that deals with the citizens of the state on the basis of the slave and the master in obeying orders. The policy of the Arab regimes with their citizens contributed to the lack of confidence of citizens in the state and the ruling regime, which led to the emergence of extremist groups in their ideas and they aimed at achieving their interests as they marketed themselves as impervious and savior of the catastrophes which the Arab citizens suffer from. In addition, the Arab youth have been victims of the destructive and bloody ideas of extremist groups that have been found to achieve their interests and the interests of their supporters.

This study presented some recommendations that can be used such as: The governments that took power in the Arab countries after the Arab movement should seek to establish a democratic system in which the different sectors of Arab society, especially the educated youth, share. In addition, Arab intellectuals, writers and politicians should work to raise the awareness of the Arab mind about the dangers of ideas adopted by extremist groups, as well as to promote joint Arab cooperation in order to solve the existing Arab problems in the Arab world.